شَرْحُ الدُّرِ اليَتِيمِ
في التَجْوِيد

للإِمَام أَحمد فائز بنِ مُحَمَّد الرُّوميّ الآقْحِصَاري
(ت ١٠٤٣هـ)

دراسة وتحقيق

محمد صفاء طه الحمودي يوسف عواد بردي الدليمي

شَرْحُ الدُّرِ اليَتِيمِ
في التجْوِيد

محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٢/٥/١٨٦٣)

دار عمار للنشر والتوزيع
عمان: ساحة الجامع الحسيني، شارع البتراء - عمارة الخيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن
E-mail: dar_ammar@hotmail.com

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد:

فإنَّ لكل كتاب يُؤلف في أيِّ علم من العلوم هدفاً يسعى إلى تحقيقه، وغاية ترجى بتسطيره، ولذا كتب علماء اللغة من قبل عشرات الكتب في بيان قواعد النطق السليم والصحيح لحروف اللغة العربية؛ التي نزل بها القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى أفضى ذلك إلى نشوء علم التجويد، الذي هو واحد من أهم علوم القرآن التي اختلفت وتمايزت فيما بينها، فكان أميزها وصولاً، وأشرفها أُصولاً، لا سيما وقد خصَّ بكلام رب العالمين، ومعجزة خير الأنبياء والمرسلين.

وهذا ما جعل العلماء يتعاملون معه بشكل دقيق، وفهم عميق، على وفق ما تلقوه بالمشافهة عن مشايخهم، فقاموا بدراسة مخارج الحروف وصفاتها، وما ينشأ عنها من أحكام عند تركيبها، وسجلوا ما يطرأ عليها من تغييرات لمجاورة غيرها من الحروف، فكان من ذلك أنْ أَلَّفوا فيه الكتب و الرسائل و المنظومات، وكان من بين ما أُلِّفَ في هذا الفن كتاب شرح الدر اليتيم في التجويد، للشيخ أحمد فائز بن محمد الأقحصاري الرومي، وهو واحد من كتب التجويد المهمة، الذي بقي حبيس مكتبات العالم تحت تراكم الغبار والنسيان؛ ردحًا من الزمان .

وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنَّه شرح لرسالة مهمة أُلِّفت في علم التجويد، وهي رسالة الدر اليتيم، للشيخ العلامة محمد بن بير علي البركوي، التي حظيت باهتمام كبير

من لدن علماء هذا الفن، شرحًا ودرسًا وحفظًا، حتى قال عنها شارحها أحمد الرومي: «فإنَّها مِن بين ما صُنِّفَ فيه لائقةٌ بالاختيار، لأنَّها مع كونِها في غاية الإيجاز ونهاية الاختصار، جامعةٌ لِغُرَرِ أُصول هذا العلم وقواعدِهِ، وحاويةٌ لِدُرَرِ مسائله وفوائدِهِ»[1]، ويدلك على ذلك مكانة مؤلفها بين العلماء، وكثرة شروحها، والتي من أهمها وأشهرها هذا الشرح الذي بين يديك، الذي قام فيه الرومي بتغطية جميع ما حوته الرسالة من موضوعات، وإعطائها حقها من الدراسة والاهتمام.

هذا ولا تزال الحاجة تدعو مُلحّةً إلى نشر كتب التجويد؛ التي باتت تفتقر إلى بعضها مكتبة علوم القرآن، والتي ما زال الكثير من مخطوطاتها حبيسة تنتظر التحقيق.

وفي الختام لا بد لنا أن نشكر أستاذنا وشيخنا، المَعين الذي لا ينضب، الأُستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، الذي تابع معنا ـ مشكوراً ـ سير تحقيق هذا الكتاب، وشجعنا على العمل على تحقيقه، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في عمره، ويحفظه من كل مكروه، والشكر موصول للأخ ياسر علي العكلة؛ الطالب في جمهورية مصر العربية، الذي تكرَّم علينا بإحضاره النسخ المخطوطة لدار الكتب المصرية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لخدمة كتابه العزيز، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المحققان

الشرقاط

جمادي الآخر ١٤٣٢هـ

١٣ أيار ٢٠١١م

---

(١) شرح الدر اليتيم ٢ و.

القِسْمُ الأَوَّل

الدراسة

الفصل الأول

أحمد الرومي حياته وآثاره

على الرغم من شهرة الإمام أحمد الرومي ومشاركته في كثير من العلوم الشرعية وغيرها؛ والتي كرَّسها في مؤلَّفات عدَّة شملت العديد من الكتب والرسائل، إلاَّ أنَّ المصادر التاريخية لم تقدِّم لنا شيئًا عن سيرة حياته؛ عدا ذكر اسمه، ونسبه، والكتب التي ألَّفها، وسنة وفاته على خلاف في روايتين، وهي بمجموعها لا تعطي القارئَ فكرة كافية عن سيرة حياة هذا الإمام، غير أنَّه يمكن ـ من خلال هذا النزر اليسير ـ الكشف عن بعض جوانب حياته وما يتعلق بها؛ لا سيما العصر الذي عاش فيه، والعلوم التي اشتغل بها .

أولاً: اسمه ونسبه:

لم تختلف المصادر التاريخية في اسم أحمد الرومي[1] ولا في نسبه، ولكنها اختلفت في تسمية أبيه على ثلاثة أقوال، فقد ذُكِر باسم: أحمد بن عبد القاهر[2]، وباسم: أحمد بن عبد القادر[3]، وباسم: أحمد بن محمد[4]، ولم تحدد لنا هذه المصادر أو تجزم بصحة واحد من هذه الأسماء الثلاثة على الاسمين الآخرين، إذ قد يعزى سبب هذا الخلاف إلى أنَّه،

---

(١) انظر: معجم المؤلفين١/ ٢٢٤ .

(٢) ينظر: معجم المؤلفين١/ ٢٨٠ .

(٣) ينظر: الأعلام١/ ١٥٣ـ١٥٤ .

(٤) ينظر: هدية العارفين١/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين٢/ ٨٣، ومعجم التاريخ التراث١/ ٥٠٢ .

رحمه الله تعالى، كان لا يصرح باسمه في مقدمات مؤلفاته على خلاف عادة كثير من المؤلفين، ثم إنَّ شهرته باسم أحمد الرومي قد تكون هي الأخرى سببًا في هذا الخلاف .

أمَّا تسميته بأحمد فائز كما جاء في بعض المصادر[1]، فهو اسم مركب وليس (فائز) اسمًا لأبيه، وقد ترجح عندنا بعد التدقيق والبحث في جميع المصادر التي ذكرَته بأنَّ اسم أبيه (محمد) وذلك لسببين:

الأوَّل: إن جُلَّ المصادر التي ترجمت له ذكرته باسم أحمد بن محمد الرومي .

الثَّاني: إنَّ ذكر اسم أحمد الرومي باسم (أحمد بن محمد) دائمًا ما يكون مقترنًا بذكر سنة وفاته، على عكس الاسمين الآخرين اللذين غالبًا ما يُذكران من دون ذكر سنة وفاته؛ وإذا ذُكرت سنة الوفاة مع أحدهما فإنها تذكر على خلاف المشهور، وسيأتي بيانها بعد قليل إن شاء الله تعالى .

إذن هو أحمد بن محمد أو (أحمد فائز) بن محمد الرومي، الآقحِصاري، الصاروخاني، الصوفي من مشايخ الخلوتية، الحنفي، العثماني[2]، القبرسي[3].

والرومي نسبُه، وهو نسب يطلق على كل من عاش في بلاد الروم وعلى مَن أسلم من أهلها ومن الموالي[4]، وقد انتسب إليه كثير من علماء المسلمين، ومن قبلهم الصحابي الجليل صهيب الرومي .

أما الآقحِصاري بالألف الممدودة وقاف ساكنة وحاء مهملة مكسورة؛ فهو نسبة إلى بلدة آقحِصار في تركيا، وهي من أعمال مدينة صاروخان بمغنيسيا[5] والتي

---

(١) ينظر: كشف الظنون١/ ٧٣٧، ومعجم التاريخ التراث١/ ٥٠٢ .

(٢) ينظر: هدية العارفين١/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين٢/ ٨٣ ، ومعجم التاريخ التراث١/ ٥٠٢ .

(٣) ينظر: الأعلام١/ ١٥٤ .

(٤) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ٤٣ .

(٥) ينظر: الأعلام١/ ١٥٣-٦/ ٥١ .

ينتسب إليها أحمد الرومي أيضًا، وتقع مدينة صاروخان شمال مدينة أزمير على بحر إيجه، وإنَّ أشهر من انتسب إلى هاتين المدينتين من علماء المسلمين هو الشيخ محمد بن بدر الدين الآقحصاري، الصاروخاني، المقرئ، اللغوي، المفسر، الأديب، الشهير بالمنشي المتوفى سنة ١٠٠١هـ[1].

وأما القُبرُسي فهو نسبة إلى قبرس، بضم القاف وسكون الباء الموحدة وضم الراء وفي آخرها سين مهملة، وهي جزيرة في بحر الروم[2]، ومن الملاحظ أنَّ إطلاق نسب القبرسي على أحمد الرومي قد انفرد بذكره الزركلي في كتابه (الأعلام)[3] من بقية الكتب التي ترجمت له، ولم يذكر سبب انتسابه إلى هذه الجزيرة، وقد اشتهر بهذا النسب الأديب الشاعر أحمد بن شاهين القبرسي (ت١٠٥٣هـ) المعروف بالشاهيني[4].

ثانياً: مولده ووفاته:

لقد أحجمت المصادر التاريخية عن ذكر سنة ولادة الإمام أحمد الرومي، ولكنها اختلفت في سنة وفاته على قولين:

الأول - بأنه توفي سنة ١٠٤١هـ.

و الثاني - سنة ١٠٤٣هـ، وقد لوحظ أنَّ هذه السنة أي: (١٠٤٣هـ) دائمًا ما تكون مقترنة باسم أحمد الرومي عندما يأتي باسم أحمد بن محمد كما أسلفنا سابقًا.

ثالثًا: ثقافته:

اشتغل الإمام أحمد الرومي في كثير من العلوم الشرعية وغيرها، وثقافته كانت تدور حول مجموعة واسعة من العلوم، فلم يقف على علم واحد بل كان موسوعة من

---

(١) هدية العرفين٢/ ٢٦٠، ومعجم المؤلفين٩/ ٩٩.

(٢) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب٣/ ١٣.

(٣) ١/ ١٥٤.

(٤) ينظر: الأعلام١/ ١٣٤، ومعجم المؤلفين١/ ٢٤٢.

العلوم، فإذا ما تأملنا في عناوين كتبه التي تركها لنا نجد أنَّ له مشاركات في تفسير القرآن، و الفقه الحنفي، و العقيدة، و الحديث[1]، و الوعظ، و التصوف، فضلاً عن اشتغاله في النحو، و السيرة، وعلم الكلام، ونظمه للشعر[2].

أمَّا اشتغاله في علم التجويد فأقل ما يقال عنه إنَّه كان بارعًا فيه، وهذا ما نراه واضحًا في كتابه هذا، إلى جانب ما نظن أنْ يكون له معرفة ومشاركات في علوم القرآن عامة.

رابعًا: مؤلفاته:

ألَّف الإمام أحمد الرومي الآقحِصاري العديد من الكتب و الرسائل في العلوم التي كان مشتغلاً بها، لا سيما علم التجويد، وعلم الحديث، و الفقه، وقد عُرفت هذه الكتب من المخطوطات التي تحتفظ بها خزانات مكتبات العالم، وهي[3]:

١. تفسير أحمد الرومي.

٢. حاشية على تفسير أبي السعود.

٣. دقائق الحقائق - في التصوف نظمًا ونثرًا.

٤. رسالة التدقيق.

٥. رسالة الأراضي - في الفقه الحنفي.

٦. الرسالة الاعتقادية في رد الاعتقادات الباطلة - في الرد على القائلين بجواز الرقص والدوران.

٧. رسالة البدعة - في الموعظة.

٨. الرسالة الدخانية - في الموعظة أيضًا.

٩. رسالة الذكر - في التصوف.

---

(١) قال عنه عمر رضا كحالة: ((أحمد الرومي، محدث)) معجم المؤلفين ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: معجم التاريخ التراث ١/ ٥٠٢.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١/ ١٥٧، والأعلام ١/ ١٥٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٨٣، ومعجم التاريخ التراث ١/ ٥٠٢.

١٠. الرسالة الريائية .

١١. رسالة في التقليد ـ في الفقه الحنفي .

١٢. رسالة في عدم جواز الصلاة عند القبور واتخاذ السُّرج عليها و الاستمداد بأهلها.

١٣. شرح الدر اليتيم، و الذي نحن بصدد تحقيقه .

١٤. العقائد الأحمدية .

١٥. مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار ـ في شرح مائة حديث من أحاديث المصابيح .

١٦. المجالس الرومية في نهار العربية .

١٧. مجالس في أحوال صدقة الفطر .

١٨. مختصر إغاثة اللهفان .

١٩. مناقب الشيخ مجد الدين عيسى الآقحصاري الصاروخاني .

٢٠. المؤنثات ـ في النحو .

خامسًا: عصره:

إنَّ سكوت المؤرخين عن إعلان السَّنة التي وُلد فيها الإمام أحمد الرومي الآقحصاري يجعلنا غير قادرين على تحديد الفترة الزمنية أو العصر الذي عاش فيه بدقة بالغة، ولكننا إذا ما تأملنا في السيرة العلمية لهذا الإمام، وما تركه لنا من ميراث علمي ضخم، شمل العديد من المصنفات التي ضمت أنواعاً مختلفة من العلوم يجعلنا نظن أنه عاش فترة زمنية ليست بالقصيرة، عاصر خلالها ـ على الأغلب ـ ستة سلاطين عثمانيين وهم:

١. السلطان مراد الثالث (ت١٠٠٣هـ) .

٢. السلطان محمد خان الثالث (ت١٠١٢هـ) .

٣. السلطان أحمد الأول (ت١٠٢٦هـ) .

٤. السلطان مصطفى الأول، عزل عن الخلافة بعد ثلاثة أشهر من خلافته .

٥. السلطان عثمان الثاني (ت١٠٣١هـ).

٦. السلطان مراد الرابع (ت١٠٤٩هـ).

وكانت مقدمات ضعف الدولة العثمانية قد اتضحت في بداية العصر الذي عاش فيه أحمد الرومي، حيث واجهت هذه الدولة عدة عوامل أدَّت إلى ضعفها وزعزعة أركانها، وكان من أهمِّها: تمرُّد وعصيان الإنكشارية بين الحين و الآخر؛ و انشغال الدولة بإخماد هذا العصيان تارة و الانصياع لمطالبهم تارة أخرى، و الصراع مع الدولة الصفوية الذي بدأ غماره مع بداية خلافة السلطان مراد الثالث وحتى خلافة السلطان مراد الرابع، و الحروب الطاحنة المستمرة مع الدول الصليبية الأوربية التي بدأت تكيد وتتآمر على الخلافة العثمانية منذ فتح القسطنطينية، وأخيرًا ظهور الحركات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض كيان الدولة وبنيانها.

وأمَّا على الجانب الثقافي و الفكري، فلم تشهد الفترة التي عاش فيها أحمد الرومي اهتمامًا كبيرًا بهذا الجانب من قبل السلاطين العثمانيين، عدا ما قام به السلطان مراد الثالث من بناءٍ للمدارس الدينية، و اهتمامٍ بالعلماء، فكان يتقن اللغة التركية، و العربية، و الفارسية، وكان يميل إلى علم التصوف، و اشتهر بالتقوى، إلا أنَّ ذلك لم يدم طويلاً بعد موته و انتقال الخلافة إلى غيره، وذلك لما أشرنا إليه سابقًا من الضعف الذي شهدته الدولة العثمانية في تلك الحقبة من الزمن، والتي اتسمت بحكم بعض السلاطين الضعاف[1]، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد بقيت شعلة العلم مضيئة، ومنارتها عالية وضيئة، تنير الظلام، وتبدد عن الأرض سحائب الغمام، فخرج ثلة من العلماء الذين حفظ الله بهم العلم و الدين، فكان من بينهم الإمام أحمد الرومي رحمه الله تعالى.

(١) ينظر: الدولة العثمانية ص٢٧٠ وما بعدها.

الفصل الثاني

أولاً: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

لم يصرح أحمد الرومي باسمٍ لشرحه هذا كما يفعل كثير من المؤلفين، و الظاهر أن الرومي لم يكن حريصاً على تسمية شرحه باسم معين، لذا نجده يقول في مقدمته: ((لكنْ لَمَّا صَعُبَ حلُّ ألفاظها على الطَّالبين، وعَسُرَ فَهْمُ مقاصدها على الرَّاغبين، جمعتُ ما يُذلِّلُ صِعابَ عباراتِها، ويسهِّلُ طريقَ الوصول إلى معانيها وإشاراتِها، ليكون لها شرحًا يُفصِّلُ مجملاتِها))[1]، وأما ما ذكره حاجي خليفة عن هذا الكتاب فهو لا يتعدى الإشارة إلى قيام الرومي بشرح متن الدر اليتيم للبركوي، ولم يذكر اسماً له حيث قال: «وشرحه الشيخ أحمد فائز الرومي شرحاً ممزوجاً»[2]، ومع هذا فلا نكاد نجد اسماً لهذا الشرح غير اسم: (شرح الدر اليتيم في التجويد)، فقد جاء هذا العنوان على الصفحات الأولى لأغلب مخطوطات الكتاب، ولم تذكر فهارس المخطوطات وكتب التراجم اسماً غيره[3].

---

(١) شرح الدر اليتيم ٢ و.

(٢) ينظر: كشف الظنون١/ ٧٣٧.

(٣) انظر: معجم المؤلفين٢/ ٨٣، والفهرس الشامل - تجويد ص٦١، ومعجم التاريخ التراث١/ ٥٠٢.

أما نسبة شرح الدر اليتيم إلى أحمد الرومي، فإنه لم يتطرق في مقدمته إلى ذكر اسمه، أو إلى ما يشير إلى ذلك، إلا أننا لا يراودنا الشك في أنَّ هذا الشرح من تأليف أحمد الرومي، إذ ليس هناك ما يدعو إلى ذلك، فقد ورد اسمه صراحة في عناوين بعض مخطوطات الكتاب، فمن ذلك ما جاء مكتوبًا على طرة نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٢٢): «هذا كتاب شرح الدر اليتيم، للشيخ الإمام العامل اللغوي، المدقق الفاضل، و المحقق الكامل ـ أحمد ـ الشهير بالرومي أفندي، رحمه الله، وجعل الجنة مثواه، ورضي عنا به آمين»، وجاء أيضًا على صفحة البداية من نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المحفوظة برقم (٣٩٨٦×٨) ما نصه: «هذا شرح شارحه الفاضل الرومي للرسالة المسمّات بدّر اليتيم» .

ويضاف إلى ذلك إجماع فهارس المخطوطات، وكتب التراجم على نسبة هذا الشرح إليه، وقد جاء ذلك جليًا واضحًا في ما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون بقوله: «وشرحه الشيخ أحمد فائز الرومي شرحاً ممزوجاً، أوله: الحمد لله على نواله...الخ»[1] .

ثانياً: موضوع الكتاب:

إنَّ كل ما يتعلق بأسباب حفظ كتاب الله تعالى وصيانته عن الزلل و الخطأ كان عامل اهتمام علماء المسلمين على مدى العصور، فقد دوَّنوا كلَّ ما استطاعوا أن يتوصلوا إليه من علوم تعلقت بهذا الكتاب الكريم، لا سيما تلاوته وتجويد حروفه على الوجه الذي يحفظ اللسان من الزيغ و الخلل .

وكتاب الرومي الذي بين أيدينا هو أحد الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، وهو علم التجويد، فقد عمل أحمد الرومي في هذا الكتاب على شرح الرسالة المسماة بـ (الدر

---

(١) ١/ ٧٣٧ .

اليتيم) للبركوي، شرحًا وافيًا لما حوته من ذكر لمخارج للحروف وصفاتها، و الظواهر الصوتية الناشئة عن التركيب، وعيوب اللفظ المتضمنة في اللحن الخفي و اللحن الجلي، وغيرها من الموضوعات التي احتوتها تلك الرسالة .

ثالثاً: رسالة الدُّر اليتيم:

١ .موضوعاتها وشروحها:

تعد رسالة الدر اليتيم رسالة مختصرة في علم التجويد، قال عنها حاجي خليفة: «الدر اليتيم في التجويد ... وهو ورقتان، أوله: لله الحمد في الأولى و الآخرة ...، كتبه في أوائل جمادي الأولى سنة ٩٧٠ هـ»[١]، جمع فيها مؤلفها كل ما يحتاج إليه قارئ القرآن من فوائد، وعلى الرغم من أنها مختصرة غاية الاختصار، إلا أنها جامعة لأصول هذا العلم، حتى قال عنها شارحها أحمد الرومي: «فإِنَّها مِن بين ما صُنِّفَ فيه لائقةٌ بالاختيار، لأَنَّها مع كونِها في غاية الإِيجاز ونهاية الاختصار جامعةٌ لِغُرَرِ أُصول هذا العلم وقواعدِهِ، وحاويةٌ لِدُرَرِ مسائله وفوائدِهِ»[٢].

وقد احتوت هذه الرسالة على مواضيع عديدة يمكن حصرها في أربعة محاور هي:

أ ـ في تعريف التجويد، وبيان ألقاب الحروف، وأنسابها، وبيانِ مخارجها وصفاتها وعللها، وتراكيبها، وما يتعلق بكل حرف من أحكام التجويد .

ب ـ في بيان مواضع الوقف، و الابتداء، وأقسامها في كتاب الله تعالى، وتعريف كل واحد منها .

جـ ـ في كيفية التلاوة، وأقسامها وتعريف كل واحد منها .

---

(١) ينظر: كشف الظنون١/ ٧٣٧ .

(٢) شرح الدر اليتيم ٢و .

د ـ موضوع تحت عنوان (تنبيهات)، وهو في رعاية النطق بالحروف، والاجتهاد في لفظها، وإظهارها إظهارًا يتناسب مع النطق السليم لها .

أما شروحها فقد ذكر لها حاجي خليفة شرحًا واحدًا وهو الذي نحن بصدد تحقيقه، ولم يذكر شرحًا سواه، إلا أننا أثناء بحثنا وجدنا شروحاً أُخر للدر اليتيم وهي:

- الدرج السليم لحِفظ الدر اليتيم، لمحمد بن إبراهيم المرامي[1] .
- فتح الكريم في شرح الدر اليتيم، لابن أطوى[2] .
- شرح الدر اليتيم، لأحمد بن محمد بن إسحق القازآبادي[3] .
- شرح أحمد بن علي المغني، بعنوان: ((شرح الدر اليتيم))[4] .
- شرحه مجهول بعنوان: ((رسالة شرح الدر اليتيم))[5] .
- شرحه مجهول بعنوان: ((شرح در اليتيم في التجويد للبركوي))[6] .

وقد حقق رسالة (الدر اليتيم) الدكتور محمد عبد القادر خلف، ونُشرت في مجلة آفاق التراث/ العدد ٣٤ ص١٨٥ معتمداً على نسخة خطية واحدة .

٢. مؤلفها:

هو الإمام العلامة محمد بن بير علي بن إسكندر البالكسري ثم البركوي، أو البركلي، الرومي، العثماني، الصوفي، الحنفي، يلقَّبُ (تقي الدين، وقيل: محيي الدين)، ولد سنة ٩٢٦هـ بقصبة (بالي كسر)، وعمل مدرسًا بقصبة (بركي) فنُسب إليها، كان رحمه الله تعالى واعظًا، نحويًا، فقيهًا، مفسرًا، محدثًا، مع اشتغاله بالفرائض، ومعرفة

---

(١) الفهرس الشامل/ التجويد والقراءات ص٦٠ ـ ٦١ .

(٢) المصدر نفسه ص١٣٠ .

(٣) معجم التاريخ التراث١/ ٥٠٠ .

(٤) الفهرس الشامل/ التجويد والقراءات ص٦١ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

بعلم التجويد، إضافة إلى مشاركته في غير ذلك من العلوم، توفي رَحِمَهُ الله تعالى سنة ٩٨١هـ[1].

رابعاً: منهج الرومي في شرحه للدر اليتيم:

لم ينتهج أحمد الرومي في شرحه لرسالة الدر اليتيم المنهج المعروف؛ الذي يقتضي تقطيع النص بحسب ما يتضمنه من معنى، ثم التعليق عليه، وهذا منهج سائد يكاد يتفق عليه جميع الشُّرَّاح، إلا أنه استطاع أن يعرض لنا شرحه بطريقة وأسلوب فريدين، متخذًا منهجًا مغايرًا للمعهود، فقام بشرح المتن شرحًا ممزوجًا[2] لا يتعارض مع سياقه، ولا يتقاطع مع إتقانه، فهو لا يحيل القارئ إلى المتن تارة، ثمَّ إلى الشرح تارة أخرى، بل يجعله مسترسلاً في قراءته، ممتزجًا مع أفكاره، وهذا ما يبين لنا الخطوط العريضة التي تحدد أهمية هذا الشرح، ونجده أيضًا يشرح كل ما يحتويه المتن من موضوعات، ويتناولها جميعًا بنفس القدر من الأهمية من دون إهمال لأحدها، وقد انتهج في شرحه هذا منهجًا تعليميًا بحتًا حث فيه القارئ على الحفظ و التعلم، فنراه كثيرًا ما يستخدم عبارة (تأمل، تدبر، احفظ هذا فإنه ينفعك).

أمَّا طريقة سرده لشرح الرسالة فقد انتهج منهج المؤلف في ذلك، فلم يقسم الكتاب إلى أبواب وفصول أو غير ذلك، بل وصل بعضه ببعض، وفي هذا دلالة على تأثره بالبركوي مؤلف الرسالة، فقد أبدى إعجابه الكبير به، وأثنى عليه في غير ما مناسبة، ولكن على الرغم من هذا الإعجاب و التأثر نجده يستدرك عليه آراءً أغفل

---

(١) ينظر: هدية العارفين٢/ ٢٥٢، والأعلام٦/ ٦١، وكشف الظنون١/ ٧٤٧، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٢٣، ومعجم التاريخ التراث٤/ ٢٩٨٢.

(٢) قال عنها خليفة ((الدر اليتيم في التجويد ... وهو ورقتان أوله: لله الحمد في الأولى والآخرة ...، كتبه في أوائل جمادى الأولى سنة ٩٧٠ هـ، وشرحه الشيخ أحمد فائز الرومي شرحًا ممزوجًا)) كشف الظنون١/ ٧٣٧.

ذكرها، إمَّا بسبب حبه للاختصار، أو وجهة نظر مخالفة، وهذا يكشف لنا عن قدرة عالية كبيرة، وعقلية علمية منيرة .

خامسًا: الكتب التي اعتمد عليها:

أمَّا المصادر التي استعان بها الرومي على شرح رسالة الدر اليتيم والتي جمع منها مادة كتابه العلمية، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كُتبٌ صرح بعناوينها وهي:

١. النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) .

ويعد كتاب النشر واحدًا من أهم الكتب التي اعتمد عليها الرومي في شرحه، إذ لا يخفى على قارئ هذا الشرح شدة تأثر الرومي بكتاب النشر، فقد نقل منه مرَّات عديدة، وفي مواطن كثيرة، إمَّا تصريحًا أو تلميحًا، وسبب ذلك أنَّ كتاب النشر يمثل خلاصة كتب التجويد و القراءات، حيث ذكر فيه ابن الجزري كثيرًا من الآراء التي تضمنتها تلك الكتب .

٢. شرح الشافية، لفخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي (ت٧٣٢هـ) .

٣. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري إسماعيل بن حمَّاد (ت٣٩٣هـ) .

٤. الموضح في الفتح و الإمالة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ) .

القسم الثاني: كُتبٌ أشار إلى أسماء مؤلِّفيها، ولكنه لم يصرح بعناوينها وهي:

١. التحديد في الإتقان و التجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ) .

٢. كنز المعاني في شرح حرز الأماني: لإبراهيم بن عمر الخليلي الشهير بالجعبري (ت٧٣٢ هـ) .

٣. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) .

القسم الثالث: كُتُبٌ نقل منها ولكنه لم يصرح بعناوينها ولا بأسماء مؤلفيها وهي:

١. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ).

٢. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لملا علي القاري بن سلطان بن محمد الهروي المكي (ت١٠١٤هـ) .

وهما من أهم الشروح على المقدمة الجزرية، فضلاً عن كون كتاب الحواشي المفهمة هو أول شروح المقدمة، وقد رجع الرومي أكثر من مرة إلى هذين الكتابين، غير أنَّ الغريب في الأمر إغفاله لذكرهما وذكر مؤلِّفَيهما، وعدم الإشارة إلى المواضع التي أخذ منها آراءه، أوالتي اقتبس نصوصًا كاملة منها .

٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) .

٤. الكتاب، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) .

٥. الشافية، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني(ت ٦٤٦هـ).

٦. التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) .

وقد حققنا ذلك كلَّه في هوامش الكتاب، وعزونا النصوص إلى أصولها ومؤلِّفِيها، إذ أنَّ أحمد الرومي أفاد إفادة كثيرة من هذه الكتب، من غير أن يصرح بأسمائها، ولا بأسماء مؤلِّفِيها، وهذا لا ينتقص من قيمة ما قدمه في شرحه، فإنَّه استطاع أن يصوغ من المادة التي اقتبسها من تلك الكتب مادة علمية جديدة، لا يمكن عزوها إلى أصولها إلا بعد التدقيق و التمحيص ممن أَلِفَ تلك النصوص .

الفصل الثالث

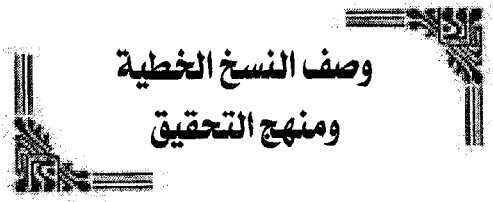

أولاً: وصف النسخ الخطية:

لكتاب شرح الدر اليتيم عدة نسخ مخطوطة، ورد ذكر معظمها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط[1]، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي[2]، تحتفظ المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حاليًا)، ودار الكتب المصرية بمعظمها، وقد حصلنا بفضل الله تعالى على صور عشر نسخ منها، هذا وصفها:

١. نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (١٧٦):

وهي الرسالة الأولى ضمن مجموع، وتقع في ست وعشرين ورقة، في كل صفحة خمسة وعشرون سطرًا، وقد كُتِبت بخط فارسي غير مشكول، اتسمت هذه النسخة بالدقة في صياغة عباراتها، وقلة السقط والتحريف و التصحيف في مجملاتها، واحتوت على توضيحات وتعليقات لبعض كلماتها، وهذا عائد إلى كون الناسخ يعد واحدًا من طلبة هذا العلم الشريف، حيث كَتَب على طُرَّتها قوله: «وقع البداية لكتابة هذا الشرح المبارك في العشر الأخير من محرم الحرام المنتظم من شهور سنة ثلاث وسبعين[3]، يوم الاثنين بعد الظهر، ووقع عقيبه يوم الأربعاء القراءة على الشيخ المدرس سليمان أبو

---

(١) مخطوطات التجويد ص١٠٧-١٠٨.

(٢) ١/ ٥٠٢.

(٣) يعني: بعد الألف.

بكر أفندي، ثم بعد ما مضى ثمان وعشرون يومًا من جمادى الآخرة الذي هو يوم الأربعاء وقت الضحوة الكبرى وقع الختم عليه بعونه ولطفه سبحانه وتعالى، ثم بعد ما مضى من رجب تسعة أيام خرج من بلدتنا (شيره) قاصدًا لزيارة بيت الله الحرام، يسَّر الله تعالى له ولكل حجاج المسلمين بحرمة محمد عليه الصلاة والسلام، ثم قدِم الحجاج يوم الثلاثاء العشر الأوسط من ربيع الآخر في السنة الرابعة و السبعين بعد الألف، ولم يقدم ذلك الفاضل العالم الكامل وجاور بيت الله الحرام، ثم في السنة التي بعدها جاء إلى مدينة سيدنا ورسولنا محمد عليه الصلاة والسلام، و انتقل فيها إلى الوطن الأصلي ودفن فيها رحمه الله، وجعل الجنة مثواه، ويسر لنا شفاعته يوم القيامة»، وجاء في صفحة المقدمة أعلى البسملة عبارة: (شرح الدر اليتيم في التجويد)، وهو تصريح باسم الكتاب من قبل الناسخ، وقد حملت هذه النسخة في نهايتها ذكر اسم الناسخ، وتاريخ الفراغ من نسخ الكتاب، وذلك بقوله: «كتبه الفقير الحقير، المعترف بالفجر و التقصير، الحسين بن الحسن بن السليمان غفر الله تعالى ذنوبهم وسائر المسلمين، وقد وقع الفراغ عند أذان العصر من يوم الجمعة العشر الأوسط من صفر المبارك المنتظم من شهور سنة ثلاث وسبعين بعد الألف من هجرة مَن له الفخر و الشرف عليه أفضل الصلوات والسلام»، وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (د١).

٢. نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٢٨٢):

تتألف هذه النسخة من خمس وعشرين ورقة، تحتوي الصفحة الواحدة منها على واحد وعشرين سطرًا، تميزت بعدم الدقة في درج عباراتها، وبكثرة السقط والتحريف، وقد خُطت بقلمين أو خطين مغايرين، فكُتب أولها بقلم معتاد و استمر إلى باب أحكام النون و الميم الساكنتين و التنوين، وبعده يبدأ القلم الثاني وهو بخط النسخ، ويستمر إلى نهايتها، و الخطان خاليان من الحركات الإعرابية، وقد لوحظ أنَّ الخط الثاني رافقته

بعض الحواشي و التعليقات، على عكس الخط الأول، مما يدل على أنها قد كُتبت من قبل ناسخين اثنين، كُتب على طرتها: (شرح در يتيم)، وخُتم عليها بختم الدار، وعلى الطرف الأيسر للبسملة كُتبت عبارة: (وبه نستعين)، ولم يُذكر اسم الناسِخَين ولا تاريخ النسخ، وقد رمزنا لها بالرمز: (د٢).

٣. نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٤٢٤):

تقع هذه النسخة في ثمان وعشرين ورقة، في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، كتبت بخط فارسي خالٍ من الحركات الإعرابية، وقد تميزت هذه النسخة بقلة السقط والتحريف، وهي تحتوي على بعض الحواشي و التعليقات البسيطة، كُتب على صفحة العنوان منها عبارة: (شرح در يتيم)، وتحتها تعريف ملخص بصفات كل حرف من الحروف العربية، وقد خُتم على طرتها بختم الدار، لم يُذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، أو الفراغ منه، وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (د٣).

٤. نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٢٢):

وهي تقع في ثمان وخمسين ورقة، في الصفحة الواحدة خمسة عشر سطرًا، كُتبت بخط النسخ، الذي تميز بوضوحه وجماليته، وقد حُركت بعض كلماتها بالحركات الإعرابية، وتميزت بقلة السقط، كُتب على صفحة العنوان منها: (هذا كتاب شرح الدر اليتيم، للشيخ الإمام العامل اللغوي المدقق الفاضل، و المحقق الكامل، أحمد الشهير بالرومي أفندي رحمه الله، وجعل الجنة مثواه، ورضي عنا به آمين)، وهو تصريح باسم الكتاب ومؤلِّفه، وقد خُتم على طرتها بختم الدار، أما على الطرف الأيسر للبسملة فقد كُتب: (وبه ثقتي)، احتوت هذه النسخة على شروح وتوضيحات لبعض العبارات، وختمت بقول الناسخ: «تم الكتاب بعون الملك الوهاب، و الحمد لله وحده»، ولم يذكر اسمه أو تاريخ النسخ، وقد رمزنا لها بالرمز: (د٤).

٥. نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة برقم (١٣٠٠٢):

تتألف هذه النسخة من أربع وثلاثين ورقة، في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، كتبت بخط النسخ الواضح، إلا أنَّهُ غير مشكول، تحتوي على غلاف يحمل ختم المكتبة الظاهرية ورقم المخطوط، أما صفحة العنوان فقد احتوت على ملخص بمخارج الحروف وصفاتها، وقد كُتب في أعلى البسملة: (يا ميسر الخير و المردات افتح لنا أبواب الخيرات)، احتوت هذه النسخة على بيان لبعض الكلمات، وشروح لبعض العبارات، وقد استخدم الناسخ في ذلك طريقة شبيهة بطريقة الهوامش، فمثلاً يضع رقم (٩) فوق الكلمة أو العبارة التي يريد بيانها ثم يضع نفس الرقم على الحاشية الجانبية للكتاب مع البيان أو الشرح، وقد يذكر أحيانًا بعض المصادر التي نقل منها، ومن بين تلك المصادر : (جهد المقل، القاموس، عاصم أفندي، شرح جهد المقل، شرح الجزرية)، كما أنَّهُ جزَّأ الكتاب إلى عدة مطالب، فوضع كلمة: (مطلب) على الحواشي الجانبية للكتاب، فمثلا ذكر: مطلب الروم، ومطلب سبب المد، وهكذا مع بقية المواضيع، ولم يذكر اسمه ولا تاريخ النسخ، أو فراغهُ منه، وإنما اكتفى بخاتمة قصيرة قال فيها: « إنَّهُ هو المعين تمت النسخة المباركة بعون الله الملك العلام»، وقد رمزنا لها بالرمز: (ظ) .

٦. نسخة مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب/ جامعة بغداد برقم (٦١٠):

وتقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ورقة، في الصفحة الواحدة تسعة عشر سطرًا، وهي مكتوبة بقلم مستاد غير مشكول، ولا تحتوي على صفحة للعنوان وإنما تبدأ بالمقدمة مباشرة، ولم يُذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وقد كُتب في نهايتها عبارة: (تمت تمت)، تميزت هذه النسخة بعدم الدقة في عباراتها، إذ احتوت على كلمات زائدة على نسخة الأصل، وأُخرى ساقطة، وعبارات متأخرة وأخرى متقدمة،

كَتَب الناسخ على حواشيها بعض التعليقات و التوضيحات، التي جزَّأ من خلالها الكتابَ إلى عدة مطالب، كما هو الحال في النسخة الظاهرية، وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز:(ب) .

٧. نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المحفوظة برقم (٣٩٨٦×٨):

وهي تقع في واحد وثلاثين ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، كتبت بخط واضح وجميل وهو خط النسخ مع بعض الحركات الإعرابية لبعض الكلمات، إلا أنها لا تخلو من السقط، وقد خُط بخطوط أُفقية أعلى الكلمات التي تضمَّنت متن الدر اليتيم للتدليل عليه، واحتوت على بعض الحواشي و التعليقات، كُتب في بدايتها أعلى البسملة: (هذا شرح شارحه الفاضل الرومي للرسالة المسمّات بدّر اليتيم)، وكُتب على طرفي البسملة عبارة: (رب تمم بالخير وبه نستعين)، أما الخاتمة فقد قال الناسخ فيها: «قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة مصطفى بن مولود في شهر شعبان من يوم الرابع والعشرون في وقت الضحى لسنة مائة وألف»، كما وختمت النسخة بأحاديث عدة عن الخطأ في الأذان وفضل الصلاة، وقد رمزنا لها بالرمز: (م١) .

٨.نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المحفوظة برقم (٣٩٨٦×٣):

تتألف هذهِ النسخة من تسع عشرة ورقة، وهي ضمن مجموع، تستغرق منه الأوراق (٣٨-٥٦)، وتحتوي الصفحة الواحدة على ثمانية عشر سطرًا، كُتبت بخط النسخ، الذي تميز بوضوحه، وجماليته، وضبط كلماته بالحركات الإعرابية، وكُتب متن الدر اليتيم بالمداد الأحمر، ليتميز عن الشرح، إلا أنها اتسمت بكثرة السقط والتصحيف، وهي ناقصة من الآخِر، وتنتهي عندَ قولهِ: « ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده أحد لخرجَ بهِ»، كُتِب على صفحة العنوان: (كتابُ الدُّر اليتيم، وهو أوجز ما أُلِف في علم التجويد، للشيخ الإمام العالم العامل القوي محمد بن بير علي البركوي

الرومي، جعلَ الله الجنة مثواهُ وسَقاهُ شرَاباً طَهُوراً وأرواه، آمين بحرمةِ سيد المُرسلين)، وهي عبارة مقتبسة من مقدمة الرومي في شرحه للرسالة، كما وكُتب على الطرف الأيسر للبسملة: ﷺ، وقد رمزنا لها بالرمز: (م٢).

٩. نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٥٠٩):

تقع هذه النسخة في أربع وثلاثين ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وقد دُوِّنت بخط النسخ الخالي من الحركات الإعرابية، وكُتب على صفحة العنوان منها عبارة: (هذه الرسالة شرح در يتيم)، وخُتم على غلافها بختم المكتبة، كُتب على يسار البسملة عبارة: (وبه نستعين)، وقد خُط بخطوط أُفقية حمراء اللون فوق عبارات متن الدر اليتيم، واحتوت على بعض الحواشي و التعليقات البسيطة، وهي لا تخلو من السقط، أما الخاتمة فقد كتب الناسخ في نهايتها: «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يوم السبت في وقت الضحى في تاريخ ١٠٩٦هـ»، ولم يذكر فيها اسمه وقد رمزنا لها بالرمز: (ع١).

١٠. نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٧٠):

تتألف هذه النسخة من خمس وثلاثين ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وقد كتبت بخط النسخ غير المشكول، الذي تميز بوضوحه وجماليته، ختم على غلافها بختم المكتبة، وكتب أعلى البسملة، وعلى طرفها الأيسر عبارات لم نتمكن من قراءتها لما أصابها من الرطوبة، وأثَّرت الرطوبة أيضًا على السطرين الأخيرين في كل صفحة من صفحاتها، وقد خُطت خطوط أُفقية فوق كلمات متن الدر اليتيم، ولم تحتو على شروح أو تعليقات، وتميزت هذه النسخة بكثرة السقط و التصحيف، ولم يذكر فيها اسم الناسخ وختمت بقوله: «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في شهر رجب سنة

أربع وثلاثون مائة وألف، الخط باقي و العمر فاني، العبد عاصي الرب عافي»، وقد رمزنا لها بالرمز: (ع٢).

ثانياً: منهج التحقيق:

١. اعتمدنا نسخة دار الكتب المصرية المشار إليها بالرمز: (د١) أصلاً في إثبات نصِّ الكتاب، وذلك لأنَّها تميزت عن باقي النسخ بقلة السقط و التصحيف والتحريف، وكونها قد كُتبت بيد أحد طلاب العلم الذين لهم دراية ومعرفة بعلم التجويد، إضافة إلى أنها أقدم النسخ، وأقربها عهدًا بالمؤلف مقارنةً بالنسخ الأخرى.

٢. قمنا بكتابة النصِّ وفق قواعد الإملاء الحديث، وراعينا بذلك علامات الترقيم، ثمَّ مقابلته مع النسخ الأخرى، وإثبات الفروق و السقط في هوامش الكتاب، وقد أهملنا ذكر كلِّ ما لا طائل منه، تفادياً من إثقال الهوامش بما لا يفيد القارئ، ومن ثم ضبط النصِّ المحقق ليكون قريباً من الصورة الصحيحة التي كان عليها وقت تأليفه، وذلك من خلال إصلاح الأخطاء التي وقع فيها الناسخ أثناء الكتابة مثل: ألفاظ التأنيث و التذكير وغيرهما، وقد اكتفينا بإصلاحها في المتن دون الإشارة إليها في الهامش.

٣. قمنا بكتابة متن رسالة (الدر اليتيم) بخط مغاير عن الخط الذي كُتب به الشرح، وحصره بين قوسين، وذلك ليتميز عنه، خصوصًا وأنَّ المؤلف قد قام بشرح المتن شرحًا ممزوجًا.

٤. وبما أنَّ هذا الشرح كُتب بطريقة ممزوجة ومسترسلة، فقد قمنا بتقسيمه إلى أبواب حسب ما تقتضيه الحاجة، وحصرها بين قوسين معقوفين.

٥. تخريج الآيات والأمثلة القرآنية التي ذُكرت في شرح متن الدر اليتيم من المصحف الشريف، وحصرها بين قوسين مزهَّرين، ولما كان الكتاب مليئاً بالآيات

والأمثلة القرآنية جعلنا تخريجها في داخل النصِّ ذاته، أما الآيات والأمثلة القرآنية التي ذُكرت في متن الدر اليتيم، فقد جعلنا تخريجها في هوامش الكتاب حفاظاً على المتن من الزيادة و التغيير .

٦. تخريج الأحاديث النبوية التي أوردها المؤلف من مظانِّها من كتب الحديث الشريف .

٧. تخريج النصوص و الأقوال من مصادرها الأصلية في كتب التجويد، والقراءات، و اللغة، من غير حشد لجميع الكتب و المصادر المتعلقة بالمواضيع التي جاء ذكرها في الكتاب، وقد علقنا على الكتاب بما تمسُّ إليه الحاجة من إيضاح لغامضٍ، أو حل لمشكلٍ، أو تصويبٍ لخطأ، أو زيادة فائدة مهمة .

٨. وترجمنا للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ترجمة مختصرة .

٩. استخدمنا الرموز الآتية في النصِّ المحقق:

ـ القوسان المعقوفان: [ ] لحصر ما سقط من نسخة الأصل بعد إثباته من النسخ الأخرى، ولحصر ماأضفناه إلى المتن من أبواب، ولحصر تخريج الآيات والأمثلة القرآنية.

ـ القوسان الكبيران: () لحصر نص متن رسالة الدر اليتيم .

ـ القوسان المتعرجان: { } لحصر الكلمات التي يشير إليها المؤلف، أوالتي ينبَّه عليها.

ـ الحاصرتان: / / لحصر الأرقام التي تشير إلى نهاية الصفحة في ورق المخطوطة .

ثالثاً: نماذج من صور المخطوطات:

صفحة العنوان لنسخة دار الكتب المصرية، نسخة الأصل المرموز لها بـ(د١) .

الصفحة الأولى و الثانية من نسخة دار الكتب المصرية، نسخة الأصل المرموز لها بـ(د١)

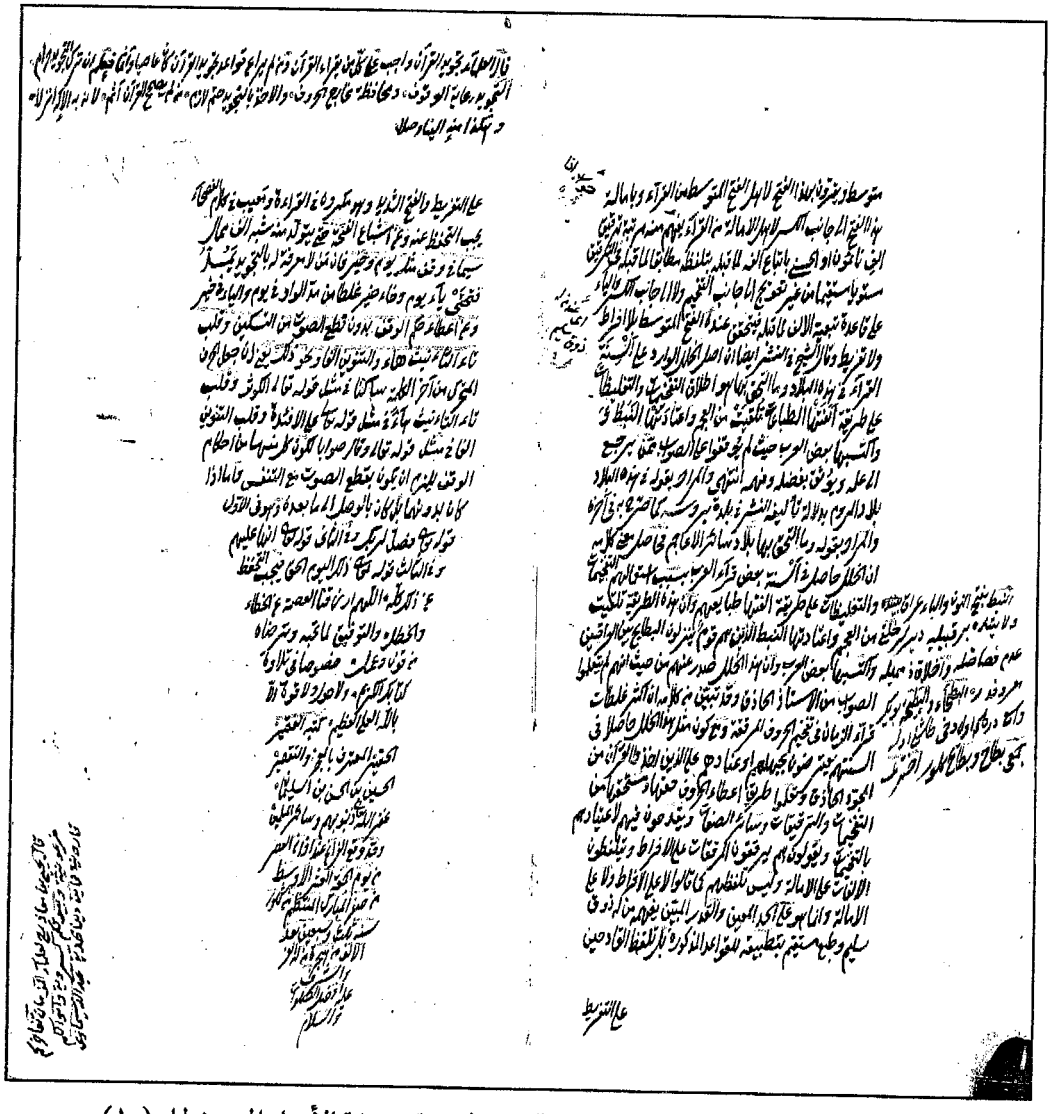

الصفحة الأخيرة وما قبلها من نسخة دار الكتب المصرية، نسخة الأصل المرموز لها بـ(د١) .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على نواله والصلوة على نبيه وآله ... فان اولى ما يتوسل به الى نيل الغفران ... وآخرى ما يتوسل به لدخول الجنان قراءة كتاب الله الذى هو البرهان قرآنا عربيا غير ذى عوج وافهم ما يجب تحصيله قبل تلاوته تجويد حروفه وتصحيح قراءته وكان اوجز ما الف فى هذا الفن القويم الرسالة المسماة بالدر اليتيم للشيخ العالم العامل القارئ محمد بن بير على البركوى جعل الله الجنة مثواه وسقاه شرابا طهورا واورداه فانها من بين ما صنف فيه لائقة بالاختيار لانها مع كونها فى غاية الايجاز وفى نهاية الاختصار جامعة لغرر اصول هذا العلم وقواعده وجامعة لدرر مسائله وفوائده لكن لما صعب الفاظها على الطالبين وعسر فهم مقاصدها على الراغبين جمعت ما يذلل صعاب عباراتها ويسهل مجملاتها ويبين ما فيها من مغلقاتها والمأمول من الله الغفور الرحيم ان يجعل ما جمعته خالصا لوجهه الكريم انه ما يشاء قدير نعم المولى ونعم النصير انا اشرع فى المقصود قائلا بعون الله الملك المعبود ان المصنف بعد ما يتمكن بالتسمية لم أقف كتابه بحمد الله تعالى اداء لما يجب على من تكرر نعمه التى تأليف هذا الكتاب اثر من آثارها لله الحمد فى الاولى والاخرة

انه تعالى لكونه متصفا بصفات الجلال والجمال والمولى للنعم كلها فاجتماعها واجلها على الكمال تثبت وحدة الفرد الصمد فى الذات فانه تعالى يستحق الحمد فى الدنيا على ما يعرف بالبرهان من صفات كماله ويصل الى العباد من جزيل نواله يستحق فى الآخرة على ما يشاهد من كبريائه ويعاين من نعمائه التى لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطرت على قلب بشر فان المؤمن كما يحمدونه فى الدنيا اذا لقى ما يرجب عليهم من شكر الآخرة يحمدون فى الاخرة ايضا حيث بفضله والثناء بحمده وذلك على ما قيل فى ستة مواضع الاول حين وقع النداء وقيل وامتازوا اليوم ايها المجرمون فان المؤمنين اذا تميزوا من المجرمين يقولون الحمد لله الذى نجانا من القوم الظالمين والثانى انهم اذا جاوزوا الصراط يقولون الحمد لله الذى اذهب عنا الحزن والثالث انهم اذا قربوا الى الجنة ونظروا اليها واغتسلوا بماء الحيوة يقولون الحمد لله الذى هدانا لهذا والرابع انهم اذا دخلوا الجنة واستقبلهم الملائكة بالتحية يقولون الحمد لله الذى احلنا دار المقامة والخامس انهم اذا استقر فى مكانهم يقولون الحمد لله الذى احلنا دار المقامة من فضله والسادس انهم كلما فرغوا من الطعام يقولون الحمد لله رب العالمين وبعد الصلوة والسلام اعلم ان الدعاء له اتماما صار من روادف الثناء على الله تعالى لان اجل النعم الواصلة الى العبد هو دين الاسلام وذلك بتوسط النبى عليه السلام فلذلك ... يقترن به ويحرك التصريح باسمه تعظيما لشانه وتنبيها على كونه حبيب

انه

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بالرمز: (د٢).

الصفحة الأخيرة وما قبلها لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بـ(د٢) .

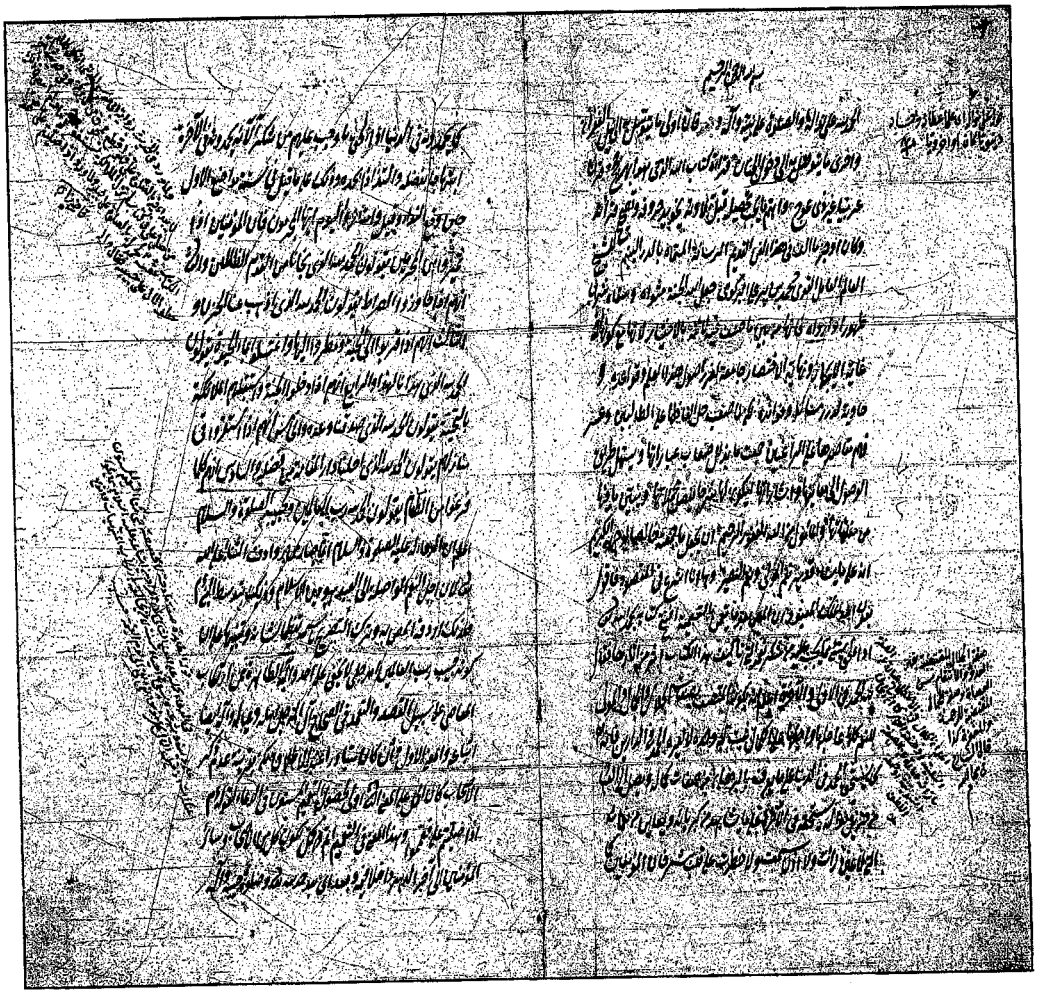

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بالرمز: (د٣) .

الصفحة الأخيرة وما قبلها لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بالرمز: (د٣).

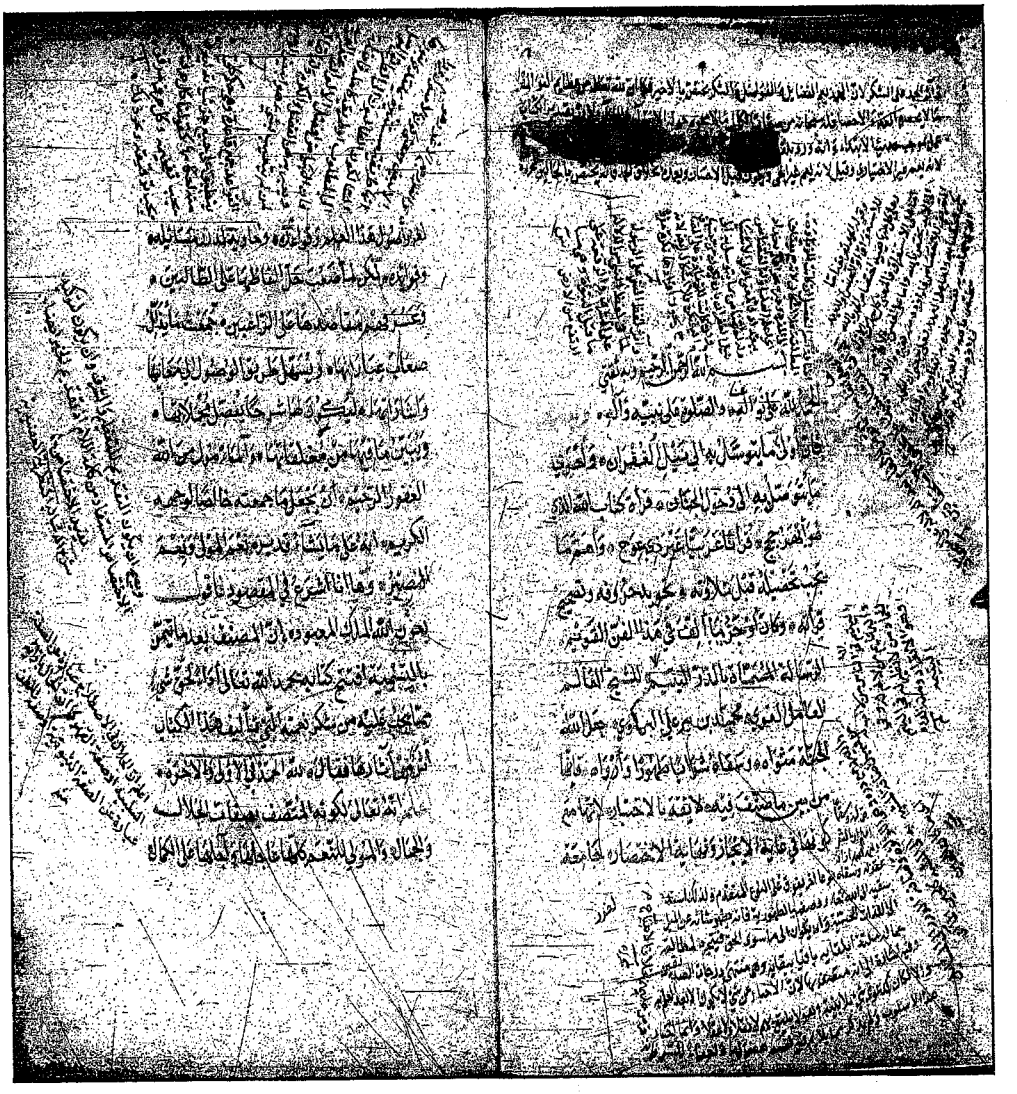

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بالرمز: (د٤).

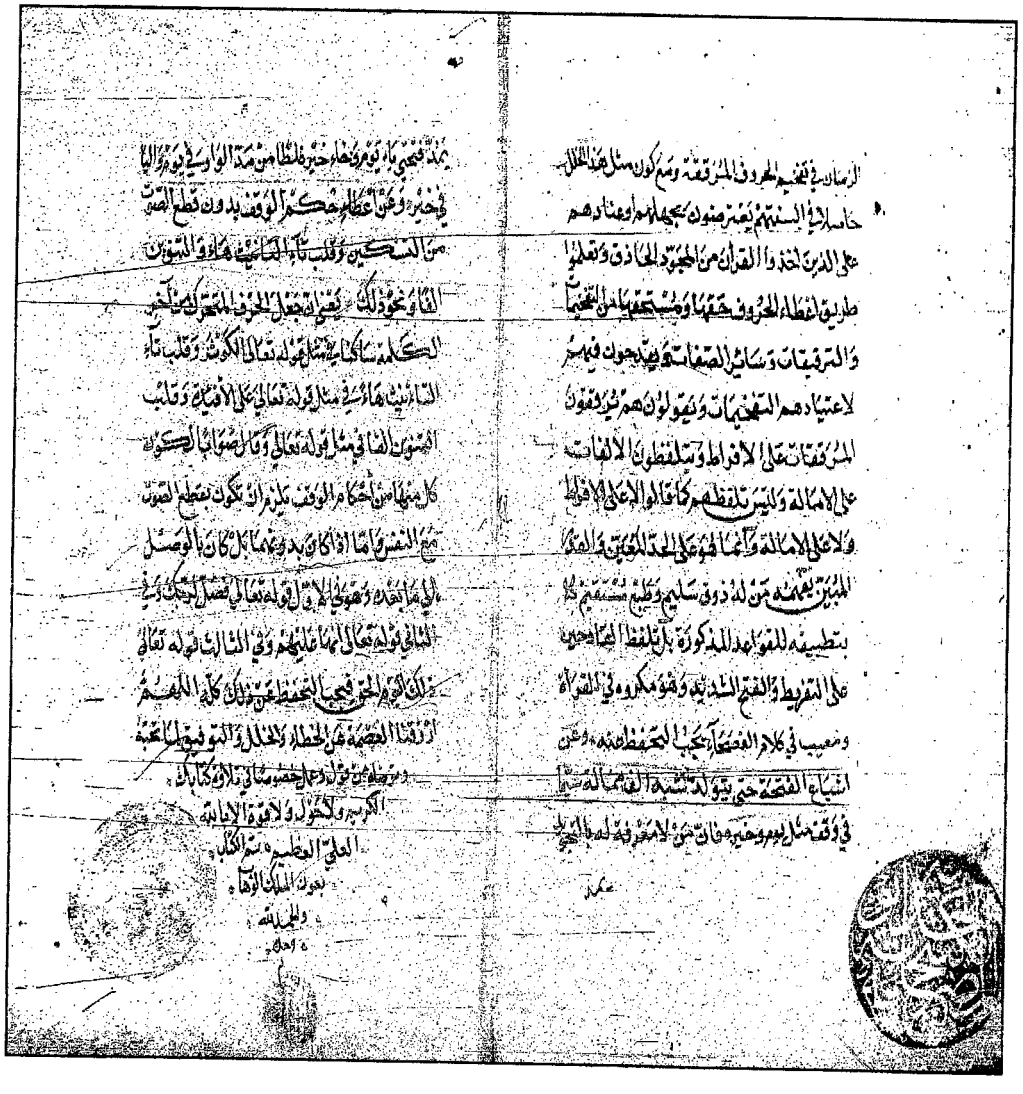

الصفحة الأخيرة وما قبلها لنسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بالرمز: (د٤).

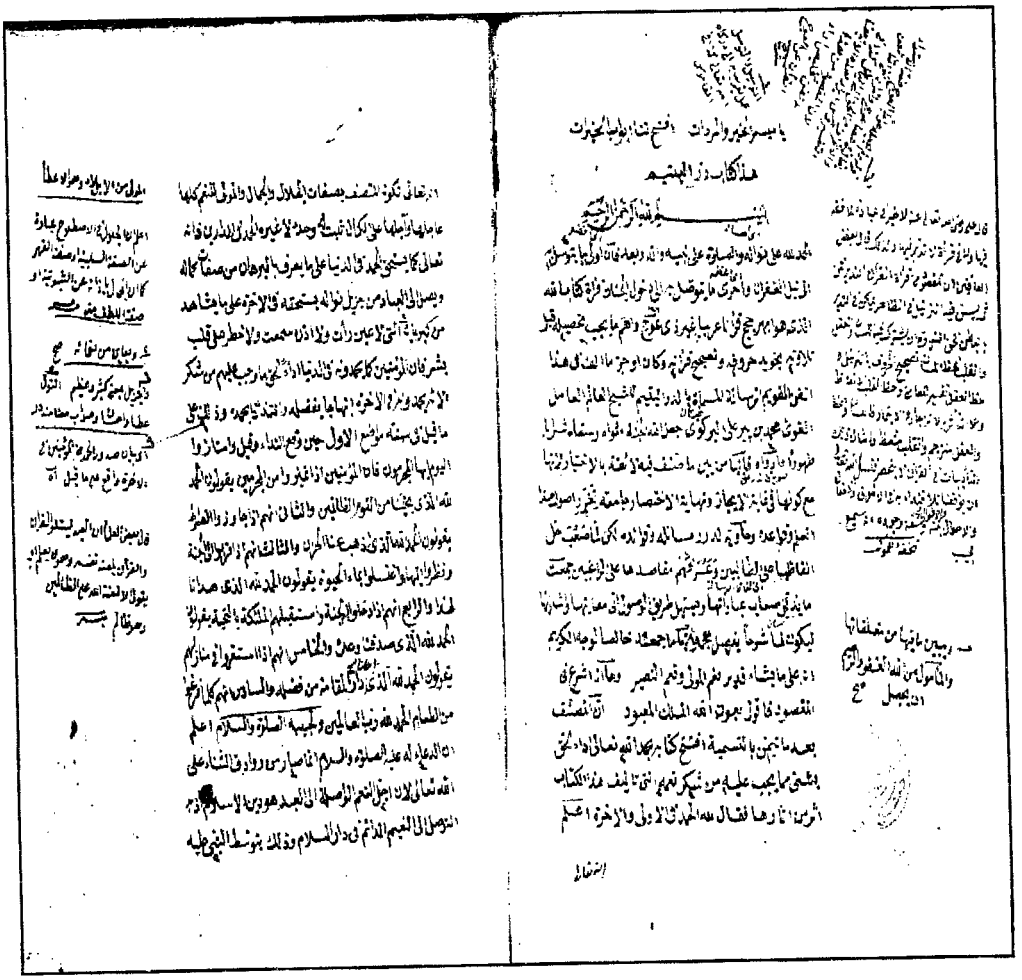

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها بالرمز: (ظ).

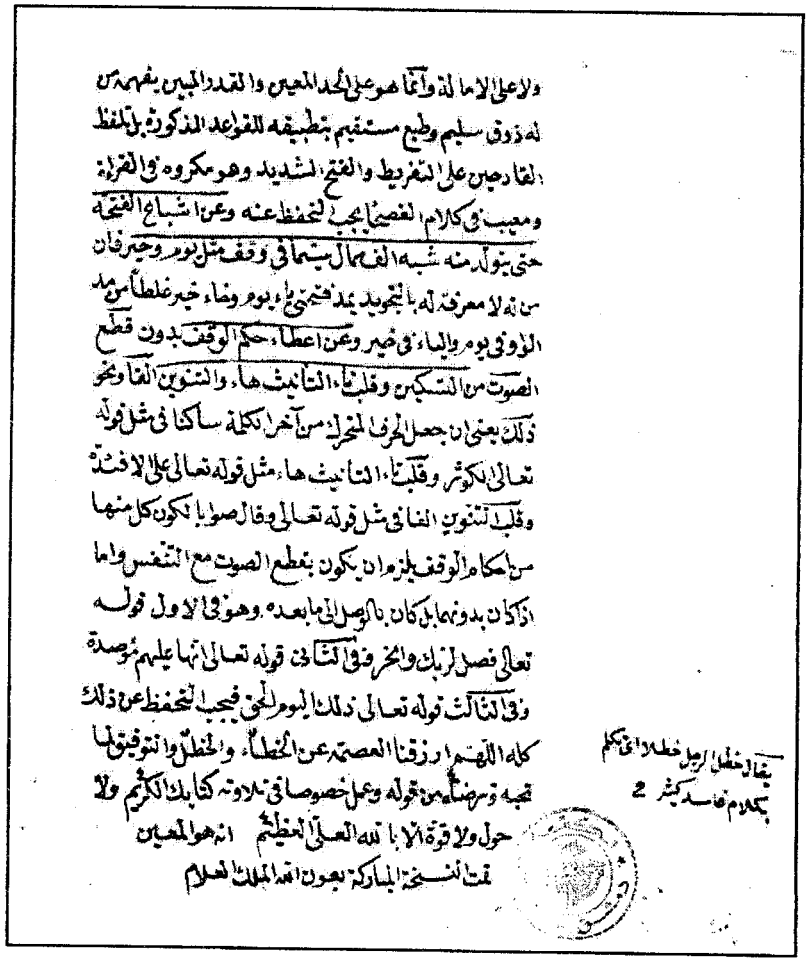

ولا على الاما لله وانما هو على الحد المعين والقدر المبين يفهمه من
له ذوق سليم وطبع مستقيم بتطبيقه للقواعد المذكورة بلفظ
القارئين على التفريط والفتح الشديد وهو مكروه في القراءة
ومعيب في كلام الفصحاء يجب التحفظ عنه وعن اشباع الفتحة
حتى يتولد منه شبه الف تمال سيما في وقف مثل يوم وخير فان
من لم له لا معرفة له بالتجويد يمد فتحتي الياء يوم وضاء خير غلطا من مد
الواو في يوم والياء في خير وعن اعطاء حكم الوقف بدون قطع
الصوت من التسكين وقلب تاء التانيث هاء والتنوين الفا ونحو
ذلك بعني ان جعل الحرف المتحرك من آخر الكلمة ساكنا في مثل قوله
تعالى الكوثر وقلب تاء التانيث هاء مثل قوله تعالى على الافئدة
وقلب التنوين الفا في مثل قوله تعالى وقالوا بل تكون كل منهما
من احكام الوقف يلزم ان يكون بقطع الصوت مع التنفس واما
اذا كان بدونهما بل كان بالوصل الى ما بعده وهو في الاول قوله
تعالى فصل لربك والنحر وفي الثاني قوله تعالى انها عليهم مؤصدة
وفي الثالث قوله تعالى ذلك اليوم الحق فيجب التحفظ عن ذلك
كله اللهم ارزقنا العصمة عن الخطاء والحظل والتوفيق لما
تحبه وترضاه من قوله وعمل خصوصا في تلاوته كتابك الكريم ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انه هو المعين
تمت النسخة المباركة بعون الله الملك العلام

بقال لحظل الرجل خطلا اذا تكلم
بكلام فاسد كثير

صفحة النهاية لنسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها بالرمز: (ظ).

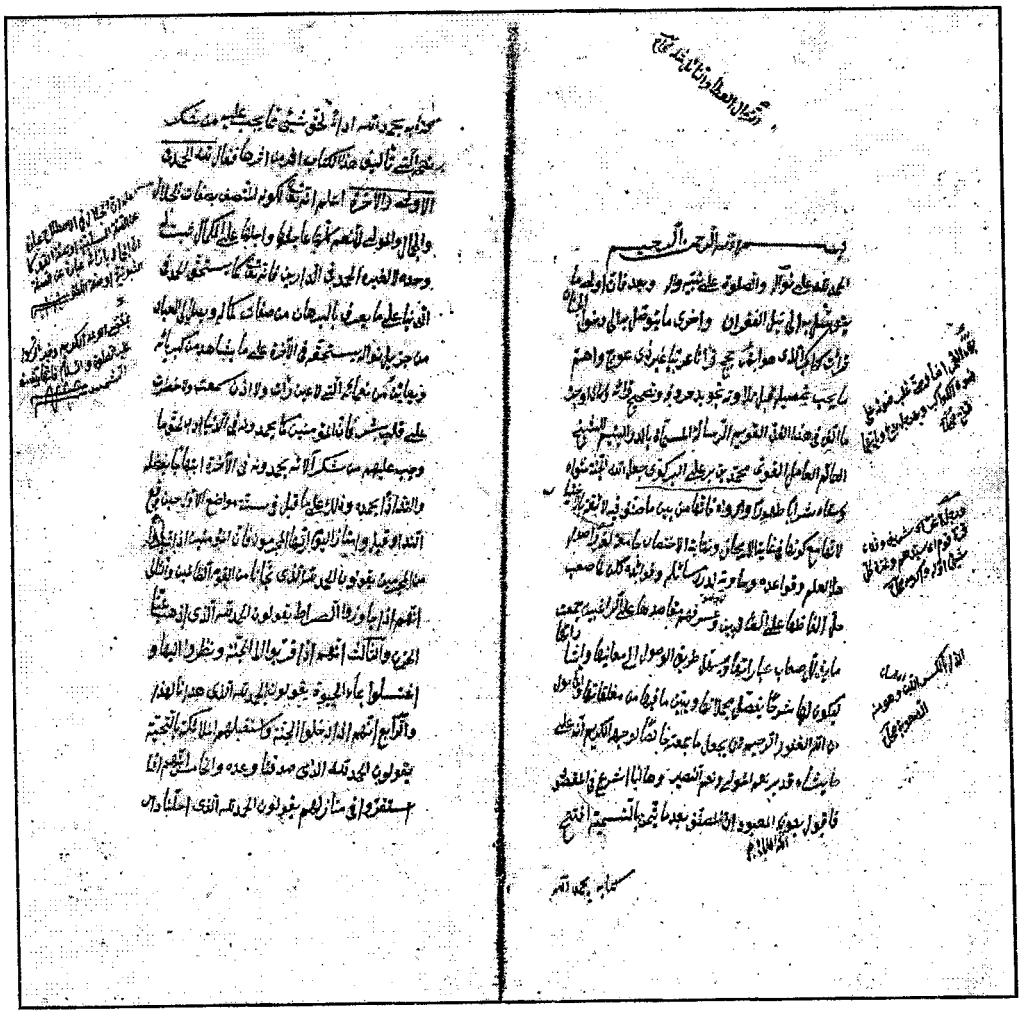

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة كلية الآداب/ بغداد المرموز لها بالرمز: (ب) .

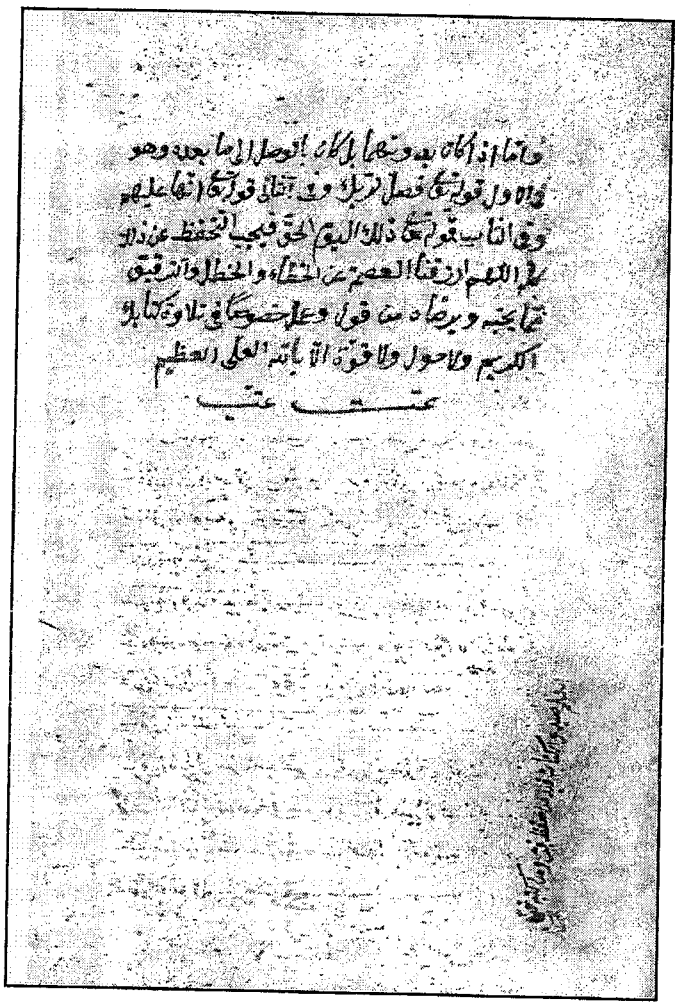

صفحة النهاية من نسخة كلية الآداب/ بغداد المرموز لها بالرمز: (ب)

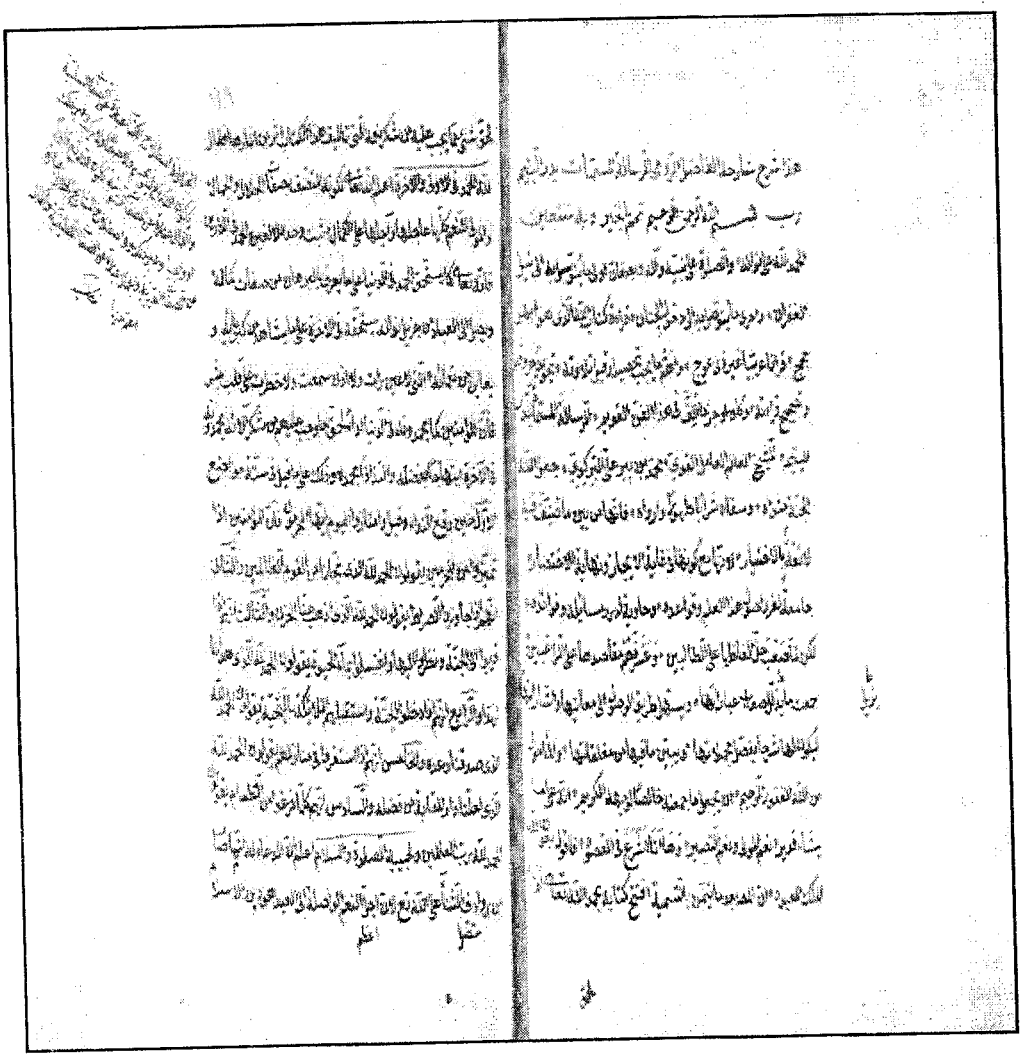

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة الحرم المكي الشريف المرموز لها بالرمز: (م١).

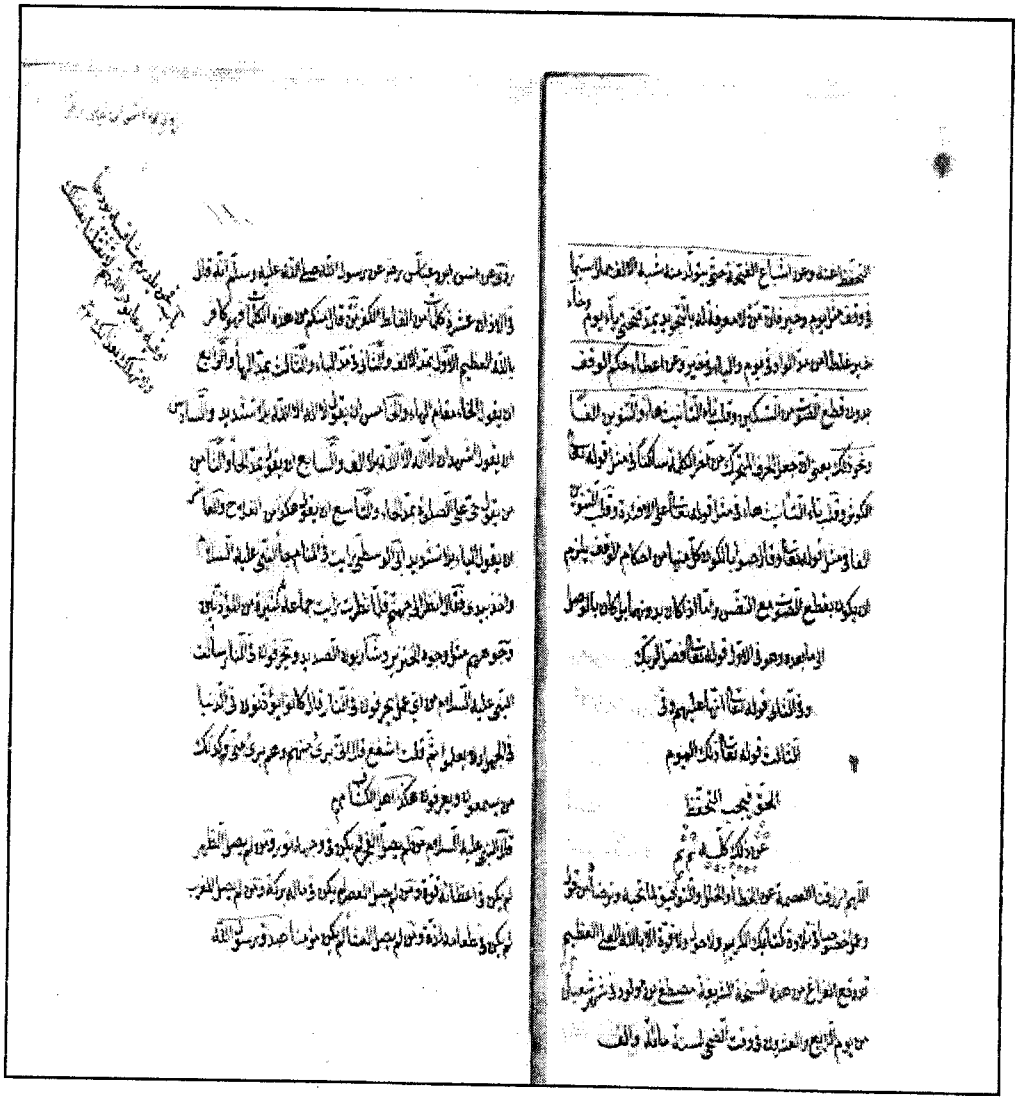

الصفحة الأخيرة وما بعدها لنسخة الحرم المكي الشريف المرموز لها بـ(م١).

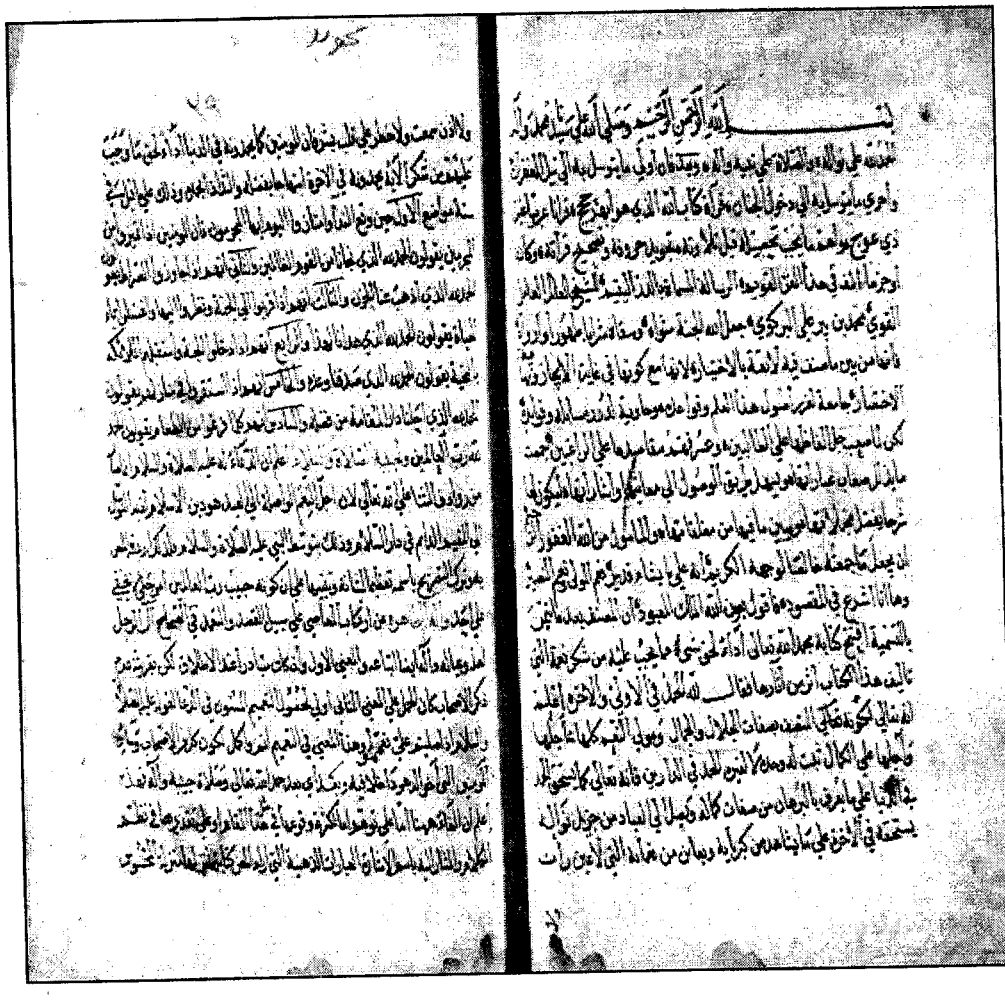

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة الحرم المكي الشريف المرموز لها بالرمز: (م٢).

الورقة رقم: (٥٦) قبل الصفحات المفقودة لنسخة الحرم المكي الشريف المرموز لها بالرمز: (م٢).

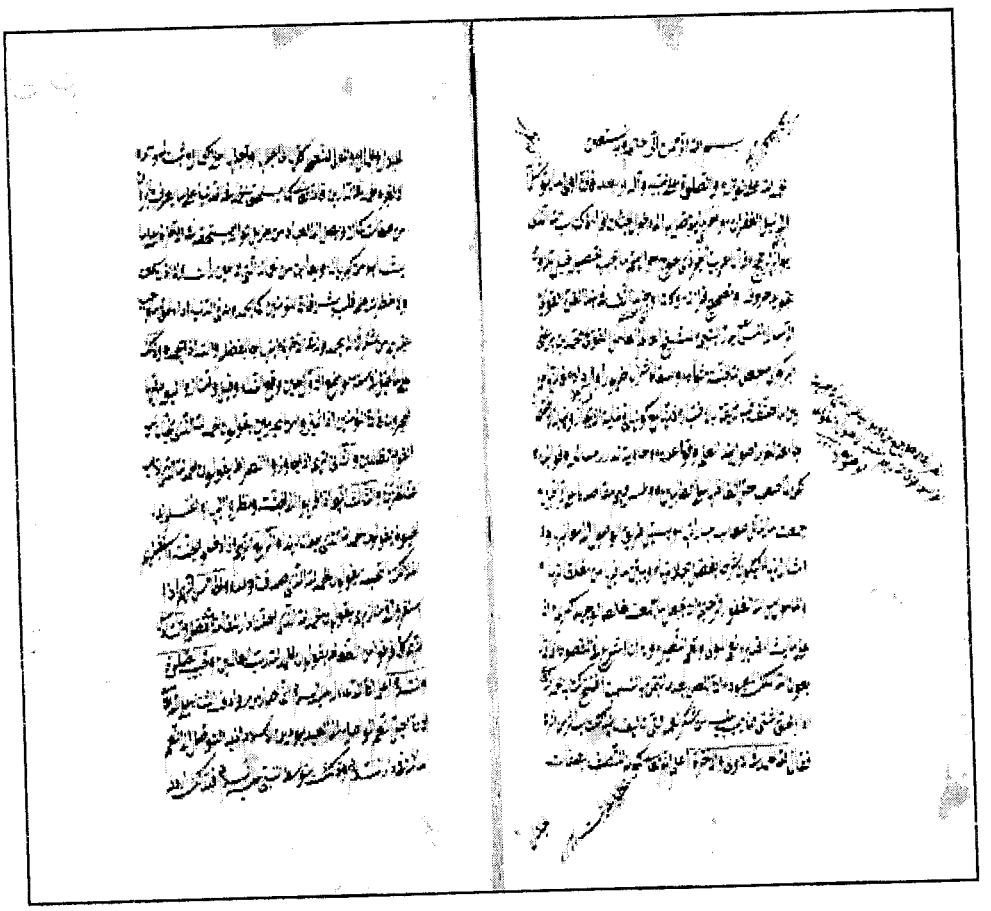

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة مكتبة الملك عبد العزيز المرموز لها بـ(ع١).

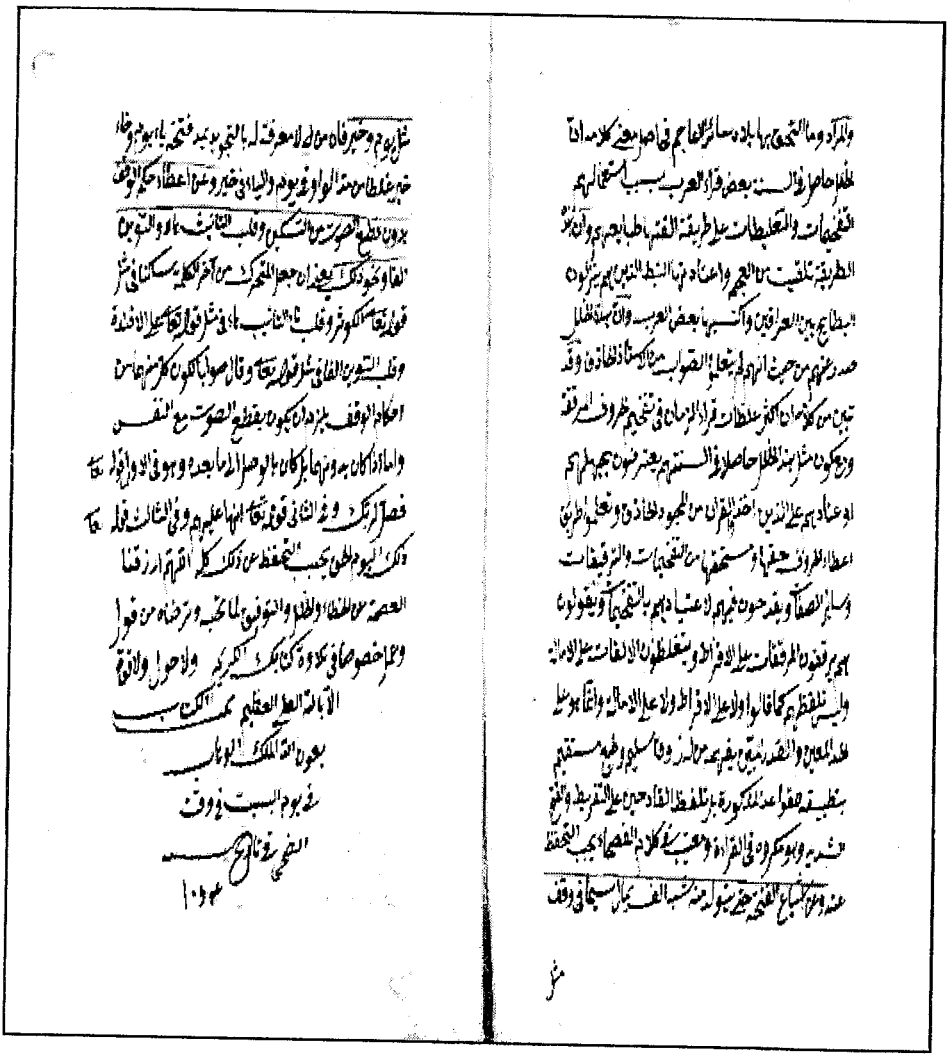

الصفحة الأخيرة وما قبلها لنسخة مكتبة الملك عبد العزيز المرموز لها بـ(ع١).

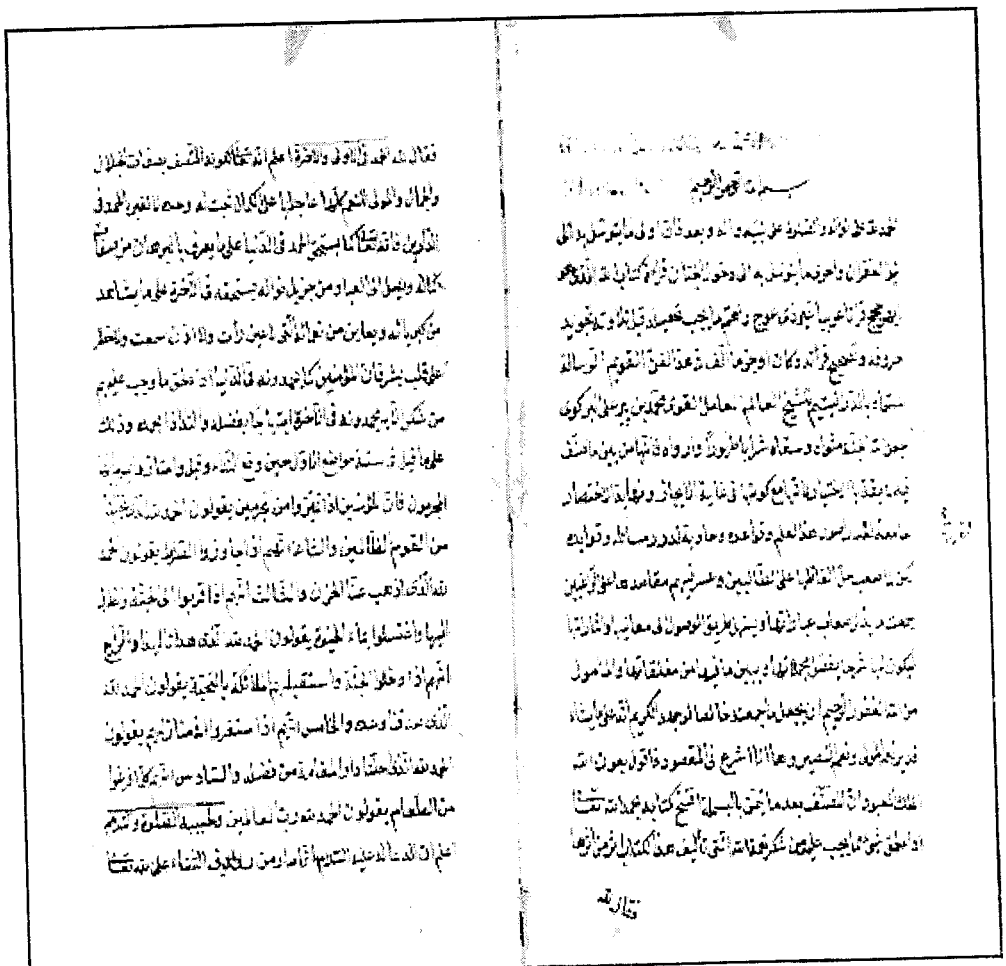

الصفحة الأولى و الثانية لنسخة مكتبة الملك عبد العزيز المرموز لها بـ(ع٢).

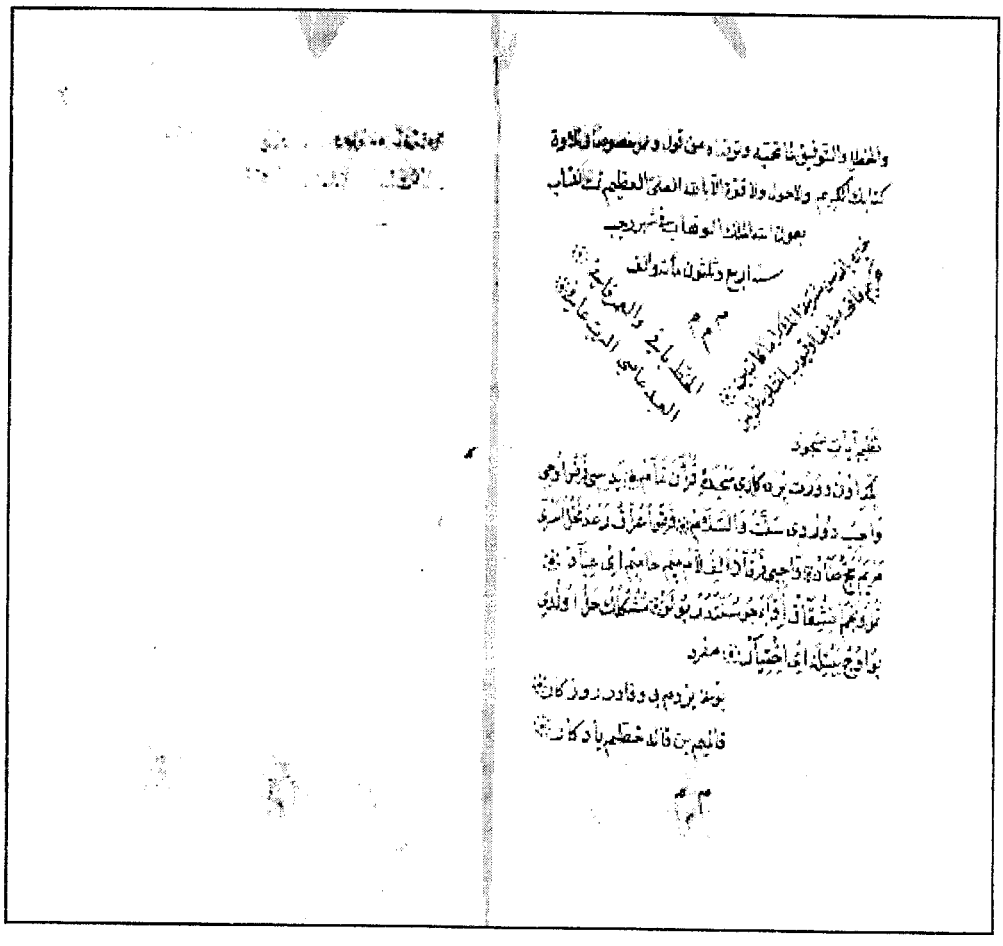

الصفحة الأخيرة لنسخة مكتبة الملك عبد العزيز المرموز لها بـ(ع٢).

النَّصُّ المُحَقَّق

كِتابُ

شَرْحِ الدُّرِ اليَتِيم

في التجويد

للإِمَامِ أَحمَد فائِز بنِ مُحَمَّد الرُّومِي

(ت ١٠٤٣ هـ)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[1]

الحمدُ لله على نَواله، والصَّلاةُ على نبيِّه وآله، وبعدُ فإنَّ أَولى ما يُتوسَّل به إلى نَيْل الغُفران، وأَحْرى ما يُتوصل[2] به إلى دُخول الجِنان، قراءةُ كتاب الله الَّذي هو أَبهرُ[3] حُجج، قرآناً عربياً غيرَ ذي عوج، وأَهمُّ ما يجب تحصيلُهُ قبل تلاوته، تجويدُ حروفِهِ وتصحيحُ قراءتِه، وكان أَوجزَ ما أُلِّف في هذا الفنِّ القويم، الرِّسالةُ المُسمَّاة بالدُّر اليَتِيم[4] للشيخ العالِم العامل القويّ محمد بن بِير علي البِركَوِي[5]، جعل اللهُ الجنَّةَ مثواه، وسَقَاهُ شَرابًا طهورًا وأَرْواه، فإنَّها مِن بين ما صُنِّفَ فيه لائقةٌ بالاختيار، لأَنَّها مع كونِها في غاية الإِيجاز ونهاية الاختصار جامعةٌ لِغُرَرِ[6] أُصول هذا العلم وقواعدِهِ، وحاويةٌ

---

(١) كُتِب أعلى البسملة في د١: (شرح الدر اليتيم في التجويد)، و كُتِب على يسار البسملة في د٢: (وبه نستعين)، وكُتِب على يسارها أيضا في د٤: (وبه ثقتي)، وكُتِب أعلى البسملة في ظ: (يا ميسر الخير والمردات افتح لنا أبواب الخيرات)، وكُتِب على طرفي البسملة في م١: (رب تمم بالخير وبه نستعين)، وكُتب أيضًا في بدايتها أعلى البسملة: (هذا شرح شارحه الفاضل الرومي للرسالة المسمّات بدرِّ اليتيم)، وكتب على يسار البسملة في م٢: (وصلى الله على سيدنا محمد وآله).

(٢) في د٢، م٢: (يتوسل) وهو خطأ.

(٣) من البَهْر وهو الغَلَبَة والعُلو، وإذا عجز الشيءُ عن الشيء قيل بهره. (ينظر: العين١/ ١٦٦، ومعجم مقاييس اللغة١/ ٣٠٨، ولسان العرب٤/ ٨١).

(٤) قال عنها حاجي خليفة: ((الدر اليتيم في التجويد...وهو ورقتان أوله (لله الحمد في الأولى والآخرة)، كتبه في أوائل جمادي الأولى سنة ٩٧٠ هـ، وشرحه الشيخ أحمد فائز الرومي شرحًا ممزوجًا)) كشف الظنون١/ ٧٤٧. والشرح الذي أشار إليه خليفة هو الكتاب الذي بين يديك.

(٥) سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

(٦) جمع غُرَّة، وغرة كل شيء أكرمه وأوّله ورأسه. (ينظر: العين٣/ ٢٧٤، ومعجم مقاييس اللغة٤/ ٣٨٢، ولسان العرب٥/ ١١).

لِدُرَرِ مسائله وفوائدِهِ[1]، لكنْ لَمَّا صَعُبَ حلُّ[2] ألفاظها على الطَّالبين، وعَسُرَ فَهْمُ مقاصدها على الرَّاغبين، جمعتُ ما يُذلِّلُ صِعابَ عباراتِها، ويسهِّلُ طريقَ الوصول إلى معانيها وإشاراتِها، ليكون لها شرحًا يُفصِّلُ مجملاتِها، ويبيِّنُ ما فيها من مُغلقاتِها، والمأمولُ من الله الغفور الرَّحيم أَنْ يجعلَ ما جمعتُهُ خالصًا لوجهه الكريم، إِنَّهُ على ما يشاء قدير، نِعم المولى ونِعمَ النَّصير .

وها أَنا أَشرعُ في المقصود فأَقولُ بعون الله [تعالى] المَلِك المعبود: إِنَّ المصنف[3] بعد ما تيمَّن بالتسمية افتتح كتابَهُ بحمد الله تعالى أَداءً لحقِّ شيءٍ ممَّا يجبُ عليه من شُكْر نِعَمِهِ[4] التي تأَليف هذا الكتابِ أَثرٌ من آثارها فقال[5]: (**لله الحَمْدُ فِي الأُولَى والآخِرَة**): اعلم أَنَّهُ تعالى لكونه المتَّصفُ بصفات الجَلال والجَمال، والمُولِي للنِّعم كلِّها عاجلِها وآجلها[6] على الكمال، ثبتَ لهُ وَحدَهُ لا لِغَيرِهِ الحمدُ في الدَّارين، فإِنَّهُ تعالى كما يستحقُّ الحمدَ في الدُّنيا على ما يُعرف بالبُرهان من صفات كمالِهِ،/ ٢و/ ويصلُ إلى العباد من جزيل نوالِهِ، يستحِقُّهُ في الآخرة على ما يُشاهَدُ من كبريائِهِ، ويُعاينُ من نَعْمائِهِ، التي لا عينٌ رأَتْ ولا أُذنٌ سمعتْ ولا خطرتْ[7] على قلب بشر، فإِنَّ المؤمنين كما يحمدونَهُ في الدنيا أَداءً لحقِّ ما وجب عليهم من شُكْر آلائه، [يحمدونه] في الآخرة ابتهاجًا بفضلِهِ، والتِذَاذًا بحمدِهِ، وذلك على ما قيل في ستة مواضع:

---

(١) في د٢: (فرائده) .

(٢) في م٢: (جل)، وسقط (حل) من د٢ .

(٣) في نسخة الأصل اختصرت كلمة المُصنِّف بـ(المص)، وهو تقليد درج عليه النُّساخ .

(٤) في د٤: (نعمته) .

(٥) سقط (فقال) من: د٢ .

(٦) سقط (وآجلها) من: ع٢ .

(٧) في د٤، ظ، م٢، ع٢: (خطر) .

الأوَّل: حين وقع النداءُ، وقيل: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩]، فإنَّ المؤمنين إذا تميَّزوا من المجرمين يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

والثَّاني: إنَّهم إذا جاوزوا الصِّراط يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

والثَّالث: إنَّهم إذا قَربوا إلى الجنَّة، ونَظروا إليها، واغتسلوا بماء الحياة يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا ...﴾ [الأعراف: ٤٣].

والرَّابع: إنَّهم إذا دخلوا الجنَّة واستقبلهم الملائكةُ بالتَّحيَّة يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[الزمر: ٧٤].

والخامس: إنَّهم إذا استقرُّوا في منازلهم يقولون: الحمد لله ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾[فاطر: ٣٥].

والسَّادس: إنَّهم كُلَّما فرغوا من الطعام يقولون[1]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

(وَلِحَبِيبِهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ)[2]: اعلم أنَّ الدعاء لَهُ عليه الصلاة السَّلامُ[3][4] إنَّما صار صار من رَوادف الثَّناء على الله [تعالى]، لأنَّ أجلَّ النِّعم الواصلة إلى العبد هو دينُ

---

(١) سقط (يقولون) من: ظ.

(٢) قال المرامي: ((سلك ههنا في التقديم على الشيء السابق لرعاية التناسب في ما بين أداء الصلاة والحمد أو للوجوه السابقة مما يناسب في هذا المقام، واللام في الصلاة والسلام إذا كانت للقرب الخارجي فالاختصاص حقيقي أي: الصلاة الكاملة والسلام الكامل، وإذا كانت للجنس فهو إضافي بالقياس إلى الكفار)) الدرج السليم لحفظ الدر اليتيم ١ظ.

(٣) رُمز لعبارة: (عليه الصلاة والسلام) في نسخة الأصل بالرمز: (ع م).

(٤) سقطت عبارة (عليه الصلاة والسلام) من: د٢، م١.

الإِسلام، إذ بهِ التَّوصُّل[1] إلى النَّعيم الدَّائم[2] في دار السَّلام[3]، وذلك بتوسُّط النَّبي عليه الصلاة السَّلام[4]، فلذلك أَردف المصنِّفُ بِه، [وترك] التَّصريحَ باسمه، تعظيمًا لشأنه، وتنبيهًا على أَنَّ كونَهُ حبيبُ ربِّ العالمين أَمرٌ جليٌّ لا يَخفى على أَحد، **(وآلِهِ الطَّاهِرَة)**: عن ارتكاب المعاصي على سبيل القَصْدِ والتَّعمُّد، في الصِّحاح[5]: آلُ الرجل: أَهلُهُ وعيالُهُ، وآله أَيضًا: أَتباعُهُ، والمعنى الأول وإِنْ ذهبكان متبادرًا عند الإِطلاق لكنْ بقرينةِ عدم ذِكْرِ الأَصحاب كان الحَمْلُ على المعنى الثَّاني أَولى لحصول التَّعميم المسنون في الدُّعاء لقوله عليه الصلاة السَّلام: ((إِذا صليتم علي فعمِّمُوا))[6]، وهذا المعنى في التَّعميم/ ٢ظ/ أَتمُّ وأَكمل لكون[7] كلٍّ من الأَصحاب وسائر المؤمنين إِلى آخر الدَّهر داخلاً فيه.

(وَبَعْدُ): أَي: بعد حمدِ الله تعالى وصلاةِ حبيبه وآله[8]، **(فَهَذِهِ)**: اعلم أَنَّ الفاء ههنا ههنا إِمَّا على توهُّم {أَمَّا} لكثرة وقوعِها في مثلِ هذا المُقام، أَو على تقدِيرها في نَظْم الكلام بطريق تعويض الواو عنها[9] بعد حذفِها[10]، والمشارُ إِليه باسم الإِشارة:

---

(١) في د٤، م٢: (التوسل).

(٢) في ع١: (النعم الدائمة).

(٣) سقط (إِذ بهِ التَّوصُّل إِلى النَّعيم الدَّائم في دار السَّلام) من: د٢، د٣.

(٤) إشارةٌ منه رحمه الله تعالى إلى حديث الشفاعة الذي رواه البخاري٤/ ١٧٤٥، ومسلم١/ ١٨٦.

(٥) ٥/ ٣١٣.

(٦) قال السخاوي: ((لم أقف عليه بهذا اللفظ ويمكن أن يكون بمعنى صلوا عليَّ وعلى أنبياء الله، فإنَّ الله بعثهم كما بعثني، وقد بينته في القول البديع)) المقاصد الحسنة١/ ٨٨.

(٧) في د٢: (لكن) وهو تصحيف.

(٨) في ظ: (والصلاة والسلام على حبيبه وآله).

(٩) أي: تعويض الواو عن: (أمَّا) من العبارة المشهورة: (أمَّا بعد)، قال المرامي: ((و(أمَّا)، إما مقدرة والواو عوض عنها، أو موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا المقام فلذلك أتى بالفاء بَعْدَ بَعْدُ فقال: فهذه)) الدرج السليم لحفظ الدر اليتيم ٢و.

(١٠) سقط (بطريق تعويض الواو عنها بعد حذفها) من: د٤، م٢.

العباراتُ الذِّهنيَّةُ التي أَراد المصنِّفُ كتابتها نزَّلها منزِلةَ المحسوس المُشَاهَد لكمال علمِهِ بها حتى كأَنَّها مُبصَرَةٌ عنده يقدِرُ على الإِشارة إِليها .

(**رِسَالَةٌ في التَّجْوِيدِ**): هو مصدرٌ مِنْ جَوَّدَ يُجَوِّدُ تجويدًا، إِذا أَتى بالقراءَةِ مُجَوَّدةَ الأَلفاظ، وبريئةً من الرَّداءة في النُّطق بِها[1]، ومعناهُ: انتهاءُ الغاية في التَّصحيح، وبلوغُ النِّهاية في التَّحسين[2][3]، يعني: أَنَّ التَّجويد ليس قراءة بتمضيغ اللسان، وتعصير الفم، وتعويج الفكِّ، وتَطنين النُّونات، وحَصْرمة[4] الرَّاءات، وترعيدِ الصَّوت، إِذ هي قراءةٌ تنفِرُ عنها الطِّباع، وتمجُّها القلوب والأَسماع، بل هو: القراءةُ العذبةُ السَّهلةُ اللطيفةُ التي لا مَضْغَ فيها، ولا تعسُّف، ولا تكلُّف، ولا تصنُّع، ولا خروجٌ عن طباع العرب العَرْبَاء، وكلامِ الفُصَحَاء، بوجهٍ مِن وجوه القراءة والأَداء[5]، وذلك لأَنَّ القرآن[6] إِنَّما أُنزل بأَفصح اللغات التي هي لغة العرب العَرْباء، فلا بُدَّ أَنْ يُراعَى فيه قواعدُ لُغَتِهم، من إِخراج الحروف مِنْ مخارجها، وتوفِيَة[7] صفاتها مِنْ تَرقِيق المُرقَّق، وتَفخِيمِ المُفخَّم، وإِدغام المُدْغَم، وإِظهار المُظهَر، وإِخفاء المُخفى، ومدِّ الممدود، وقَصْرِ المقصور، وغيرِ ذلك مما هو لازمٌ في كلامهم الذي هو سليقةٌ لهم لا يُحسنون غيره، فالقارئ إِذا لم يراعِ ذلك فكأَنَّه قرأَ القرآن بغير لغةِ العرب، والقرآنُ ليس كذلك، فهو وإِنْ كان قارئًا

---

(١) ذُكر قريبًا جدًا من هذا اللفظ في الحواشي المفهمة ص٦٣ .

(٢) بنصه من: النشر١/ ١٦٧ .

(٣) وقد عرَّف أبو العلاء العطار التجويد تعريفًا دقيقًا فقال: ((هو تصحيح الحروف وتقويمها، وإخراجها من مخارجها، وترتيبها مراتبها، وردها إلى أُصولها، وإلحاقها بنظائرها، من غير إفراط يؤدي إلى التشنيع، ولا نقصان يفضي إلى التضييع، بل بملاحظة الرفق والسهولة، ومجانبة الشدة والصعوبة، ومتى ما أخل التالي بشيء من وصفها فقد أزالها عن حدها ورصفها)) التمهيد للعطار ص٦٢ .

(٤) في ع١: (وخضرمة) وهو تصحيف .

(٥) قوله: ((أَنَّ التَّجويد ليس ... والأداء)) بنصه من: النشر١/ ١٦٩ مع حذف بعض الكلمات .

(٦) في ب، ع٢: (القراءة) وهو تصحيف .

(٧) في د٢: (وتأدية) .

صورة، لكنَّهُ ليس بقارئٍ حقيقة بَلْ هو هازئٌ[1] وعدمُ قراءَتِه أَولى مِنْ قراءته، إِذ هو بهذه القراءة يصيرُ من الذين/ ٣و/ ضَلَّ سعيُهم في الحياة الدُّنيا وهم يحسبون أَنَّهم يُحسنون صُنعاً، ومِن الدَّاخلين في قوله عليه الصلاة والسلام: «رُبَّ قَارئٍ يَقرَأُ القرآنَ والقرآنُ يَلعنُهُ»[2][3].

والحاصل أَنَّ القرآن إِنَّما كان مُعجِزًا بِفصاحة لَفظه، وبَلاغة معناه، فقراءتُهُ بالتَّجويد قراءةٌ لَهُ بالفصاحة، ولا يحصُل ذلك إِلا بالأَخذ مِنْ فَمِ المُحسن برياضة[4] الأَلسن، قال الإِمام ابن الجزري[5] في كتابه المُسمَّى بالنَّشر: «ولا شَكَّ أَنَّ الأُمَّة كما هُمْ مُتعبِّدون بفهم معاني القرآن وإِقامة حدودِهِ، كذلك هم مُتعبِّدون بتصحيح أَلفاظِهِ وإِقامة حروفه على الصِّفة المتلقاة[6] من أَئِمة القراءة المتصلة بالحضرة النَّبوية الأَفصحية العربيَّة التي لا يجوز مخالفَتُها، ولا العدولُ [عنها][7] إِلى غيرها، والنَّاس في ذلك بين مُحسن مأَجور، ومُسيءٍ آثمٍ أَو معذور، فمَنْ قَدِرَ على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصَّحيح العربي الفصيح[8]، وعَدَلَ إِلى اللفظ الفاسد العَجْميِّ أَو النَّبَطيِّ القبيح، استغناءً بنفسهِ، واستبدادًا برأيه، واتِّكالاً على ما أَلِفَهُ من حِفْظِهِ، واستكبارًا عَنِ

---

(١) سقط (حقيقة بل هو هازئ) من: د٢ .

(٢) قال القشيري في السنن والمبتدعات١/ ٢٩٤: ((وهذا أيضًا ليس من كلام النبي ﷺ وإنما ذكره في الإحياء من قول أنس بلفظ: رُبَّ تالٍ ... الخ، ولم يتعقبه شارح الإحياء بل أقره هنا وفي موضع آخر من الكتاب)) .

(٣) قوله: «إنما أنزل بأفصح اللغات... يلعنه» بنصه من الحواشي المفهمة ص٦٤ مع تغيير بسيط في بعض الكلمات.

(٤) في د٢: (وريضة) .

(٥) الإمام المقرئ المحقق أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري نسبة لجزيرة لجزيرة عبد العزيز بن عمر قرب الموصل، صاحب التصانيف المشهورة والمنظومات المعلومة كالنشر، والتمهيد، والطيِّبة، والمقدِّمة، والدُّرة، توفي رحمه الله تعالى بشيراز سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة للهجرة . (ينظر: غاية النهاية٢/ ٢٤٧، ومعجم المؤلفين١١/ ٢٩١) .

(٦) في ع١: (المتلقية) .

(٧) سقط (عنها) من: د٣، د٤، م٢ .

(٨) في ظ: (باللفظ الفصيح العربي) .

الرُّجوع إلى عالمٍ يوقفه على تصحيح لفظهِ، فإنَّهُ مُقصِّرٌ بلا شَكٍّ، وآثمٌ بلا ريب، وأمَّا من كان لا يطاوعُهُ لسانُهُ أو لا يجدُ من بهِ يُهتدى إلى الصواب[1] فإنَّ الله [تعالى] لا يُكلِّفُ نفسًا إلا وُسعَها»[2].

(لِكُلِّ تَالِي قُرْآنٍ مجيدٍ): أي: شريفٍ رفيع القدر في النَّظم والمعنى، حالُ كونِ تلك الرِّسالة (نَصِيحَةً): أي: إرادةُ الخير (لَهُ): أي: لكلِّ تالٍ بإرشادِهِ إلى ما يُحتاج إليهِ في التِّلاوةِ والأَداءِ، والفرق بينهما أنَّ التِّلاوة: قراءةُ القرآنِ متتابعًا كالأدوار[3] والدِّراسة والأَوراد[4] المُوظَّفة، والأَداء: الأخذُ عَنِ الشُّيوخ، والقراءة أَعمُّ تُطلَق على التِّلاوةِ والأَداء[5]، (ولِكِتَابِ الله): ببيانِ ما يحتاج إليه في قِراءتِهِ مِنْ إخراج كلِّ حرفٍ من مخرجِهِ مخرجِهِ المختصِّ بهِ، وتَوْفِيَةِ[6] صِفَتِهِ وتصحيح لفظِهِ، وتلطيفِ النُّطق به، (الحَكِيمِ): الذي يُجري/ ٣ظ/ أفعالَهَ على ما تقتضيه الحكمةُ وتستدعيهِ المصلحةُ، (الحَمِيدِ): الذي يَستَحِقُّ الحمدَ وإن لَمْ يَحْمَدْهُ أحدٌ (مِنْ أَفْقَرِ الوَرَى): أي: أحوج الخلق (وأَضْعَفِ العَبِيدِ): والمراد من ذلك الأَفقر والأَضعف المصنِّفُ نفسُهُ[7]، وإنَّما اختار هذا الأُسلوب الأُسلوب ولَمْ يَقُلْ مني هضمًا لنفسهِ، وإظهارًا لكثرة احتياجه، وزيادة ضعفه في مَقَامِ العبوديَّةِ، ولذلك طلبَ الرَّحمةَ بطريق الخضوع والخشوع، فقال: (فارحَمْهُ)، أي[8]: إذا كان حالُهُ كذلك، (فَارْحَمْهُ يا مَنْ رَحْمَتُهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيءٍ، إنَّهُ): أي: ذلك الأَفقر

---

(١) سقط (وأمَّا من كان لا يطاوعُهُ لسانُهُ، أو لا يجدُ من بهِ يُهتدى إلى الصواب) من: د٢ .

(٢) النشر ١/ ١٦٧ .

(٣) في د٢: (كالأوراد) وهو تصحيف .

(٤) في م٢: (الأدب) وهو تحريف .

(٥) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٦٨ .

(٦) في د٢: (توقية) .

(٧) سقط (نفسه) من: ظ .

(٨) سقط (أي) من: د٣ .

والأَضعف (**أَحْوَجُ إِلَيهَا**): أَي: أَشدُّ احتياجًا إِلى الرَّحمة (**مِنْ كُلِّ عَاصٍ**): [و]هو اسم فاعلٍ مِن عَصَى يَعْصِي عِصْيَانًا، ومعناه ظاهر، وفي بعض النُّسخ[1]: (من كلِّ قاص)، وهو اسم فاعل مِن قَصَا يَقْصُو قُصُوًّا، مثل: سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا إِذا بَعُدَ[2]، فعلى هذا قوله: قوله: (**بَعِيدٍ**): تفسيرٌ وتأكيدٌ.

(١) فيه دليل على أن الشارح أحمد الرومي رحمه الله تعالى اعتمد في شرحه للدر اليتيم على أكثر من نسخة واحدة.

(٢) ينظر: لسان العرب ١٥/ ١٨٣.

بَابٌ في تعْرِيفِ التَّجْوِيد

ثمَّ إِنَّهُ رحمَهُ الله تعالى[1] لَمَّا ختم كلامَهُ في دِيبَاجَةِ كتابه شرع في المقصود، وبدأ بتعريف التَّجويد فقال: (**التَّجْوِيدُ**): في اصطلاح هذا الفن: (**مَلَكَةٌ**): أي: كيفيَّةٌ راسخةٌ في النَّفْسِ[2]، لأنَّ[3] الكيفية إذا لم تكن راسخةً في النَّفْس لا[4] تُسمَّى مَلَكَة بل تُسمَّى حالاً، (**يُقتدَرُ بِهَا على إِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّها ومُسْتَحَقَّها**): [و]المرادُ بالحرف ههنا حرفُ الهجاء لا حرفَ المعنى، وإِنَّما سُمِّيَ حرفًا لأَنَّ الحرف في اللغة: الطَّرَف[5]، وهو لكونِهِ غايةُ الصَّوت، وغايةُ كلِّ شيءٍ طَرَفُهُ، سُمِّيَ حرفًا، ومادتُهُ: صوتٌ، وهو هواء يتموَّجُ[6] بتصادم جِسمين ومن ثَمَّ[7] عمَّ، والحرفُ: صوتٌ مُعْتَمِدٌ على مقطع مُحَقَّق أو مقدَّر، ويختصُّ بالإِنسان وضعًا، والحركةُ عَرَضٌ يحلُّه[8][9] لإِمكان اللفظ والتَّركيب، والمراد بالمقطع المُقَدَّر: مخرج الجوفيَّة[10]، فإِنهنَّ لِخُرُوجهنَّ من جوف الفم والحَلْق لَمْ يكن

---

(١) سقطت كلمة (تعالى) من: د٤ .

(٢) في نسخة الأصل: (في التجويد النفس) وهي عبارة غير منضبطة .

(٣) في د٣، م٢، ع٢: (فإن) .

(٤) سقط (لا) من: ع٢ .

(٥) ينظر: لسان العرب٩/ ٤١، والفائق في غريب الحديث١/ ٢٧٤ .

(٦) في ب، د٢، د٤: (متموج) .

(٧) في م٢، ع١: (ثمة) .

(٨) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥١ .

(٩) في م٢: (يحمله) .

(١٠) وهو المخرج الأوَّل لمن عدَّ المخارج سبعة عشر مخرجًا، وحروفه ثلاثة هي: الألف ولا يكون قبلها إلا مفتوحًا، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها . (ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١١٤، والحواشي المفهمة ص٥٢) .

قال ابن الجزري(المقدمة ص١٤):

مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ ... عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

فَأَلِفُ الجَوْفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيحُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

لَهُنَّ حَيِّزٌ محقق يستقِرِرْنَ فيه، بل ينتهِينَ إِلى الهواء، ولا ينتهين إِلى حيِّز أَصلاً، وهذا مذهبُ الخليل[1]، وجمهور القُرَّاء[2]، ومعنى جَعْل سيبويه[3] الأَلِف مِنْ مخرج الهمزة[4] أَنَّ أَنَّ مبدأَهُ مبدأُ[5] الحلق، ويمتدُّ/ ٤و/ ويمرُّ على الكُلِّ، وهذا معنى قول مكي[6]: ((الأَلِف حرف يَهْوِي في الفم حتى ينقطع مخرجهُ في الحلق))[7]، وقول الدَّاني[8]: ((لا معتمد لهُ في شيءٍ مِنْ أَجزاء الفم))[9]، وعلى هذا يُحمل جَعْلُ المصنِّف وغيره الأَلِف مِن مِن مخرج الهمزة[10]، فتأَمَّل وتدبَّر، فلا بُدَّ أَنْ يَقرَع أَمثالُ هذه الفوائد سمعَكَ لِتكونَ على بصيرة.

ثم اعلم[11] أَنَّ حروف التَّهجِّي قسمان: أَصليَّة، وفرعيَّة.

---

(١) هو إمام اللغة ومُنشئُ علم العَروض، الوَرع القانِع المتواضع، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، توفي توفي رحمه الله تعالى سنة سبعين ومائة للهجرة على خلاف. (ينظر: سير أعلام النبلاء٧/ ٤٢٩، والأعلام٢/ ٣١٤).

(٢) ينظر: كتاب العين١/ ٤١، وجهد المقل ص١٢١.

(٣) إمام النحو أبو بِشر، ويقال: أبو الحسن، عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل بن أحمد وأبي الخطاب الأخفش، توفي رحمه الله تعالى سنة ثمانين ومائة للهجرة على خلاف. (ينظر: معجم الأدباء٦/ ٨٢، ووفيات الأعيان٣/ ٤٦٣، وبغية الوعاة٢/ ٢٢٠).

(٤) ينظر: الكتاب٤/ ٤٣٣.

(٥) في د٤: (من مبدأ).

(٦) هو أستاذ القراء والمجوِّدين، الإمام المحقق أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، صاحب التصانيف الكثيرة، الكثيرة، قرأ القراءات على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وثلاثين وأربع مائة. (ينظر: معرفة القراء الكبار١/ ٣٩٤، وغاية النهاية٢/ ٢٧٠).

(٧) الرعاية ص١٣٤.

(٨) هو الإمام المقرئ الحافظ أبو عمرو بن عثمان بن سعيد الداني، أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين، صاحب التصانيف المشهورة، والدرر المنثورة، كالتحديد والمقنع والتيسير وغيرها، توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وأربعين وأربع مائة للهجرة. (ينظر: سير أعلام النبلاء١٨/ ٧٧، ومعجم الأدباء٤/ ٤٠٨).

(٩) التحديد ص١٢٠.

(١٠) قوله: ((وهذا مذهب الخليل ... الهمزة)) بنصه من الحواشي المفهمة ص٥٣ مع تغييره لبعض الكلمات كإبداله كلمة: (المصنف) بدلاً من كلمة: (الشاطبي).

(١١) سقط (اعلم) من: ع١.

أَمَّا **الأَصليَّة** فتسعة وعشرون حرفًا[1] على ما هو المشهور[2]، ولَمْ يكمُل عددها[3] إلا إلا في لغة[4] العرب، ((إِذْ لا همزة في كلام العجم إلاَّ في الابتداء، ولا ضاداً إلاَّ في العربيَّة))[5]، كذا قال[6] فخر[7] الدِّين الجاربردي[8] في شرح الشَّافية، ثُمَّ نَقَلَ عن شرح الهادي: أَنَّ عَدَّ[9] لامَ أَلِفٍ حرفًا مستقلاً، عامِّيٌّ لا وجه لهُ[10][11].

---

(١) سقط (حرفا) من: ع٢.

(٢) وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي. انظر: كتاب العين١/ ٤١، والرعاية ص٧٢، والتحديد ص١٠٢). وعدَّ المُبَرِّد الحروف العربية ثمانية وعشرين حرفًا، وذلك بإخراجه الألف منها، واحتجَّ بأنه همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة. (ينظر: المقتضب١/ ١٩٢).

(٣) في ب: (عدّها).

(٤) سقط (لغة) من: ع١.

(٥) شرح الشافية١/ ٣٣٨.

(٦) سقط (قال) من: ظ.

(٧) في د٢: (ركن) وهو تحريف.

(٨) هو الإمام أحمد بن الحسن الشيخ فخر الدين أبو المكارم الجاربردي، صاحب المصنفات البديعة والمؤلفات الرفيعة، أخذ العلم عن القاضي ناصر الدين البيضاوي، توفي رحمه الله تعالى بتبريز سنة ست وسبعين وسبع مائة للهجرة. (ينظر: بغية الوعاة١/ ٣٠٣، وطبقات المفسرين١/ ٢٨١).

(٩) سقط (عد) من: م٢.

(١٠) شرح الشافية١/ ٣٣٨.

(١١) قال ابن جني: ((واعلم أن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة لأن الساكن لا يمكن الابتداء به دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء بها فقال: (هـ، و، لا، ي) فقوله: (لا) بزنة (ما)، و(يا)، ولا تقل كما يقول المعلمون: لام ألف، وذلك أن واضع الخط لم يرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضا كيف تتركب الطاء مع الجيم، والسين مع الدال، والقاف مع الطاء، وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لما لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة ليصح لك النطق بها كما صح لك النطق بسائر الحروف غيرها وهذا واضح)) سر صناعة الإعراب١/ ٤٣.

وأَمَّا **الفرعِيَّة**، فثمانية أَحرف[1]: همزةٌ بين بين، وهي **ثلاثةٌ**[2] لأَنَّها تكون بين الهمزة والأَلِف، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، **والرَّابع**: أَلِف الإِمالة، **والخامس**: النُّون الخفيَّة[3]، **والسَّادس**: لام التَّفخيم، **والسَّابع**: الشِّين كالجيم، **والثَّامن**: الصَّاد[4] كالزَّاي، فهذهِ الحروف المتفرعة مستحسنةٌ لِما يُسْتفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع، وتخفيف النُّطق في المسموع، وقد وُجِدَتْ في القرآن وغيره من فصيح الكلام.

ثُمَّ الفرق بين الحقِّ والمُستَحَقِّ: أَنَّ الحقَّ[5] صفةُ اللزوم كالجهر، والهمس، وغيرهما، فإِنها صِفاتٌ لازمةٌ لِذَوات بعض الحروف غيرُ منفكَّةٍ عنها[6]، والمُستحقُّ: صفة العروض كالتَّفخيم، والتَّرقيق، ونحوهِما[7]، فإِنَّها صفاتٌ غير لازِمة لِذَوات الحروف، بَلْ عارِضةٌ لها ناشِئَةٌ عن الصِّفاتِ اللازمة غَالبًا، كتفخيم الحرف المستعلي،

---

(١) وعدَّها ابن جني ستة، وتبعه في ذلك مكي القيسي، والقرطبي، وأبو العلاء العطار وهي: النون الخفية، وهمزة بين بين، والألف المضخمة، والألف الممالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. (ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٤٦، والرعاية ص٨٥، والموضح ص٨١، والتمهيد للعطار ص٢٧٥)، وعدَّها المرعشي خمسةً حيث أسقط الشين التي كالجيم. (ينظر: جهد المقل ص١٢٠).

(٢) قال القرطبي: ((وأما همزة بين بين فإن سيبويه عدَّها حرفًا واحدًا، وكان ينبغي على التحقيق أنْ تعد ثلاثة أحرف، أحرف، وذلك لأن همزة بين بين هي الهمزة التي تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها)) الموضح ص٨٢.

(٣) في م١: (الخفيفة)، وهي عبارة سيبويه، ينظر: الكتاب٤/ ٤٣٤.

(٤) في د٤، م٢: (الضاد) وهو خطأ.

(٥) سقط (الحق) من: د٣.

(٦) سقط (عنها) من: ظ.

(٧) في م١: (وغيرهما).

وترقيق الحرف[1] المُستَفِل، وغير ذلك[2]، والمصنِّف قد بيَّن الكل فقال: (**وحَقُّها: صِفَتُها اللازِمَةُ لِذَاتِها مِنَ: المَخْرَجِ**[3]):

اعلم أَنَّ عَدَّ[4] المخرج مِنَ الصِّفات، وإِنْ صَحَّ بحمله على الخروج مِنَ المخرج، لكنَّهُ مع كونه خلاف[5] ما اصطَلَحَ عليه أَصحاب الفنِّ يردُّهُ ما سيأتي مِن قولِهِ: (المخرج أَقصى الحلق)، إِذ هو لا يقبل شيئًا مِنَ التَّأْويل، أَمَّا كونُهُ على خلاف اصطلاحهم فلأَنَّهم فرَّقوا بين المخرج والصِّفة، وقالوا في بيان الفرق بينهما: إِنَّ المخرج يُبيِّن كميَّة الحروف كالميزان، والصِّفة تبيِّن كيفيَّتها كالنَّاقد[6]، وقال الشَّيخ ابن الجزري:/ ٤ظ/ ((كل[7] حرف شارك غيرَهُ في مخرج فإِنَّه لا يمتاز عنه إِلاَّ بالصِّفات، وكلُّ حرف شارك غيره في[8] صفات، فإِنَّه لا يمتاز عنهُ إِلاَّ بالمخرج))[9]، وقال الإِمام

---

(١) سقط (الحرف) من: ع٢ .

(٢) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٣٦، والحواشي الأزهرية ص٥٢، والمنح الفكرية ص١٢٠.

(٣) قال المرامي: ((وأما ما قيل من أَنَّ عدَّ المخرج من الصفات بحمله على الخروج من المخرج، خلاف ما اصطلح عليه أصحاب الفن؛ فممنوع، والمخالفة تتحقق إذا لم يستعمله المصنف رحمه الله فيما اصطلحوه قط واستعمله في غيره، وليس الأمر كذلك، لأنه استعمله على اصطلاحهم فيما سيأتي من قوله: (المخرج أقصى الحلق). وههنا استعمله من بين معانيه في غيره، كما أَنَّ الفتح في اصطلاح القراء: عدم التقليل والإضجاع، واستعمله الشاطبي على اصطلاحهم في قوله في باب الإمالة: (ولكنَّ رؤوس الآي قد قلَّ فتحها ...) مع أَنَّه استعمله في غيره في هذا الباب أيضًا وقال: (... وإن ضم أو يفتح فعالى فحصلا)، وفي باب فرش الحروف وقال: (وما يخدعون الفتح من قبل ساكن ...)، ولا يلزم من استعمال اللفظ في غير ما اصطلح فيه بعضًا؛ مع الاستعمال في معناه الاصطلاحي كثيرًا: المخالفة، فالمخرج بمعنى الخروج من المخرج من: الصفات التي تبين كيفية الحروف كالهمس، والشدة، وأما إذا كان بمعنى الموضع الذي يخرج منه الحرف فلا يكون منها ولا يبين كيفية الحروف بل يبين كميتها)) الدرج السليم لحفظ الدر اليتيم ٦ و .

(٤) سقط (عد) من: م٢ .

(٥) في د٢: (بخلاف) .

(٦) ينظر: الحواشي المفهمة ص٥٧، والمنح الفكرية ص٩٦ .

(٧) في ع٢: (مخرج كل) .

(٨) سقط (مخرج فإِنَّه لا يمتاز عنه إِلاَّ بالصِّفات، وكلُّ حرف شارك غيره في) من: م٢ .

(٩) النشر ١/ ١٦٩ .

الجَعبري[1]: ((كلُّ حرف له لفظٌ باعتبار مخرجِهِ وصفتِهِ فإنَّهما يحفظانه عن زيادة ونقصان))[2].

(**والجَهْرِ، والشِّدَّةِ[3]، والاسْتِعْلاءِ، والإطْبَاقِ، وأَضْدَادِها**): أي: أضداد هذهِ الأَربعة التي هي الهَمس، والرَّخاوَة، والانخِفَاض، والانفِتَاح، فصارتْ ثمانية، والشَّيخ ابن الجزري لاعتدادِهِ المقابلةَ ضَمَّ إليها المُذْلقَةَ مع ضِدِّها، الذي هو المُصْمَتة، فصارت عَشَرَة[4]، والمصنِّف لكونه في صدد بيان الصِّفات اللازمة، وهما[5] لَيسَتَا منها لَم يذكرْهُما يذكرْهُما ههنا.

(**وَالقَلْقَلَةِ، وَالصَّفِيرِ، وَالغُنَّةِ، وَالتِّكْرَارِ، وَالتَّفَشِّي، وَالاسْتِطَالَةِ**): هذه الصِّفات السِّت أيضًا مِنَ الصِّفات اللازِمة لِذوات الحرُوف، لكِنْ ليس[6] لها أضداد، إذْ صفات الحروف على قسمين: قسمٌ[7] يُعتبر بين أفرادها تضادٌّ، وقسم لا يعتبر بين أفرادها تضادٌّ[8][9].

---

(١) هو الإمام العالم المقرئ إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين أبو إسحاق الجَعبري له شرح كبير للشاطبية كاملٌ في معناه، وقصيدة لامية في القراءات العشر، وأخرى في الرسم، وأخرى في العدد، توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وثلاثين وسبع مائة للهجرة وقد جاوز الثمانين. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧٤٣، وغاية النهاية ١/ ٢٥-٢٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٢١).

(٢) لم يتيسر لنا الحصول على كتاب كنز المعاني لتخريج هذا النص.

(٣) في ب: (الشديدة).

(٤) قال ابن الجزري في مقدمته ص١٨:

صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُلْ

(٥) في د٢: (التي هي).

(٦) في ب: (ليست).

(٧) سقط (قسم) من: ع٢.

(٨) سقط (وقسم لا يعتبر بين أفرادها تضاد) من: د٤، م٢.

(٩) ينظر: التحديد ص١٠٥، والمنح الفكرية ص٩٧، وتحفة الطالبين ص٥٢-٥٣.

(**وَمُسْتَحَقُّها: صِفَاتُها العَارِضَة لِغَيرِها**): لأَنَّ هذهِ الصِّفات تستدعيها الحروف، لاتصافها بالصِّفات اللازمة السابقة غالبًا، أَو لأَمرٍ آخر لا لأنفسها (**مِنَ التَّفْخِيمِ**): وهو صفةٌ عارضةٌ لحروفه لاتصافها بصفة الاستِعْلاء مثلاً لا لأنفسها، (**وَالتَّرْقِيقِ**): الذي تقتضيه صفة الاستِفَال، (**وَالإِدْغَامِ**): الذي يستدعيه التَّمَاثُل، والتَّقَارُب، والاجتماع، (**وَالإِخْفَاءِ**): الذي يقتضيه التَّقارب والمجاوَرَة، (**وَالإِظْهَارِ**): الذي هو عدم الإدغام والإخفاء[1]، (**وَالقَلْبِ**): الذي تستدعيه مجاورةُ النُّون السَّاكنة الباءَ، (**وَالمدِّ**): الذي يقتضيه أَحدُ السَّببين على ما سيجيءُ، (**وَالوَقْفِ**): الذي يوجبُهُ الاضطِرَارُ، وحسنُ الانتظام في الكلام، (**وَالسَّكْتِ**): الذي يوجبه أَحدُ الأَسباب الآتي ذكرُها، (**وَالحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ**): اللذين يستوجبُهما الوصل، والوقف، وسيأتي البيانُ الوافي في كُلِّ ذلك إِنْ شَاء الله تعالى .

---

(١) سقط (والإخفاء) من: م٢ .

بَابٌ في مخَارِجِ الحُرُوف

فإنَّ المصنِّف[1] شَرَع في بيانها واحِدًا واحِدًا[2] على التَّرتيب السَّابق فقال:/ ٥و/ (المَخْرَجُ): وهو اسمٌ لموضع الخروج[3]، وههنا عِبَارة عَنِ المكان الذي يخرج منهُ الحرف[4]، ويُعرَف ذلك بإسكان الحرف، ثُمَّ إدخالُ همزةٍ مفتوحة أَو مكسورةٍ عليه، فحيث ينتهي الصَّوت فثمَّة مخرجُهُ[5]، أَلا يُرى أَنَّك إذا قُلتَ: {أَمْ، أَوْ، أَبْ} وسكتَّ تجدُ الشَّفتينِ قد أَطبقتْ إحداهُما على الأُخرى، ثُمَّ إنَّهُ متعدِّدٌ، وهو مع تعدُّدِهِ يكون من أَربع جهات: الحلق، واللِّسان، والشَّفَتَان، والخياشم[6]، وجملتُهُ على ما اختارَه المصنِّفُ ستةَ عشرَ مخرجًا، وهو مذهبُ سيبويه ومَنْ[7] تابعَهُ[8]، وهم أَسقطوا مخرجَ حروف

---

(١) في ب: (رحمه الله) .

(٢) سقط (واحدا) من: ظ،ع٢ .

(٣) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥١ .

(٤) ينظر: الخلاف في تعريف المخرج: شرح المقدمة الجزرية ص٢١٤ .

(٥) ينظر: التحديد ص١٠٢، والدر المرصوف ص٢٦ .

(٦) وزاد بعضهم على هذه الأربعة: الجوف . (ينظر: المنح الفكرية ص٧٤)، وذهب آخرون إلى أنَّ مخارج الحروف تحصر: بالحلق، واللسان، والشفة، ويعمها الفم . (ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١١٣، والحواشي المفهمة ص٥١، والطرازات المعلمة ص٩٣) .

(٧) سقط (ومن) من: م٢ .

(٨) ينظر: الكتاب٤/ ٤٣٣، والتحديد ص١٠٢ .

الجوف[1]، وجعلوا مخرجَ الألِف من أَقصى الحلق، ومخرجَ كل من أختيها من مخرجيهما الأصليين[2] كما سنقف عليه إن شاء الله [تعالى] .

وذهب الفرَّاءُ[3] وأَتباعُهُ إلى أَنَّها أَربعةَ عشر[4]، وهم عَدُّوا النُّون، واللام، والرَّاء مِنْ مخرج واحد، مع إسقاطهم مخرجَ حروف[5] الجوف، وقال الإمام الخليل[6] وأَتباعُهُ إنها سبعة عشر[7]، وهم جعلوا مخرج حروف المدِّ مِن جوف الفم والحَلْق، إذ ليس لهُنَّ حيِّزٌ مُحقَّق يَسْتَقِرِرْنَ فيهِ كما لِسائِر الحروف، بل ينتهين إلى الهواء، ولا ينتهين إلى حيِّز أَصلاً[8]، فلذلك يَقبلْنَ المدَّ إلى انقطاع الصَّوت، وهُنَّ بالصَّوتِ أَشبه، فلولا تصعُّدُ الألِفِ، وتسفُّلُ الياء، واعتراضُ الواو لما تميَّزْن عَنِ الصَّوت، بل[9] والألِف[10] حيث لَزِمت هذهِ الطَّريقةَ لَم يختلف حالُها، وأَمَّا أُختاها فقد تُفارِقانِها، فيصيرُ لهما تحيُّز، ومن ثمَّة كان لهما مخرجان عندهم[11] .

---

(١) في د٣، د٤: (حروف الجوفية) .

(٢) قال المرعشي: ((جَعْل الألف من مخرج الهمزة مجاز بعلاقة المجاورة، لما قال: إنَّ مبدأ امتداد صوتها مخرج الهمزة، كذا جعل الواو والياء المديين من مخرجيهما غير مديين مجاز أيضًا بمعنى أنَّ لذينك المخرجين مدخلاً في خروجهما، وإلا فحروف المد تخرج من جوف الحلق والفم بالضرورة، ولعل الدَّاعي إلى القول المجازي هنا إرادة تقليل أقسام المخرج)) جهد المقل ص١٢٢ .

(٣) هو الإمام العلامة أبو زكريا يحيى بن زياد الكوفي، أحد أوعية علوم العربية والأدب، روى الحروف عن أبي بكر شعبة بن عيَّاش، والكسائي، توفي رحمه الله تعالى بطريق مكة سنة سبع ومائتين للهجرة . (ينظر: وفيات الأعيان٦/ ١٧٦، وسير أعلام النبلاء١٠/ ١١٨) .

(٤) ينظر: الرعاية ص٢١٧، والموضح ص٧٩، وهمع الهوامع٦/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٥) سقط (حروف) من: د٣ .

(٦) في ب: (رحمه الله) .

(٧) ينظر: النشر١/ ١٥٨، والطرازات المعلمة ص٩٢ .

(٨) سقط (أصلاً) من: د٣ .

(٩) سقط (بل) من: د٣، د٤، ع٢ .

(١٠) في ع١: (والألف ألف) .

(١١) ذُكر قريبًا جدًا من هذه العبارات في الحواشي المفهمة ص٥٢ .

ولَمَّا كان خير الأُمور أَوساطُها[1]، اختار المصنِّف مِن هذه المذاهب ما هو الأَوسط، ثُمَّ لَمَّا كان مادَّة الحرف الصَّوت: الذي هو الهواء الخارج من داخل الإِنسان تراهم يُرتِّبون مخارج الحروف بِاعتبار الصَّوت، ويُقدِّمون في الذِّكر ما هو أَقرب إِلى ما يلي الصدرَ، ثُمَّ، وثُمَّ، إِلى أَنْ ينتهي إِلى مُقَدَّم الفم[2].

المخرج الأَوَّل: (أَقْصَى الحَلْقِ): فيخرج منه على التَّرتيب والتَّعقيب ثلاثةُ أَحرف: **(هَمْزَةٌ[3]، فَهَاءٌ، فَأَلِفٌ)**[4]: فإِنَّ مخرج الهمزة أَقصى الحَلْقِ من أَسفَلِهِ إِلى ما يلي الصدر، وبعدها الهاء، ثُمَّ الأَلِف، قال سيبويه:/ ٥ظ/ ((وهو حرف يتَّسع مخرجُهُ لِهَواء الصَّوت أَشدُّ مِنِ اتساعِ مخرج الواو والياء لأَنَّك تضمُّ شَفَتَيكَ في الواو وترفعُ لِسَانَك قِبَلَ الحَنَكِ في الياء))[5]، يعني أَنَّ الواو المديَّة والياء المديَّة وإِنْ كانتا مثل الأَلِف في قبول المدِّ إِلى انقطاع الصَّوت، إِلا أَنَّك تضم شفتيك في الواو، وترفع لسانك نحو الحَنَك في الياء، فَيَحْصُلُ فيهما عمل العُضْوِ الذي هو مخرجهما الأَصلي، والأَلِف ليس كذلك فإِنَّك تجد فيه الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصَّوت.

المخرج الثَّاني: (وَسَطُ الحَلْقِ): فَيَخْرُج مِنه على التَّرتيب أَيضًا حرفان **(عَينٌ، فَحَاءٌ)**: مُهمَلَتان[6].

المخرج الثَّالث: (أَدْنَى الحَلْقِ): فيخرج منهُ على التَّرتيب [أيضًا] حَرفَان **(غَينٌ، فَخَاءٌ)**: معجمتان[7]، وكان في الحلق ثَلاثَة مخارج لِسبعةِ أَحرف، وتُسَمَّى هذهِ الحروف

---

(١) في ع٢: (أوسطها).

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة ص٥٣، والطرازات المعلمة ص٩٥.

(٣) في ب، د٤: (همز).

(٤) ينظر: التحديد ص١٠٢، والدر المرصوف ص٢٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٦) ينظر: الموضح ص٧٨، وإبراز المعاني ص٧٤٤-٧٥٥.

(٧) ينظر: التمهيد للعطار ص٢٧٧، وتحفة الطالبين ص٥١.

السَّبعة حروفًا حَلْقيَّة، لخروجهنَّ من الحَلْق[1]، وهنَّ[2] عند مَنْ أثبتَ الجوفيَّة ستَّةُ أحرف[3].

المخرج الرَّابع: (أَقْصَى اللِسَانِ): وغايتُهُ مما يلي الحَلْق **(وفَوقُهُ)**: [و]المراد من فوق[4] أقصى اللسان ههنا، فوقه الذي هو الحَنَك الأَعلى، وهو مَرفوعٌ على أَنَّه اسمٌ مُعربٌ على حَسَب العامل، معطوفٌ على أَقصى اللسان، لا منصوبٌ على الظَرْفِيَّة كما تُوُهِّم، فيخرج منهُ **(قَافٌ)**: فقط[5].

المخرج الخامس: (مَا يَلِيهِمَا): أَي: المكان الذي يلي أَقصى اللسان وما فوقَهُ من الحنك الأَعلى، فيخرج منه **(كَافٌ)**[6]: لا غير، فيكون مخرج الكاف أَسفلَ من مخرج القاف قليلاً، ويُعرف ذلك بأَنَّك إِذا وقَفْتَ على الكاف والقاف نحو: {أَكْ}، و{أَقْ} تجد القاف أَقرب إِلى الحلق، والكاف أَبعد، ويقال لكل منهما لَهَوَيٌّ نسبةً إِلى اللَهَاة التي هي اللحمة المشرفة على الحلق[7].

المخرج السَّادس: (وَسَطُ اللِسَانِ وَفَوقُهُ): الذي هو الحنك الأَعلى، فيخرج منهُ على التَّرتيب والتَّعقيب ثلاثةُ أَحرف[8] **(جِيمٌ، فَشِينٌ، فَيَاءٌ)**: وتسمى هذه الثَّلاثة شَجْرِيَّة، لخروجها من شَجْرِ الفم[9]، وسيجيءُ معناه.

---

(١) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص٩٥، والمنح الفكرية ص٨٢.

(٢) في ب، د٢: (وهي).

(٣) في ع١: (وهنَ عند من أثبت الحلقية سبعة أحرف).

(٤) سقط (فوق) من: م٢.

(٥) ينظر: التحديد ص١٠٢، والتمهيد لابن الجزري ص١١٣.

(٦) ينظر: الموضح ص٧٨، والحواشي الأزهرية ص٣١.

(٧) وقيل: أقصى الفم، وقيل: مابين الفم والحلق، وقيل: هي اللحمة الحمراء المعلقة بأعلى الحنك، والجمع: لُهِيٌّ. (ينظر: الرعاية ص١١٣- ١١٤، والحواشي المفهمة ص٥٤).

(٨) في د٤، ع١: (أخرى).

(٩) ينظر: الحواشي المفهمة ص٥٤، والطرازات المعلمة ص٩٨.

المخرج السَّابع: (**حَافَّةُ اللِسَانِ**): أي: جانبه الأَيسر، أَو الأَيمن (**مِنْ مُقابَلةِ، بُعَيدَ مَخْرَجِ اليَاء قَلِيلاً، وَمَا يَلِيهَا مِنَ الأَضْرَاسِ**): التي في الجانب الأَيسر، أَو الأَيمن فيخرج منه (**ضادٌ**)[1]: وأكثر النَّاس/ ٦و/ على إِخراجهِ مِنَ الجانب الأَيسر، وقد يتيسَّر للبعض من الأَيمن، وقد يستوي الجانبان عند البعض[2]، ولَمَّا أُخِّر ذكرُهُ عن ذكر الجيم، والشِّين، والياء عُلِمَ أَنَّ مخرجَهُ من حافة اللسان، مُقابلٌ لمخرج هذهِ الثَّلاثة، لكنَّهُ[3] أَقرب إِلى مُقدَّم الفم بقليل[4]، كما أَشار إِليهِ المصنِّف بصيغة التَّصغير في قوله: (مِن مُقابلة بُعَيْد مخرج الياء)، قال الخليل: إِنَّها شَجْرِيَّة[5] أَيضًا لأَن الشَّجْرَ عنده مَفْرَج الفم أَي: مَفْتَحُه، وقال غيره: هو مجمع اللحْيَين، فلذلك لَمْ يَعُدَّ الضَّادَ مِنهُ.

المخرج الثَّامن: (**مَا يَلِيهَا**): أَي: الموضع الذي يلي حافَّةَ اللسان مُمتدًا ومنتهيًا (**إِلى مُنْتَهَاهَا**): أَي: منتهى الحافَّة، وغايتها، وهو رأس اللسان (**وَمَا يُحَاذِيهِ**): أَي: يُحاذي ذلك المنتهى ويقابلُهُ (**مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى**): واقعًا (**فُوَيقَ الضَّاحِكِ، وَالنَّابِ، وَالرَّبَاعِيَةِ، وَالثَّنِيَّةِ**): قليلاً، فيخرج مِنهُ (**لامٌ**)[6]: وليس في الحروف أَوسع مخرجًا مِنه، ثم اعلم أَنَّ الثَّنِيَّة واحدة الثَّنايا وهي: الأَسنان الأَربعة المُتقدِّمة، اثنان فوق، واثنان تحت، والرَّباعِيَة: بفتح الرَّاء وتخفيف الياء هي الأَربعة خلف الثَّنايا، والأَنياب: أَربعةٌ أُخرى خلف الرَّباعيَة، ثم الأَضراس: وهي عشرون ضرسًا من كل جانب، عشرٌ منها

---

(١) ينظر: التحديد ص١٠٣، والدر المرصوف ص٢٧.

(٢) وهو معنى قول الشاطبي:

..... وهو لديهايَعِزُّ وباليمنى يكون مُقَلَّلا

وكان سيدنا عمر ﷺ يخرجه من الطرفين. (ينظر: إبراز المعاني ص٧٤٥، وجهد المُقِل ص١٣٠).

(٣) في م١: (لكونه).

(٤) سقط (بقليل) من: د٤.

(٥) العين١/ ٥٨.

(٦) ينظر: الرعاية ص١٦٢، والنشر١/ ٢٠٠.

الضَّواحك، وهي أَربعةٌ من الجانبين، ثم الطَّواحِن: وهي[1] اثنا عشر طاحنًا من الجانبين، ثُمَّ النَّواجِذُ: وهي الأَربعة الأَواخر، مِن كلِّ جانب اثنان، واحدة من أَعلى، وواحدة من أَسفل، ويقال لها ضرس الحِلْم، وضرس العَقْلِ[2]، احفظْ هذا فإِنَّهُ ينفعك في معرفة المخارج لا سِيَّما مخرج الضَّاد واللام وأَخواتها.

المخرج التَّاسع: (مَا يَلِيهما): أَي: يلي حافَّة اللسان وما يُحاذِيه من الحَنَك الأَعلى واقعًا **(فُوَيقَ الثَّنِيَّتَينِ)**: فيخرج منه **(نُونٌ مُظْهَرَةٌ)**[3]: أَي: غيرُ مُخْفاة، وسيجيءُ مخرجها عن قريب إِنْ شاء الله تعالى.

المخرج العاشر: (مَا يَلِيهما): أَيضًا، فيخرج مِنه **(رَاءٌ)**: مُهملة، وإِنَّما أَفرد كلَّ واحد من الرَّاء والنُّون بالذِّكر لأَنَّ مخرج الرَّاء أَدخلُ[4] مِن مخرج النُّون، وأَخرج مِن مخرج اللام[5]، يُرشدك إِلى هذه التَّجربةُ والاختبار، ولهذه الدِّقة أَخَّرها عَنِ اللام والنُّون/ ٦ظ/ لأَنَّ الوسط لا يُعرف إِلاَّ بعد مَعرِفَة الطَّرفين، وقد سَبَق أَنَّ هذه الثَّلاثة مِنْ مَخرجٍ واحد عند البعض، ويقال: لها الذَّلَقِيَّة والذَّوْلقيَّة[6][7]، لخروجها من ذَلَق اللسان، وذَلَقُ كُلِّ شَيء طَرَفُهُ[8]، وقيل: الذَّلاقة السُّرعة[9]، ونُسِبَت هذه الحروف إِليها، إِليها، لِكَون النُّطق بِأَسَلَة اللسان ومُسْتَدَقِّ رَأْسِهِ أَسرع.

---

(١) في ب: (وهما).

(٢) ينظر: المنح الفكرية ص٨٥، وجهد المقل ص١١٨.

(٣) ينظر: التحديد ص١٠٣، والحواشي المفهمة ص٥٥.

(٤) في د٣: (داخل).

(٥) ينظر: الرعاية ص١٦٩، والموضح ص٧٩.

(٦) ينظر: التمهيد للعطار ص٢٧٩، والمنح الفكرية ص٨٩.

(٧) سقط (الذولقية) من: ظ، م٢.

(٨) سقط (لخروجها من ذلق اللسان وذلق كل شيء طرفه) من: د٢.

(٩) ينظر: العين٢/ ٧٤، ولسان العرب١٠/ ١٠٩.

المخرج الحادي عشر: (طَرَفُ اللِسَانِ): أي: رَأْسُهُ **(وَأَصْلا[1] الثَّنِيَّتَينِ العُلْيَيَنِ[2])**: **العُلْيَيَنِ[2])**: فيخرج منهُ على التَّرتيب والتَّعقيب ثلاثةُ أَحرُفٍ **(طَاءٌ، فَدَالٌ، فَتَاءٌ)**[3]: ويقال لها النِّطْعِيَّة[4] لخروجها من نِطْع[5] غار الفم، أي: سَقفُهُ.

المخرج الثَّاني عشر: (هُوَ): أي: طَرَف اللسان **(وفُوَيق الثَّنِيَتَينِ السُّفْلِيَّتَينِ[6])**: فيخرج مِنه على التَّرتيب[7] أَيضًا ثَلاثةُ أَحرف **(صَادٌ، فَسينٌ مُهْمَلَتَانِ، فَزَاء)**[8]: مُعجَمة، مُعجَمة، ويجوز فيها المَدُّ والقَصر، ولا تُكتَب إلا بالياء بعد الأَلِف كذا في الصِّحاح[9]، ويقال لهنَّ: الأَسَلِيَّة لخروجِهِنَّ مِنْ أَسَل اللسان أي: مُستدقُّهُ[10] مِن رأسه.

المخرج الثَّالث عشر: (هُوَ): أي: رأس اللسان أَيضًا **(وَطَرَفا الثَّنِيَّتَينِ العُلْيَيَنِ)**: فيخرج منه على التَّرتيب أَيضًا، ثلاثةُ أَحرف **(ظَاءٌ، فَذَالٌ، فَثَاءٌ)**[11]: ويقال لَهُنَّ اللَّثَوِيَّة لخروجهن من اللِّثة، وهي اللحم الذي نَبَتَ فيه الأَسنان[12]، وكان في اللسان عَشَرةُ

---

(١) في ع١: (وأصل).

(٢) في ظ: (العليين).

(٣) ينظر: التحديد ص١٠٣، والدر المرصوف ص٢٧.

(٤) بكسر النون وفتحها. (ينظر: العين٤/ ٤٣٣، والرعاية ص١١٤).

(٥) أصل يدلُّ على بسط في شيء وملاسة، وهو الجلدة الملتزقة بعظم الخُلَيقاء فيها آثار كالتحزيز. (ينظر: معجم مقاييس اللغة٥/ ٤٤٠، ولسان العرب٨/ ٣٥٧).

(٦) وفي ظ: (السفليين).

(٧) في ب، ظ: (الترتيب والتعقيب).

(٨) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١١٤، الحواشي الأزهرية ص٣٤، وقال الداني: ((والصاد والزاي والسين من مخرج واحد، وهي الفرجة التي بين طرف اللسان والثنايا العليا)) التحديد ص١٠٣. وقد اختلفت عبارات علماء اللغة والتجويد في ذلك. (ينظر: الدراسات الصوتية ص١٨١).

(٩) ٧/ ٢١٩

(١٠) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٦، وينظر: التمهيد لابن الجزري ص٩٦.

(١١) ينظر: التحديد ص١٠٣، وجهد المقل ص١٣٤.

(١٢) ذكر قريبًا من هذا اللفظ في: الحواشي المفهمة ص٥٦. وينظر: كتاب العين١/ ٤٢.

مخارجٍ لثمانية عشر حرفًا، ويقال لهذه الحروف الثَّمانية عشر: لِسانِيَّة، لخروجها من اللسان وإنْ كانَ بمشاركة غيرهِ كما عرفت .

المخرج الرَّابع عشر[1]: (**بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى، وطَرَفَا الثَّنِيَّتَينِ العُلْيَتَينِ**): فيخرج منهُ منهُ (**فَاءٌ**)[2]: وحدُهُ .

المخرج الخامس عشر: (**مَابَين الشَّفَتَينِ**): فيخرج مِنهُ على التَّرتيب والتَّعقيب ثَلاثةُ أَحرف (**بَاءٌ، فَمِيمٌ، فَوَاوٌ**)[3]: ولكنَّ الباء والميم بانطباق الشَّفتين، والواو بِتَجوِيفِهِمَا، وهذهِ الحروف الأَربعة يقال لها الشَّفَوِيَّة[4]، لخروجها مِنَ الشَّفة وإن كانَ بمشاركة غيرها في البعض، ويقال للثَّلاثة الأُول الذَّلَقِيَّة أَيضًا، فتصيرُ الذَّلقية سِتَّة أَحرف ثلاثةٌ مِن طرف اللسان وهي اللام، والنُّون، والرَّاء كما سَبَقَ، وثلاثةٌ مِن طرف الشَّفة وهي الفاء، والباء، والميم[5]، وهذه الحروف الستَّة/ ٧و/ أَحسن الحروف امتزاجًا امتزاجًا مع غيرها حتى قيل لا توجد كلمة رُباعيَّة أَو خُماسيَّة إِلا وفيها شَيءٌ منها، فما رأيتَ خاليًا عنها فهو دخيلٌ في العربيَّة كالعَسْجَدِ[6] للذهب، والدَّهْدَقَة[7][8] للكسر، فهذهِ هي المخارج الخمسة عشر للحروف العربيَّة الأَصليَّة التِّسعة والعشرين .

---

(١) سقط (عشر) من: د٣ .

(٢) ينظر: الموضح ص٧٩، والطرازات المعلمة ص١٠٤، وتحفة الطالبين ص٥٢ .

(٣) ينظر: المصادر السابقة نفسها .

(٤) ينظر: الرعاية ص١١٦، والتمهيد لابن الجزري ص٩٦ .

(٥) انظر: التمهيد للعطار ص٢٧٩، والدر المرصوف ص٣٢ .

(٦) ويقال: بل هو اسم جامع للجوهر كله من الدر والياقوت . (ينظر: العين٣/ ١٥١، ولسان العرب٣/ ٢٩٠) .

(٧) في م٢: (الدهاقة) وهو تحريف .

(٨) وهي دوران البُضعة الكبيرة في القِدْر، تعلو مرة وتَسْفُل أُخرى . (ينظر: معجم مقاييس اللغة٢/ ٣٠٧، ولسان العرب١٠/ ١٠٧) .

المخرج السَّادس عشر: (الخَيشُومِ): أي: داخلُ أَقصى الأَنف[1]، فيخرج منهُ (نُونٌ مُخْفَاةٌ)[2]: أي: غير مُظْهَرةٍ، وإِنَّما جُعِلَ لها مخرج زائِدٌ عن المخارج المذكورة سابقًا، حتى صارت المخارج بسببهِ سِتَّة عشر، ولَمْ يُجْعَلْ لغيرها من الحروف الفرعِيَّة كهمزةٍ بين بين، وأَلِفِ الإِمَالة مخرجٌ كذلك، لأَنَّ مخارج الحروف[3] المُتَفَرِّعَة ليست زائدة على مخارج أُصولها، غايتُها أَنَّها أُزِيلَتْ عَن مَخَارِجَها، فتغيَّرت جُرُوسُها[4] بخلاف النُّون الخَفيَّة، فإِنَّها تحوَّلتْ عن مخرجها الأَصلي إِلى الخَيشُوم، أَلا يُرى أَنَّها إِذا وقَعَتْ قبل الحروف التي تُظهَر فيها، كما إِذا قُلْتَ: {عَنْها} كانَ مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإِذا وقَعَتْ قبل الحروف التي تُخفَى فيها كما إِذا قُلتَ: {عَنْكَ} لَمْ يكن لها مخرج من الفم، وإِنَّما هي غُنَّة تخرج مِنَ الخيشوم، حتى أَنَّك[5] لو أَمْسكتَ أَنفَكَ لظهر اختلالُها[6]، (وَ): يخرج مِنهُ أَيضًا (كُلُّ غُنَّةٍ): وهي صِفةٌ تكون تَارة في النُّون السَّاكنة ولو ولو تنوينًا، وتارة في الميم السَّاكنة، لكن لا مُطلقًا، بَل حالةَ الإِخفاء أَو ما في حكمهِ من الإِدغام الذي يكون بالغُنَّة[7]، فإِنَّهُما يتحولان في تلك الحالة عن مخرجهما الأَصلي الذي هو رأس اللسان في الأَوَّل، وما بين الشَّفتين في الثَّاني إِلى الخيشوم، كما تتحول حروف المدِّ عند البعض عن مخرجها الأَصلي إِلى الجوف .

---

(١) وقيل: هو الموضع المركب فوق غار الحلق الأعلى، وقيل: هو الأنف، وقيل: هو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم . (ينظر: الرعاية ص٢١٤، والتمهيد لابن الجزري ص١٧١، والحواشي المُفهمة ص٥٦) .

(٢) ينظر: التحديد ص١٠٤، والموضح ص٨١ .

(٣) سقط (الفرعِيَّة كهمزةٍ بين بين، وأَلِفِ الإِمَالة مخرجٌ كذلك، لأَنَّ مخارج الحروف) من: ع٢ .

(٤) الجرس: هو الصوت . (ينظر: العين٦/ ٥١، والصحاح٤/ ٤٩، والرعاية ص١٠٩) .

(٥) سقط (أنك) من: د٣ .

(٦) اعتمد الشارح في شرحه هنا على كتاب الرعاية ص٢١٤ .

(٧) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٠٥، والمنح الفكرية ص٩٣ .

ثُمَّ إِنَّ مخرج النُّون والميم المُدْغَمَتَين ليس مِنَ الخيشوم فقط، بَل النُّون مِنهُ ومِن رأس اللسان أَيضًا، والميم مِنهُ ومِنَ الشَّفتين أَيضًا، إِذا عَرَفْتَ هذا فاعلم: أَنَّ كونَ مخارج الحروف ستَّةَ عشر ليس إِلاَّ تقريبًا لا تحقيقًا، إِذْ عند التَّحقيق لِكُلِّ حرفٍ مخرجٌ مخالفٌ للمخرج الآخَر[1]، وإِلاَّ لَكانَ هو إِيَّاهُ، ولقد أَحسن المصنِّف حيث ذكر المخارج التَّقريبيَّة على طريق التِّعداد، وأَشَار إِلى التَّحقيق بحرف التَّعقيب، لله درُّهُ في هذا التَّدقيق!

(١) إنَّ أقدم من ذهب إلى ذلك هو ابن الحاجب . (ينظر: الشافية ص١٢١) ووافقه كثير من علماء اللغة والتجويد، وهو رأي غير دقيق، وقد أفرد في ذلك الأستاذ غانم قدوري الحمد بحثًا فريدًا فلينظر في: الدراسات الصوتية ص١٥٧.

بَابٌ في صِفَاتِ الحُرُوف

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا فَرَغَ/ ٧ظ/ مِنْ أَقسام الحروف باعتبار المخارج، شَرَعَ فيها باعتبار الصِّفات، ولها بحسبها انقساماتٌ كثيرةٌ، ذكر بعضهم أَربعةً وأَربعين[1]، ونَقَصَ بعضهم، وزاد آخر[2][3]، وفي معرفة هذه الصِّفات فوائد كثيرة ومِن جملتها: ما في باب الإِدغام مِنَ العلمِ بِمَا يجوز أَنْ يُدغم، وبما لا يجوز أَنْ يُدغم، فإِنَّ ما لَهُ قوةٌ ومَزِيَّة على غيرِهِ لا يجوزُ أَنْ يُدغم في ذلك الغير، لِئَلا تذهبَ تلك المَزِيَّة، كالميم التي لها غُنَّة لا تدغم في الباء التي ليس لها غُنَّة، إِذ لَو أُدْغِمَت لَذهبتْ فضيلةُ الغُنَّةِ، والمُصنِّف ذكر منها ما هو المشهور على التَّرتيب السَّابق، فقال:

(الجَهْرُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات اللازمة لِذَوات الحروف، **(احْتِبَاسُ جَرْيِ النَّفَسِ مَعَ تَحَرُّكِهِ)**: أي: تَحرُّك حروفه، **(والهَمْسُ مُقَابِلُهُ)**: أي: مقابل الجهر وضِدُّه الذي هو[4] عدم احتباس جرى النَّفس لأَنَّهُ مِنْ صفات الضَّعف، كما أَنَّ الجهر مِنْ صفات القوَّة[5]، ثمَّ ذكر حروف الهمس لقلتها حتى يُعلم[6] أَنَّ ما عداها حروف الجهر فقال[7]: **(حُرُوفُهُ: سَتَشْحَثُكَ خَصْفَةٌ)**[8]: أي: حُرُوف الهمس[9] ما يَشْمَلُهُ[10] هذا التَّركيب وهي

---

(١) وهو قول أبي محمد مكي القيسي . (ينظر: الرعاية ص٩١) .

(٢) في م٢: (آخرون) .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص٢٨٣ .

(٤) سقط (هو) من: م١ .

(٥) ينظر: التحديد ص١٠٥، والتمهيد للعطار ص٢٨٠، والتمهيد لابن الجزري ص٩٨ .

(٦) في د٢: (علم) .

(٧) سقط (الجهر فقال) من: د٣ .

(٨) نص على هذه العبارة أبو العلاء العطار في كتاب التمهيد ص٢٨٠ . وعبارة الشاطبي في حرز الأماني ص١٥٠ هي: (حَثَّتْ كِسْفَ شَخْصِهِ)، وعبَّر عنها ابن الجزري في المقدمة ص١٨ بلفظ: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) .

(٩) سقط (حروف الهمس) من: ع١ .

(١٠) في ب: (يشتمله) .

عشرةُ أَحرف، لِكون تاء التَّأنيث في {خصفة} وهي اسم امرأَة هاءً في الوقف، فلا يَلْزَمُ التِّكرار ولا النُّقصان مِن عشرةٍ، وما عداها وهي تِسعَةَ عشر حرفًا؛ حروف الجهر[1]، والجهر في اللغة: الصَّوت القويُّ الشَّديد[2]، وحروف الجهر لِقوَّتها في أَنفسها وقوَّة الاعتماد عليها في موضع خروجها، لا تخرج إلاَّ بصوت قَوِيٍّ شديد، وتَمْنَعُ النَّفَسَ مِنَ الجَرْي معها، وبهذا الاعتبار سُمِّيَتْ حروف الجهر مجهورة.

والهمس في اللغة: الخَفَاء[3]، وحروف الهمس لِضَعفِها في أَنفسها وضعف الاعتماد الاعتماد عليها في موضعِ خروجها لا تقوى على مَنْعِ[4] النَّفَسِ، فيجري معها النَّفَسُ، ولا يَقْوَى التَّصويتُ بها قوتهُ في المجهورة، فصار في التَّصويت بها نوع خَفَاء، وبهذا الاعتبار سُمِّيت حروفُ الهمس مهموسة، ويُرشِدك إلى هذا التَّباين ما ذكروه مِن أَنَّكَ إِذا كَرَّرت حروف الجهر مع تَحَرُّكِها وقُلْتَ: {قَقَقَ} تجد النَّفَسَ محصورًا لا تُحِسُّ معها شيئًا مِنهُ، وإِذا كَرَّرْتَ حروف الهمس/٨و/ مع تَحرُّكها وقُلتَ: {كَكَكَ} تجد النَّفَس جاريًا مع النُّطق بها غير محصور، وإِنَّما مثَّلوا بهذين المِثَالين[5] إِيذانًا بأَنَّ تباين القسمين إِذا ظهر في الحرفين المُتقاربين مخرجًا وهما: {القاف والكاف}، كان ظهوره مع المُتباعِدَيْن[6] أَكثر.

(الشِّدَّةُ): التي هي صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف **(تمامُ احْتِبَاسِ جَرْيِ الصَّوتِ مَعَ إِسْكَانِهِ)**: أَي: إِسكان حروفها في مخرجها، وتذكير الضَّمير باعتبار

---

(١) في ع١: (حروف الجهر، يجمعها: اجذب لقط ضغن معز ظروذاي). وقد جمعها بعضهم في قوله: ((زاد ظَبْيٌ غَنِجٌ غَنِجٌ لي ضمورًا إذ قَطَع)). التمهيد للعطار ص٢٨٠.

(٢) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٨.

(٣) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٧.

(٤) في د٢: (موضع) وهو تحريف.

(٥) ينظر: الشافية ص١٢٢.

(٦) في ع١: (المتباينين).

كون الشِدَّة عبارة عن تمام الاحتباس، ثم ذكر حروفَها فقال: (**يَجْمَعُهَا**): هذا التَّركيب الذي هو (**أَجِدُكَ قَطَبْتَ**)[1]: وهي ثمانية أحرف، (**والرَّخَاوَةُ: تَمَامُ جَرْيِهِ مَعَهُ**)[2]: أي: جَرْي الصَّوت مع الإسكان، وهي ضِدُّ الشِّدة ومُقابِلها، ولذلك ذكرها بالعطف المُقتضي للمغايرة كما ذَكَرَ ما بعدها كذلك، فقالَ: (**والبَيْنِيَّةُ**): أي: الكون بين الشِّدةِ والرَّخاوة (**عَدَمُ تمامها**): أي: الاحتباس والجري، ثُمَّ ذَكر الحروف التي تكون بينهما، فقال[3]: (**يَجْمَعُهَا**): هذا التَّركيب الذي هو قولُك: (**لَمْ يَرْوِ عَنَّا**)[4]: وهي ثمانية أحرف[5]، أحرف[5]، وعُلِمَ من[6] ذلك أَنَّ حروف الرَّخاوة كانت ثلاثة عشر حرفًا، إذ قد عَرَفْتَ أَنَّ غيرها وهي: ستة عشر حرفًا نصفها لِلْبَيْنِيَّة، ونصفها لِلشدَّة، والشِّدَّة في اللغة: القوة، وحروف الشِّدَّة لمنعها الصَّوت أَنْ يجري معها، قَوِيَتْ في مواضعها، وبهذا الاعتبار سُمِّيَت حروفها شديدة.

---

(١) نص على هذه العبارة الداني في التحديد ص١٠٥، وابن الحاجب في الشافية ص١٢٣، وعبارة الشاطبي في حرز الأماني ص٩٢ بلفظ: (أَجَدَّتْ كَقُطْب)، وفي المقدمة ص١٨ بلفظ: (أجِدْ قطٍ بَكَتْ).

(٢) لم نقف على صيغة مشابهة في كتب التجويد لما ذُكِر من تعريف للشدة والرخاوة، وقد ذُكر تعريفهما بألفاظ متقاربة تضمنها قول مكي: ((الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به ... الحرف الرخو: أنه حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به، فجرى معه الصوت)) الرعاية ص٩٣-٩٤.

(٣) سقط (فقال) من: ع٢.

(٤) نص على هذه العبارة أبو العلاء العطار في التمهيد ص٢٨١، وصاغها بعضهم ومنهم ابن الجزري في مقدمته ص١٨ بلفظ: (لن عمر).

(٥) قال المرامي: ((وحروفها ثمانية عنده وفاقًا للداني والمكي وابن الحاجب وغيرهم، يجمعها: (لم يرو عنا)، وسبعة عند البعض، يجمعها: نولي عمر، أخرج الألف، وخمسة عند الرماني والشاطبي وابن الجزري، يجمعها: (لن عمر)، فإن قيل يلزم حينئذ في تلك الحروف أنْ يُجمع ضدان - وهو محال - أُجيب: أنَّ اجتماع الضدين إنما يلزم إذا كانت الشدة والرخاوة تامتين وليس الأمر كذلك فهذه الحروف جرى معها الصوت جريانًا ضعيفًا)) الدرج السليم ١٥ و.

(٦) سقط (من) من: د٣.

والرَّخاوة في اللغة: اللِّين، وحروف الرَّخاوة لِجَرْي الصَّوت معها عند النُّطق بها لانَتْ وضَعُفَ الاعتماد عليها[1]، وبهذا الاعتبار سُمِّيت حروفها رِخْوة، وسُمِّيت الحروف التي كانت واسطة بينهما بَينيَّة، وذلك ظاهر، وإنْ أَرَدتَ أَنْ تَعرِف تباين هذهِ الصِّفات، فاستمع لما ذكروا لك: أَنَّكَ إذا وقفت على الجيم التي هي مِنَ الحروف الشَّديدة في قولك: {الحَجَّ} تجِدُ الصَّوت راكدًا محبوسًا، حتى لو أَردتَ أَنْ تمدَّه لا يمكنكَ ذلك، وإذا وقفتَ على الشِّين التي هي من الحروف الرِّخوة في قولك: {الطَّشَّ}[2] تجد الصَّوت جاريًا غير محبوس، حتى لَو أَردتَ أَنْ تمدَّه يمكنك ذلك[3]، وإذا وقَفت على اللام/٨ظ/ التي هي مِنَ الحروف البينيَّة في قولِك: {الحَلَّ} تجد الصَّوت بين بين، لا يجري جريانه مع الرِّخوة، ولا يَحتَبِسُ[4] احتباسه مع الشَّديدة[5]، وإنَّما اختير في التَّمثيل بهذهِ الحروف المُتقاربة في المخرج، لتحقيق تَبايُنِها في الصِّفة، وقُدِّرتْ سواكن لِيَتَبَيَّن احتباسُ الصَّوت في مخرجهِ، أَو جَرْيِهِ فيه[6]، أَو كونه بينهما بخلاف ما تقدم من المجهورة والمهموسة، فإنَّ احتباس النَّفَسِ وجريه في المتحرك أَبْيَن.

(الاسْتِعْلاءُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف، (ارْتِفَاعُ اللِسَانِ بِه): أَي: بلفظ حروفهِ، والنُّطق بها (إِلى الحَنَكِ)[7]: الأَعلى ثُمَّ بَيَّنَ حروف

---

(١) قوله: ((والشِّدَّة في اللغة ... عليها)) نص عليه ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص٥٨ مع تقديم وتأخير لبعض العبارات.

(٢) في د٢: (العطش).

(٣) سقط (ذلك) من: ع١.

(٤) في د٤: (ولا يحسن).

(٥) ينظر: الشافية ص١٢٣، وقد ذُكر فيها لفظ: (الخل) بدل (الحل).

(٦) سقط (فيه) من: ع٢.

(٧) ينظر: التحديد ص١٠٦، والدر المرصوف ص٣٠، والطرازات المعلمة ص١١٧.

الاستعلاء على طريق الاستئناف فقال: (حُرُوفُهُ: خ، ص، ض، غ، ط، ق، ظ)[1]: وهي سبعة أَحرف، وسُمِّيت هذه الحروف السَّبعة مستعلية لاستعلاء اللسان عند النُّطق بها إِلى الحنك[2] الأَعلى، وهذا الاسم في الحقيقة مجاز لأَنَّ المُستعلي إِنَّما هو اللسان[3]، وأَمَّا الحرف، فهو مُسْتَعلٍ عنده اللسان، واختُصر وقيل: مُسْتَعْلٍ، ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة، كما قيل في المشترك فيه مشترك، ويجوز أَنْ تكون تسميتها مُسْتَعْلِيَة، لخروج صوتها من جهة العُلْو، وكُلُّ ما حَلَّ مِن عَالٍ فهو مُسْتَعْل، (وَالانخِفَاضُ مُقَابِلُهُ): أَي: مقابل الاستعلاء ومُعادِلُه، وحروفهُ ما عدا السَّبعة المذكورة، وهي اثنان وعشرون حرفًا وسُمِّيت هذهِ[4] الحروف الاثنان والعشرون مُنْخَفِضَة، ومُسْتَفِلَة أَيضًا لأَنَّ اللسان اللسان لا يَستَعلي بها[5] إِلى الحنك الأَعلى عند النُّطق بها كما يستعلي بالمستعلية[6]، وهذا الاسم جَاز أَيضًا لأَنَّ المُنخفض والمُستفل إِنَّما هو اللسان لا الحرف، ثُمَّ لَمَّا كانت صفة الإِطباق أَبلغ مِن صفة الاستعلاء ومُستلزِمة لها ذكرها بطريق العطف فقال: (وَالإِطْبَاقُ: انطْبَاقُ[7] اللِسَانِ بِهِ): أَي: بلفظ حروفه، والنُّطق بها (عَلَى الحَنَكِ)[8]: الأَعلى، ثُمَّ بَيَّن حروف الإِطباق فقال: (حُرُوفُهُ: الأَرْبَعَةُ الأَخِيرَة): التي هي: {ص،

---

(١) وقد جمعها الشاطبي في حرز الأماني ص١٥٠ بعبارة: (قِظْ خُصَّ ضَغْط)، وابن الجزري في المقدمة ص١٨ بعبارة: (خص ضغط قظ).

(٢) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٩.

(٣) وقال مكي واصفًا اللسان: ((ولا ينطبق مع الخاء، والغين، والقاف، إنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك)) الرعاية ص٩٩. وقال القرطبي: ((وهي على ضربين: ضرب يعلو فيه اللسان وينطبق، وذلك حروف الإطباق، وضرب يعلو فيه اللسان ولا ينطبق وهو الغين والقاف والخاء)) الموضح ص٩١.

(٤) سقط (هذه) من: ع٢.

(٥) سقط (بها) من: د٣.

(٦) ينظر: الرعاية ص٩٩، والتحديد ص١٠٧.

(٧) في د٤: (إطباق).

(٨) ذكره الداني قريبًا من هذا اللفظ في التحديد ص١٠٦.

ض، ط، ظ}[1] وسُمِّيت هذه الحروف الأَربعة مُطبَقَة بفتح الباء وكسرها[2] لانطباق ما يُحاذي اللسان مِنَ الحَنَك الأَعلى على اللسان/ ٩و/ عند خروجها[3]، وهذا الاسم مجاز أَيضًا لأَنَّ المُطبق[4] ليس الحرف، بَل هو مُطبق[5] عنده وإِنَّما المُنْطَبِق[6] هو اللسان والحنك والحنك.

ثُمَّ اعلم أَنَّ الإِطباق أَبلغ مِنَ الاستعلاء، إِذ لا يَلزَم من الاستعلاء الإِطباق، ويَلزَم مِنَ الإِطباق الاستعلاء، أَلا يُرى أَنَّك إِذا نَطَقتَ بالخاء والغين والقاف وقُلتَ: {خخ}، و{غغ}، و{قق} يستعلي أَقصى اللسان إِلى الحنك مِن غير انطباق، وإِذا نَطَقْتَ بالصَّاد وأَخواتها وقلتَ: {صص}، و{طط} يستعلي اللسان أَيضًا، وينطبق الحنك على وسط اللسان[7][8].

(**والانْفِتَاحُ مُقَابِلُهُ**): أَي: مُقابل الإِطباق ومضاده، وحروفه ماعدا الأَربعة الأَخيرة المذكورة آنفًا، وهي خمسةٌ وعشرون حرفًا، وسُمِّيت هذهِ الحروف الخمسة والعشرون مُنفتحة، لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأَعلى، وخروج الرِّيح من بينهما عند النُّطق بها[9][10]، وهذا الاسم مجازٌ أَيضًا، لأَنَّ الحرف لا ينفتح وإِنَّما ينفتح عنده اللسان عَنِ الحنك. الحنك.

---

(١) وهذه الحروف الأربعة بعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها، والظاء أضعفها، والصاد والضاد متوسطان فيه. (ينظر: الرعاية ص٩٨).

(٢) سقط (بفتح الباء وكسرها) من: د٤، ظ، م١، م٢، ع١. وينظر: المنح الفكرية ص١٠٣.

(٣) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٩.

(٤) في ب، د٢، د٣، م١: (المنطبق).

(٥) في ب، ظ، د٢، د٣، م١: (منطبق).

(٦) في ظ، د٢، د٣، م١: (المنطبق).

(٧) في د٣ زيادة (أيضاً).

(٨) بنصه من: شرح الشافية١/ ٣٤٢.

(٩) سقط (بها) من: م٢.

(١٠) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٥٩.

(القَلْقَلَةُ): التي هي صفةٌ مِنَ الصِّفات اللازمة لذوات الحروف (اجْتِمَاعُ الشِّدَّةِ، وَالجَهْرِ): والحروف التي تجتمع فيها هاتان الصِّفتان خمسة أَحرف، وهي: {ب، ج، د، ط، ق}[1]، وأَمَّا الهمزة فإنها وإن اجتمعت فيها هاتان الصِّفتان، لكنَّها ليست من حروف القلقلة لِمَا سَيجيءُ، وإِنَّما سُمِّيت هذه الحروف الخمسة بذلك لأَنَّ صوتها صوتُ أَشدِّ الحروف أَخذًا مِنَ القلقلة التي هي: صوت الأَشياء اليابسة، أو لأَنَّ صوتها لا يتبيَّن بِهِ سكونُها ما لم يخرج إِلى شِبْهِ المتَّحرك، لِشِدَّةِ أَمرها مِن قولهم: قَلْقَلَهُ، إِذا حرَّكَهُ وإِنَّما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة ومَجْهُورَة، فالجهر يمنع النَّفَسَ أَنْ يجريَ معها، والشِّدة تمنع الصوت أَنْ يجري معها، فلمَّا اجتمع فيها هذان الوصفان[2] احتاجَتْ احتاجَتْ إِلى التَكَلُّفِ في بيانها[3]، فلذلك قال المصنِّف: (فَيُحْتَاجُ إِلَى التَّكَلُّفِ فِي البَيَانِ عِنْدَ السُّكُونِ): لا سيَّما عند سكون الوقف[4]، (وَالجُمْهُورُ أَخْرَجُوا الهَمْزَةَ): من بين حروف القلقلة، لأَنَّها فارقت أَخواتِها لِمَا يدخلها مِنَ التَّخفيف ويعتريها مِنَ الإِعلال[5]، قيل: والعلتان ضعيفتان كما ترى، فلا ينبغي إِخراجها[6]، وهذا القول مِنَ المصنِّف كالتصريح بِردِّ القول بالإِخراج إِلاَّ أَنَّهُ لم يُصرِّحْ[7] بِهِ تأَدُّبًا/ ٩ظ/ .

---

(١) وقد جمعها الشاطبي ووافقه ابن الجزري بعبارة: قُطْبِ جَدٍ، وقال غيرهما: جد بطق، قد طبج . (ينظر: حرز الأماني ص١٥٠، والمقدمة ص١٩، وإبراز المعاني٢/ ٧٥٤) .

(٢) في م٢: (الوجهان) .

(٣) قوله: ((وإِنَّما سُمِّيت ... بيانها)) بحروفه من: إبراز المعاني٢/ ٧٥٥ .

(٤) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٤٥، والحواشي الأزهرية ص٥٧، والمنح الفكرية ص١٤٣.

(٥) ذكر هذا القول ابن الجزري في النشر١/ ١٦١ .

(٦) قال المرعشي: ((ولعل سبب ذلك ما في الرعاية: أَنَّ الهمزة كالتهوع وكالسعلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة . أقول: فيُخفي حينئذ شدَّتها ويُعدِم قلقلتها، وهذا عند عدم الوقف عليها بالسكون بدون الروم، إذ حينئذ لا بد من إظهار قلقلتها)) جهد المقل ص١٥٠-١٥١ .

(٧) في د٤: (يفسره) .

(الصَّفِيرُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف (مُشَابَهَةُ صَوتِهِ): أي: صوتُ حروفِهِ عند لفظها والنُّطق بها (الصَّفِيرَ)، وهو في اللغة: صوتٌ يصوِّت بهِ البهائم[1]، (حُرُوفُهُ): ثلاثة وهي (ص، س، ز)[2]: وإِنَّما سُمِّيت هذه الحروف الثَّلاثة بذلك، لأَنَّها تخرج من بين الثَّنِيَّتَين وطرف اللسان، فينحصر الصَّوت هناك ويأتي كالصَّفير[3]، أَلا يُرى أَنَّك إِذا وقفتَ على واحدٍ مِنها، وقلتَ: {أص، أس، أز} سَمِعتَ صَوتًا يَشبه[4] الصَّفير.

(الغُنَّةُ): التي هي صفةٌ مِنَ الصِّفات اللازمة لذوات الحروف، (صَوتٌ): يكون (خُرُوجُهُ مِنَ الخَيشُومِ)[5]: الذي هو داخل أَقصى الأَنف، (وَهِيَ): أَي: الغُنَّة صفةٌ كانت[6] (فِي النُّونِ وَالمِيمِ): لا في غيرهما، (وَيجِبُ إِظْهَارُهَا فِي مُشَدَّدَيهِمَا): أَي: في النُّون والميم المُشدَّدَيْن.

اعلم أَنَّ الغنَّة صفةٌ لازمة[7] للنُّون والميم تَحَرَّكَتَا أَو سَكَنَتَا، ظاهرتين، أَو مُخفاتين[8]، أَو مدغمتين، لكن في السَّاكن أَكمل مِنَ المُتحرِّك، وفي المُخفى أَزيَدُ مِنَ المُظْهر، وفي المدغم أَوفَى مِنَ المُخفى، وأَمَّا إِظهارُها فمشروط بتشديدهما، أَو ما في

---

(١) بحروفه من: الحواشي المفهمة ص٦٠.

(٢) قال مكي القيسي: ((و(الصاد) أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، و(الزاي) تليها في القوة للجهر الذي فيها، و(السين) أضعفها للهمس الذي فيها)) الرعاية ص١٠٠.

(٣) ينظر: الدر المرصوف ص٣٠، والمنح الفكرية ص٩١.

(٤) سقط (يشبه) من: ع٢.

(٥) ينظر: التمهيد للعطار ص٢٨٢، والتمهيد لابن الجزري ص١٠٦.

(٦) في د٣، د٤، م١: (كائنة).

(٧) سقط (لازمة) من: م٢.

(٨) في د٢، م١، م٢: (مخفيتين).

حكمهِ مِنَ الإخفاء، ثُمَّ التَّشديد فيهما يشمل المدغمين في كلمة، وكلمتين[1]، فالنُّون المدغم في كلمة نحو: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، وفي كلمتين، نحو: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران : ٢٢]، والميم المدغم في كلمة نحو[2]: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، وفي كلمتين[3] نحو: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(التِّكْرَارُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف[4] (تَعَثُّرُ اللِسَانِ بِهِ)[5]: أي: بالحرف المُتَّصِف بالتِّكرار، (وَهُوَ فِي الرَّاءِ): لما فيه من شبه ترديد[6] اللسان في في مخرجهِ عند النُّطق بهِ[7]، ويعرف ذلك بالوقف عليه مشدَّدًا، ومعنى كون التِّكرار صفة للرَّاء أَنَّهُ يقبله ويمكن إظهارُهُ فيه، لكنْ يجب التَّحفُّظ عنهُ لأَنَّ إظهارَهُ لحنٌ، إذ يلزم أَنْ يكون المشدَّد حروفًا[8] والمُخفَّف حرفين[9]، وطريق السَّلامة منهُ على ما قال

---

(١) بنصه من: الحواشي المفهمة ص١٠٢ . وأصل هذا القول عائد إلى الإمام الجعبري . (ينظر: الدراسات الصوتية ص٢٦٦).

(٢) سقط (نحو) من: د٣، ع١ .

(٣) سقط (والميم المدغم في كلمة نحو: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾، وفي كلمتين) من: م٢ .

(٤) اختلف علماء التجويد في صفة التكرار هل هي لازمة للراء أم لا، فكثير منهم أكد على إخفاء تكريرها، واعتبر أنَّ أنَّ التكرير لحن يجب على القارئ التحفظ عنه، وذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ التكرار صفة ذاتية للراء، وهو موافق لكلام أكثر أهل اللغة كسيبويه، وقيل: ليس المقصود بتكرير الراء ترعيد اللسان به المرة بعد المرة، ولا بإخفائها إعدام تكريرها، بل المقصود الاعتدال بين الأمرين . (ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص٣١٥) . وقد كان المرعشي أكثر وضوحًا من غيره في القول بذاتية صفة التكرار للراء حيث قال: ((ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية، بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأنَّ ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز)) جهد المقل ص١٥٧ .

(٥) ذكر قريبًا من هذا اللفظ في الموضح ص٩٢ .

(٦) في نسخة الأصل: (ترويد) وهو خطأ .

(٧) ذكر قريبًا من هذا اللفظ في الحواشي المفهمة ص٦١ .

(٨) سقط (حروفا) من: ع٢ .

(٩) الرعاية ص١٧٠ .

الإمام الجعبري: ((أَنْ يلصق اللافظ بهِ ظهر لسانهِ بأَعلى حَنَكِهِ، لَصقًا مُحكمًا مرة واحدةً، لأَنَّ اللسان متى ارتعدَ حدث مِن كلِّ مرَّة راء))[1].

(**التَّفَشِّي**): الذي هو صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف (**انْتِشَارُ الصَّوتِ بِهِ**)[2]: أَي: بالحرف المُتَّصف بالتَّفَشِّي عند النُّطق بهِ، حتى يتصل[3]/ ١٠و/ بحرف الطَّرف[4]، (**وَهُوَ**) أَي: التَّفشِّي كائِنٌ (**فِي الشِّينِ**): وحده[5].

(**الاسْتِطَالَةُ**): التي هي صفةٌ من الصِّفات اللازمة لذوات الحروف (**امْتِدَادُ الصَّوتِ**[6]، **وَهو**[7] **فِي الضَّادِ**): لأَنَّهُ يستطيل في الفم عند النُّطق بهِ حتى يتصل بمخرج اللام، ولِتحيُّزه بين المخرجين باعتبار واحد صَعُبَ التَّلفظ بهِ، وطريق تسهيل التَّلفظ بهِ قطعُ النَّظر عَنِ الحيِّز[8] المقابل، وتمكينُهُ في مخرجهِ، وتحصيلُ صفاته المُمَيِّزَة لهُ عن الظَّاء، والفرق بين المُستَطِيل والمَمدُود أَنَّ المستطيل جريٌّ في مخرج الحرف[9]، والممدود جريٌّ في الحرف نفسه[10]، قد تمَّ هنا بيانُ الصِّفاتِ اللازمة لذوات الحروف التي هي حقوقُها.

---

(١) نقل كلام الجعبري هذا أغلب شُرَّاح المقدمة . انظر: (الطرازات المعلمة ص١٢٤، والمنح الفكرية ص١٠٩) .

(٢) ينظر: الموضح ص٩٦، والحواشي المفهمة ص٦١ . وقيل هو انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بحرفه . (ينظر: الرعاية ص١٠٩، والدر المرصوف ص٣٢) .

(٣) سقط (يتصل) من: د٣ .

(٤) في م٢: (العطف) .

(٥) وجعل بعضهم حروف التفشي ثمانية وهي: الميم بالغنة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والضاد بالاستطالة . (ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١٠٧) .

(٦) نص على ذلك عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة ص١٢٦ .

(٧) في م١: (وهي) .

(٨) في د٤: (التحيز) وهو تحريف .

(٩) سقط (أَنَّ المستطيل جريٌّ في مخرج الحرف) من: ع٢ .

(١٠) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٦١-٦٢ مع تقديم وتأخير لبعض الكلمات .

بَابٌ في تَفْخِيمِ اللامِ وَالرَّاءِ والألِفِ

ثُمَّ شرَعَ في بيان الصِّفات العارضة فقال: (التَّفْخِيمُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات العارضة للحروف (لازِمٌ لِلاسْتِعْلاءِ): أي: لحروفه، بسبب اتصافها بصفة الاستعلاء، ولا يُستَثنى شيءٌ منها في حال مِنَ الأَحوال، سواء كانت متحرِّكة، أو ساكنة جاورت مُستفلة، أو غيرها.

(وَلامُ الجَلالَةِ)[1]: أي: لازمٌ لها أيضًا (عِنْدَ انفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا): حال كون ما قبلها (غَيرُ مُمَالٍ): وأمَّا إذا وقَعَتْ بعد الإمالة كما في قولِهِ تعالى: ﴿رَءَا ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥] على قراءة السُّوسي[2]، ففيها وجهان[3]، (وَ): التَّفخيم لازمٌ للام الجلالة أيضًا عند (انضِمَامِهِ): أي: انضمام ما قبلها.

---

(١) انظر أحكام لام الجلالة في: (التحديد ص١٦٠، وتحفة الطالبين ص٥٩). وقال القرطبي: ((وليس في القرآن لام لام مغلظة ولا في غيره من الكلام سواها، باتفاق من القراء ما خلا ورشًا فإنَّ المصريين رووا عنه تغليظها إذا تحركت بالفتح خاصة وكان قبلها حرف إطباق: إما صاد أو طاء أو ظاء، ساكنة كانت هذه الحروف أو متحركة، والوجه في تفخيم اللام في اسم الله تعالى ذكره ما يحاول من التنبيه على فخامة المسمى به وجلاله، وذلك أصل فيه إلا أن يمنع منه مانع، وأمَّا مذهب ورش فوجهه طلب المناسبة بين الحروف)) الموضح ص١١٩.

(٢) هو الإمام أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم الرستُبي، قرأ القرآن على يحيى اليزيدي، اليزيدي، توفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة. (ينظر: معرفة القراء الكبار١/ ٣٩٠، وغاية النهاية١/ ٣٣٣).

(٣) ينظر: النشر٢/ ٥٨-٥٩. ونقل ابن الجزري قول ابن الحاجب إن الترقيق أولى فقال: ((وقال الأستاذ أبو عمرو ابن الحاجب: إنه الأولى لأمرين: أحدهما أن أصل هذه اللام الترقيق وإنما فخمت للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا، فعدنا إلى الأصل، قال: والثاني اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة قلت: والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء والله أعلم)) النشر٢/ ٨٧.

(وَلِلرَّاءِ الْمَضْمُومَةِ وَلَو): كانت تلك الرَّاء المضمومة (مَوقُوفًا عَلَيهَا بِالرَّوْمِ): لأَنَّ الرَّوم هو: الإتيان ببعض الحركة[1] في الوقف فيكون كالوصل، (وَ): للرَّاء (الْمَفْتُوحَةِ غَيرِ الْمُمَالَةِ): فإنَّها إذا كانت مُمالةً تُرقَّق[2]، (وَ): غير الرَّاء الأُولى الواقعة في المُرسلات عند قولهِ تعالى: (﴿بِشَرَرٍ﴾[3]): فإنَّ[4] الأَزرق[5] يُرققها لأَجل الكسرة في الرَّاء الثَّانية[6][7].

(اللَّتَينِ): صفةٌ للمضمومة والمفتوحة، (لَيسَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَلا كَسْرَةٌ فِي كَلِمَتِهِما[8]): أَي: في كلمة الرَّاء المضمومة والمفتوحة، فإنَّ الرَّاء المضمومة أَو المفتوحة إِذا[9] إِذا[9] وقَعَت قبلها في كلمتها[10] ياء ساكنة نحو: ﴿سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١]، ﴿حَيَرَانَ﴾ [الأنعام:

---

(١) وهذا تعريف ابن الجزري . (ينظر: الحواشي المفهمة ص١٦١) . وفي اللغة: هو أصلٌ يدل على طلب الشيء، فيقال: رُمْتُ الشيء أرومُهُ روماً . (ينظر: العين٢/ ١٦٤، ومعجم مقاييس اللغة٢/ ٤٦٢، ولسان العرب١٢/ ٢٥٨) .

(٢) ينظر: التحديد ص١٥٢-١٥٣، والحواشي المفهمة ص٧٨ .

(٣) المرسلات: ٣٢ .

(٤) في ع٢: (قال) وهو تحريف .

(٥) هو أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المصري، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عَرْضاً وسماعاً عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء، توفي رحمه الله تعالى سنة أربعين ومائتين للهجرة . (ينظر: معرفة القراء الكبار١/ ١٨١، وغاية النهاية٢/ ٤٠٢) .

(٦) وفي د٢: (الثالثة) وهو تحريف .

(٧) ينظر: النشر٢/ ٧٤ . قال المرامي: (﴿بِشَرَرٍ﴾ عطف على الممالة مضافة محذوفة أي: غير راء: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في سورة المرسلات، ولا حاجة لتقييد الراء بالأولى كما قيده بعض الشُّرَّاح، لأن بحثنا في المفتوحة، فورش يرقق راءه وقفًا ووصلاً لأجل كسرة الراء المتأخرة وتناسب المجاورة، فهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة، ... وأما الراء الثانية منه فمرقق للكل وصلاً لكسرته، وأمَّا في الوقف بالسكون فمرقق عند ترقيق الأولى، وذلك أنَّ الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وُقِف عليها رققت الثانية من أجل الأولى فهو في الحالين ترقيق لترقيق ومفخم عند تفخيمها)) الدرج السليم ٢١و .

(٨) في ب، ظ، د٢، د٤، م١: (كلمتها) .

(٩) سقط (إذا) من: د٤ .

(١٠) في ع١: (كلمتهما) .

[الأنعام: ٧١]، أو كسرة نحو: ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦] ففي تفخيمها[1] خِلاف[2]، وأمَّا إذا كانت الياء السَّاكنة أو الكسرة في كلمة، والرَّاء المضمومة أو المفتوحة/ ١٠ظ/ في كلمة أُخرى، نحو: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، فلا خلاف فيه[3].

(وَلَو حَالَ بَيْنَهُمَا): أي: بين الرَّاء مفتوحة كانت أو مضمومة وبين الكسرة فقط، دون الياء السَّاكنة إذ لا يقع بعدها ساكنٌ، (في غَيرِ[4]): كلمة (أَعْجَمِيَّةٍ): ـ والواقع في القرآن منها ثلاثُ كلمات: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة:١٢٤]، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ولا خِلاف في تفخيم الرَّاء فيها[5]ـ (سَاكِنٌ): فاعل حال يعني: أنَّ الرَّاء المضمومة أو المفتوحة إذا وقعت قبلها في كلمتها الغيرَ العجمية[6] كسرةٌ، وكان بين الرَّاء[7] المذكورة والكسرة ساكنٌ، نحو: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ [هود: ١١٤]، ففي تفخيمها خلاف[8]، (غَيرُ صَادٍ، وَطَاءٍ، وَقَافٍ): إذ لا خلاف في تفخيم الرَّاء إذا كان السَّاكن الحائِلُ بينهما أَحَدُ هذه الحروف نحو: ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿وِقْرًا﴾ [الذاريات: ٢]، (مَعَ وِحْدَةِ الرَّاءِ): لا مع تكريرها[9]، إذ لا خلاف

---

(١) في ع١: (تفخيمها).

(٢) ينظر: الإقناع١/ ٣٢٨ و٣٣٣.

(٣) لم نجد في كتب التجويد وغيرها لفظًا مشابهًا لما ذكره الشارح من تفخيم الراء عند وقوعها في كلمة؛ والياء والكسرة في كلمة أُخرى قبلها، بل إنَّ المتعارف عليه بأنَّها تفخم إذا وقعت طرفًا في الكلمة. (ينظر: التحديد ص١٥٣).

(٤) سقط (غير) من: د٤، م٢.

(٥) ينظر: التحديد ص١٥٥، الموضح ص١٠٨.

(٦) في د٢: (المعجمة) وهو تصحيف.

(٧) سقط (الراء) من: م٢.

(٨) ينظر: الإقناع١/ ٣٣٠.

(٩) في ب: (تكرارها).

في تفخيمها حينئذ مثل[1]: ﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، و﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩]، (وَ): مع (عَدَمِ): حرف (الاسْتِعْلاءِ غَيرُ قَافٍ مَكْسُورَةٌ بَعْدَهَا): أي: بعد الراء[2]، إذ لا خِلاف في تفخيمها إذا كان حرف الاستعلاء الواقع بعدها غير قافٍ مكسورة نحو: ﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وأما إذا كان حرف الاستعلاء الواقع بعدها قاف مكسورة مثل[3]: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] ففي تفخيمها خلاف[4]، والحاصلُ أَنَّ ما ذُكِرَ من قولهِ: (ليس) إلى هنا شروط المنفي[5] بليس فما وُجِدَ فيه هذه الشُّروط ففي تفخيمه خلاف، وما لا فلا، فتدبَّر وتأَمَّل، فإِنَّ في العبارة ضَيقًا أَلجأَهُ إليهِ حُبُّ الاختصار.

(وَلِلسَّاكِنَةِ): أَي: التَّفخيم لازمٌ لِلرَّاء السَّاكنة (الخَالِصَةِ عنِ الوَقْفِ): بالرَّوْم[6]، ولو ولو كان سكونها [سكوناً] عارضًا واقعًا في حال الوقف (بَعْدَ الضَّمِ وَالفَتْحِ): الظَّرف صفةٌ للرَّاء المُقَدَّر أَيضًا، والمعنى: أَنَّ التَّفخيم لازمٌ للرَّاء السَّاكنة الواقعة بعد الضَّم والفتح، ولو كان سكونها بسبب الوقف نحو: ﴿شَكَرَ﴾ [القمر: ٣٥]، و﴿زُبُرِ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، حالُ كون تلك الرَّاء (غَيرِ): الرَّاء الثَّانية في قولهِ تعالى: (﴿بِشَكَرٍ﴾[7]): فإِنَّها ترقق لأَجل ترقيق الأُولى عند البعض[8]، (وَلَو حَالَ بَينَهُمَا): أَي: بين الضَّمِّ والفتح

---

(١) في م١: (نحو).

(٢) ينظر: التحديد ص١٥٥، والموضح ص١٠٨.

(٣) في ع٢: (نحو).

(٤) ينظر: الإقناع١/ ٣٣١.

(٥) في ب: (للنفي).

(٦) في د٤: (بالدفع) وهو خطأ.

(٧) المرسلات: ٣٢.

(٨) تقدَّم الكلام عنه.

(وَبَينَهَا): أي: الرَّاء السَّاكنة (سَاكِنٌ): نحو: ﴿مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، و ﴿ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١]، و﴿ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] إذا وُقِفَ عليها بالسُّكون المَحْض[1]، (غَيرُ يَاءٍ، وأَلِفِ مُمَالٍ): فإنَّ الرَّاء السَّاكنة[2] إذا كان بينها وبينهما ياء ياء ساكنة نحو: ﴿خَيْرُ﴾[3][البينة: ٧]، أو ألف ممال نحو: ﴿دَارِ﴾ [يونس: ٢٥] ، و﴿نَارِ﴾ [الأعراف: ١٢]، لا يكون تفخيمها لازمًا[4] .

(و): التَّفخيم لازمٌ أيضًا للرَّاء السَّاكنة/ ١١و/ الواقعة (بَعْدَ الكَسْرَةِ العَارِضَةِ)[5]: العَارِضَةِ)[5]: نحو: ﴿ٱرْجِعْ﴾ [يوسف:٥٠]، ﴿ٱرْجِعِى﴾ [الفجر: ٢٨]، ﴿ٱرْكَب﴾ [هود: ٤٢]، ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾ [هود: ٤١] .

(وَ): بعد الكسرة (اللازِمَةِ لَو وَقَعَ بَعْدَ الرَّاءِ اسْتِعْلاءٌ)[6]: أي: حرف من حروف الاستعلاء، والواقع في القرآن بعد الرَّاء السَّاكنة ثلاثة منها: أحدها: القاف نحو: ﴿مِن

---

(١) ينظر: التحديد ص١٥٢ وما بعدها، وجهد المقل ص١٧٧ .

(٢) سقط (فإنَّ الرَّاء السَّاكنة) من: م٢ .

(٣) في جميع النسخ: ﴿سَيْرًا﴾ ، وهو لا يتماشى مع ما ذُكر من عدم التفخيم، إذ يلزم فيه التفخيم عند الوقوف عليه لما لما يكون من مد البدل . قال المرامي: ((غير ياء كـ﴿ خَيْرُ﴾ ، وألف ممال بتقليل أو إضجاع كـ﴿ٱلدَّارِ﴾ ، يعني: أنَّ الياء الساكنة والألف الممالة بهما إذا وقعتا بين الفتح وبين الراء الساكنة لا يكون التفخيم لازمًا، بل رُققت دائمًا)) الدرج السليم ٢٤ظ.

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة ص٧٨، والمنح الفكرية ص١٥٣ .

(٥) ينظر: الموضح ص١٠٩، والطرازات المعلمة ص١٤٩ . والكسر العارض على نوعين: **الأول**: المتصل العارض وهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها، نحو: ﴿ٱرْكَبُوا۟﴾، والثاني: المنفصل العارض وهو ما كان في كلمة منفصلة مستقلة إعرابًا، وعروضها للساكنين وصلاً نحو: ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ ، أو للبناء نحو: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب﴾ ، أو للإتباع نحو: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾. (انظر: المنح الفكرية ص١٥٢) .

(٦) ينظر: التحديد ص١٥٦، والحواشي الأزهرية ص٦١ .

كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وثانيهما: الطَّاء نحو[1]: ﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، وثالثهما: الصَّاد نحو: ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، (غَير مَكْسُورٍ[2]): فإنَّ الرَّاء السَّاكنة إذا وقع بعدها حرف استعلاء مكسور نحو: ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء:٦٣] لا يلزم تفخيمها[3].

والتَّفخيم لازمٌ أيضًا (لِلأَلِفِ[4] بَعْدَ): الحرف[5](المُفَخَّمِ): سواءٌ كان ذلك الحرف الحرف المفخَّم **حرف استعلاء** نحو: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿خَٰلِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، أو **لام الجلالة** نحو: ﴿ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾ [المائدة: ١١٤]، أو راءٌ نحو: ﴿يُرَآءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]، لكن يجب الاحتراز عن المبالغة في تفخيمها إلى أن يصير كالواو.

والتَّفخيم غير لازمٌ، بل (جَائِزٌ): [أَيضًا][6] (**في لامِ الجَلالَةِ بَعْدَ المُمَالَةِ**): نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] على قراءة السُّوسي[7].

(وَ): التَّفخيم جائزٌ أيضًا في (**كُلِّ لامٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ صَادٍ، وَطَاءٍ، وَظَاءٍ**)[8]: **أي: بعد بعض حروف الإطباق التي هي: هذه الثَّلاثة نحو:** ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨]، (وَلَو وَقَعَ بَينَهُمَا): **أي: بين اللام وبين**

---

(١) سقط (نحو) من: ظ.

(٢) في د٣: (مكسورة).

(٣) التزم المصنف في راء: ﴿فِرْقٍ﴾ الترقيق، وقد اختلف القراء فيها، فمنهم من رققها ومنهم من فخمها. (ينظر: الإقناع١/ ٣٢٧). وقال ابن الجزري في المقدمة ص٢٨:

وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ .....

(٤) ينظر: الرعاية ص١٠٤، والمنح الفكرية ص١٣١ وما بعدها.

(٥) سقط (الحرف) من: د٤.

(٦) سقط (أيضا) من: د٣، م١، ع١.

(٧) سبق تخريجها.

(٨) وهي رواية ورش لقراءة نافع. (ينظر: الإقناع١/ ٣٣٩ وما بعدها، والنشر٢/ ٨٣-٨٥).

هذهِ الحروف (أَلِفٌ): نحو: ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، (أَو سَكَنَ): عطفٌ على وَقَعَ المقدَّر أَي: ولو سكن اللام (لِلْوَقْفِ): نحو: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧].

(وَ): التَّفخيم جائزٌ أَيضًا[1] (في لامِ ﴿صَلْصَٰلٍ﴾[2] مَرْجُوحًا[3] وَ): في (أَوَّل): الرَّاء الواقعة في قولهِ تعالى: (﴿بِشَرَرٍ﴾[4] في الحَالَينِ): أَي في حال الوصل والوقف (وَيَتَّبِعُهُ الثاني): أَي: يكون الرَّاء الثَّاني منه تابعًا للرَّاء الأُول (في الوَقْفِ بِالسُّكُونِ): المحض بخلاف الوقف بالرَّوم، فإِنَّه كالوصل لا يكون إلاَّ على التَّرقيق[5].

(و): التَّفخيم جائزٌ أَيضًا في راء: (﴿فِرْقٍ﴾[6] مُطْلَقًا): أَي: غير مُقيَّد [بقيدٍ][7] من الوصل والوقف، (وَ): التَّفخيم جائز أَيضًا في راء: (﴿مِّصْرَ﴾[8] وَ﴿ٱلْقِطْرِ﴾[9] في وَقْفِهِمَا بِالسُّكُونِ): لا بالرَّوم[10].

والتَّفخيم جائز أَيضًا في الرَّاء المضمومة والمفتوحة (اللَّتَينِ وَقَعَ قَبْلَهُمَا مَا ذُكِرَ): من الياء السَّاكنة والكسرة نحو: ﴿سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١]، و﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و﴿ٱسْتَغْفِرُواْ﴾ [هود: ٥٢]، و﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

---

(١) سقط (أيضاً) من: ب، ع١.

(٢) الحجر: ٢٦.

(٣) ينظر: الإقناع١/ ٣٤٠، والنشر٢/ ٨٥-٨٦.

(٤) المرسلات: ٣٢.

(٥) ينظر: الإقناع١/ ٣٣٥.

(٦) الشعراء: ٦٣.

(٧) سقط (بقيد) من: ب، م٢، ع١، ع٢.

(٨) يوسف: ٩٩.

(٩) سبأ: ١٢.

(١٠) ينظر: الإقناع١/ ٣٢٥-٣٢٦.

(وَالتَّرْقِيقُ لازِمٌ لِغَيرِهِمَا): أَي: لغير المادتين اللتين كان التَّفخيم لازمًا في إِحداهما وجائزًا في أُخراهما، يعني أَنَّ التَّرقيق لازمٌ للحروف المُستفلة كلِّها، ولا يجوز تفخيم[1] شيء منها[2] وإِن كان لامًا، أَو راءً، أَو أَلِفًا إِلاَّ في[3] بعض الصُّور المذكورة التي:/ ١١ظ/ التي:/ ١١ظ/

إِحداها: اللاّم الواقعة في لفظة الجلالة بعد الفتحة، أَو الضَّمة، أَو في غيرها بعد بعض حروف الإِطباق التي هي {ص، وط، وظ}[4].

وثانيتها: الرَّاء المفتوحة أَو المضمومة مطلقًا، أَو السَّاكنة في بعض الأَحوال.

وثالثتها: الأَلِف بعد الحروف المُفخَّمة، ولله درُّ المصنف[5]! حيث أَحرز مواضع التَّفخيم، والتَّرقيق بعبارة يسيرة وإِن كانت عسيرة[6].

---

(١) سقط (تفخيم) من: ع٢.

(٢) في د٣: (منها).

(٣) سقط (في) من: ع١.

(٤) وهذا في رواية ورش عن نافع. في د٣: (ص وض وط) وهو خطأ.

(٥) في ب: (ولله دره).

(٦) في د٣: (وأنت عسيرة) وهو تصحيف.

بَابٌ في الإِدْغَام

(وَالإِدْغَامُ): الذي هو صفةٌ مِن الصِّفات العارضة للحروف (مَا كَانَ بِالتَّشْدِيدِ)[1]: اعلم أَنَّ الإِدغام في اللغة: إِدخالُ الشَّيء في الشيء[2]، وفي الاصطلاح: خلطُ الحرفين المتماثلين، أَو المتقاربين وتصييرَهما حرفًا واحدًا مُشَدَّدًا[3]، بمعنى أَنَّهما لِشدَّة الامتزاج بينهما صارَا في السَّمع[4] كالحرفِ الواحد، لا على حقيقة التَّداخل، بل على أَنْ يصيرا حرفًا مُغايرًا لهما بهيئة، وهو الحرف المشدَّد الذي زمانُهُ أَطول من زمانِ الحرف الواحد وأَقصر من زمانِ الحرفين، ثُمَّ التَّشديد الذي هو حبْس الصَّوت في الحيِّز بعُنف ليس عوضًا عن الحرف المدغم بل عمَّا فاتهُ من الاستقلال[5] في التَّلفظ، فإِنَّك إِذا أَصغيتَ إِلى لفظك[6] تسمعه ساكنًا مُشدَّدًا ينتهي إِلى مُتحرِّك مُخفَّف، وفائدة الإِدغام التَّخفيف لِثِقَلِ عَوْد اللسان إِلى المخرج الأَوَّل[7].

---

(١) يراد بالتشديد الإدغام، ويراد بالحرف المشدد الحرف المدغم، سواء أكان الإدغام ناتجًا من التركيب مثل: قل لهم، والرجل، أم كان من بنية الكلمة مثل: قدَّم، وسُمي التشديد أيضًا بالتضعيف . (ينظر: الدراسات الصوتية ص٣٩٤).

(٢) ينظر: التعريفات ص٢٩، والتحديد ص١٠٠ .

(٣) بنصه من الحواشي المفهمة ص٨٨ .

(٤) سقط (في السمع) من: د٣ .

(٥) في د٤، م٢: (الاستعلال) .

(٦) في م٢: (قولك) .

(٧) ما ذُكر من عبارات وألفاظ وتعاريف منصوص عليها بحروفها في المنح الفكرية ص١٧٥ .

(وَيجِبُ فِي كَلِمَتَينِ لَو سَكَنَ أَوَّلُ المثلَينِ): الواقعين في الكلمتين نحو: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾[1][البقرة: ٦٠]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، حال كون ذلك السَّاكن (غَيرُ): حرف (مَدٍّ): نحو: ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥]، و﴿قَالُوٓاْ وَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٩٦]، وإِنَّما لم يدغم لئلا يذهب[2] المدُّ بالإِدغام[3]، (وَ): الوجه (المُخْتَارُ فِي ﴿مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[4] [4]الوَقْفُ عَلَى): الكلمة (الأُولَى): فحينئذٍ لا يمكن الإِدغام، (وَلَو وُصِلَ): على الوجه الغير المختار، (فَالإِدْغَام): واجبٌ، (قِيلَ): لا يجب (بَلْ): يجوز الإِدغام و(يُخْتَارُ الإِظْهَارُ وَرُدَّ): ما قيل بأَنْ يُقَال: إِنَّ المراد بالإِظهار أَنْ يقف وقفة لطيفة على {ماليه}، لأَنَّ الوصل[5] لا يمكن إِلاَّ بالإِدغام أَو التَّحريك، ولو خَلا اللفظ عن أَحدهما كان القارئ، واقفًا وهو لا يدري، وهذا الوجه الوجيه هو الذي اختاره الشَّيخ ابن الجزري وقال: ((ما قالهُ هذا القائل أَقرب إِلى التَّحقيق، وأَحرى بالدِّراية والتَّدقيق))[6].

أَو سَكَنَ أَوَّل (المُتَقَارِبَينِ): اعلم أَنَّ/ ١٢و/ الحرفين المتلاقيين إِمَّا أَنْ يكونا مِثْلين، أَو متقاربين[7]، والمراد بالمثلين ما اتفقا مخرجًا وصفة، كالباء مع الباء، والتَّاء مع التَّاء وأَمثالهما والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج، أَو في صفة تقوم مقامه كالجهر

---

(١) في جميع النسخ: (اضرب به) وهو ليس من القرآن.

(٢) سقط (يذهب) من: م٢.

(٣) ينظر: الحواشي المفهمة ص٨٧، والحواشي الأزهرية ص٦٦.

(٤) الحاقة: ٢٩.

(٥) في د٢: (الأصل) وهو تحريف.

(٦) النشر ٢/ ١٧. ونص ما قاله ابن الجزري: ((وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق)).

(٧) وقسَّم بعضهم الإدغام إلى: متماثلين، ومتقاربين، ومتجانسين، فالمتماثلان: بأن يتفق الحرفان في المخرج والصفة، والمتقاربان: بأن يتقاربا مخرجًا أو صفة، أو مخرجًا وصفة، وهو كالدال والسين، والتاء والثاء، والضاد والشين، واللام والراء، وأمَّا المتجانسان: بأن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفا صفة، كالدال في التاء، والتاء في الطاء، والطاء في التاء، والظاء في الذال. (ينظر: الطرازات المعلمة ص١٥٧، وتحفة الطالبين ص٤٩).

والهمس وغير ذلك[1]، ففي كلا الوجهين إِنْ سَكَنَ الأَوَّل يجب الإِدغام، لكن لا مطلقًا في الثَّاني، بل حال كون أَوَّل المتقاربين (غَيرُ): حرفٍ (حَلْقِيٍّ): (وَ): غيرُ[2] (لامِ غَيرِ التَّعْرِيفِ): واقعًا في جِوار حرف غير الرَّاء، فإِنَّ اللام التي هي لغير التَّعريف لا يجب إِدغامها (في غَيرِ الرَّاءِ): من الحروف المتقاربة بل يجوز نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ [الملك: ٣]، و﴿قُلْ سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١] .

وأَمَّا في الرَّاء، فيجب إِدغامها فيه لِشدَّة التَّقارب بينهما[3]، وسيجيء مثاله، وأَمَّا في النُّون فلا يدغم اللام فيه مع تقاربهما[4] نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، لأَنَّ النُّون لَمَّا لم يُدْغَم[5] فيه شيء مِمَّا أُدْغِمَ هو فيه كالميم، والواو، والياء، حصل بذلك بين اللام والنُّون وَحْشَةٌ ونُفْرَةٌ[6]، فلم يُدغم اللام فيه إِلاَّ ما روي عن الكِسَائِي[7] من[8] إِدغام

---

(١) في ع١: (وغيرهما) .

(٢) سقط (غير) من: ظ .

(٣) وهذا ما ذهب إليه أبو شامة في إبراز المعاني١/ ١٩٣ حيث قال: ((فإن قلت: فقد أجمعوا على إدغام: ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾، قلت: لشدة القرب بين اللام والراء)) .

(٤) في ب، د٤، م١، م٢: (تقاربها) .

(٥) سقط (فلا يدغم اللام فيه مع تقاربها نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾، لأَنَّ النُّون لَمَّا لم يُدْغَم) من: م١ .

(٦) نص عليه ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص٨٨ . ولم يُرو عن أحد إدغام اللام في النون من: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾، على الرغم من إدغام لام التعريف فيها نحو: ژ ہ ژ، وذلك لأَنَّ (قل) فعل قد أُعلَّ بحذف عينه فلم يُعلَّ ثانيًا بحذف لامه، و(ال) حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء، ولم يُعل بشيء فلذلك أُدغِم . (ينظر: المنح الفكرية ص١٧٣) .

(٧) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، قرأ القرآن على حمزة، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمداني، توفي رحمه الله تعالى سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك . (ينظر: معرفة القراء١/ ٢٩٦، وطبقات القراء ص٨٩، ووفيات الأعيان٣/ ٢٩٦) .

(٨) سقط (من) من: ع١ .

{لام}: هل، وبل خاصَّة فيه[1] نحو[2]:﴿هَلْ نُبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]، و﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وأَمَّا إِدغام لام التَّعريف فيه[3] فلكثرتها[4].

وقد ذكر المصنِّف أَمثلة المتقاربين فقال: كـ(﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾[5]،﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[6]، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾[7]،﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[8]،﴿قُل رَّبِّ﴾[9]): هذا الأَخير مثال إِدغام اللام التي ليست للتَّعريف في الرَّاء، ومثله[10]: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] عند مَنْ يقرأُ بغير السَّكْتِ على {بل}[11]، (وَلامُهُ): أَي: لام التَّعريف لكثرة استعماله (يُدْغَمُ وُجُوبًا في ثَلاثَةَ عَشَرَ حَرْفًا): وهي (ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ن): وكذلك يُدْغَمُ في اللام وجوبًا، وإِنَّما لم يذكرها المصنِّف لكونها مع لام التَّعريف من المثلين والكلام ههنا في المتقاربين، ثم إِنَّ المصنِّف لو أَثبت مكانَ صُورِ مُسمَّيات هذهِ الحروف أَسماءها بلام التَّعريف خطَّاً مثل: (التَّاء، والثَّاء) لأَغنى عن التَّمثيل بأَخصر طريق وأَوجزه، لكنَّهُ مال إِلى غاية الاختصار وفعل كذلك، ويقال لهذه الحروف التي تُدغم

---

(١) ينظر: الإقناع١/ ٢٤٣ وما بعدها، والنشر٢/ ٦ـ ٧.

(٢) سقط (نحو) من: ظ.

(٣) سقط (فيه) من: ظ.

(٤) قاله ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص٨٨. وقال القرطبي: ((وهي لازمةٌ لكل نكرة ومخالطةٌ أكثر الحروف، فاجتمع لها السكون اللازم والكثرة والمخالطة فخففت بالإدغام إذ كان ذلك راحة)) الموضح ص١٥١.

(٥) الأعراف: ١٨٩.

(٦) الأحزاب: ١٣.

(٧) البقرة: ٢٥٦.

(٨) الزخرف: ٣٩.

(٩) المؤمنون: ٩٣.

(١٠) في د٤: (ومثل).

(١١) وهم كلُّ القراء ورواتُهم إلا حفصاً. (ينظر: النشر١/ ٣٢٩).

لام التَّعريفِ فيها الشَّمسية ولبقيتها التي هي أربعة عشر حرفًا القمرية لإظهار اللام فيها[1].

(وَجَاءَ الإِظْهَارُ في ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾[2]): في سورة الأعراف خاصَّة (مَرْجُوحًا): والراجح فيه الإدغام[3]، / ١٢ظ/ (وَكَذَا جَاءَ تَبْقِيَةُ صِفَةِ الاسْتِعْلاءِ): الكائن في القاف الواقع (فِي): المُرسلات خاصة عند قوله تعالى: (﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[4]): وجاء عدم إبقائها وهو أَصَحُّ قياسًا على ما أجمعوا عليه من الإدغام المحض في المُتحرِّك[5] مثل: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَزَقَكُمُ﴾ [المائدة: ٨٨]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، (وَوَجَبَ تَبْقِيَةُ): صفة (الإِطْبَاقِ): الكائن (فِي): الطَّاء الواقع عند قولهِ تعالى: (﴿أَحَطتُ﴾)، في النَّمل[6]، (﴿بَسَطتَ﴾): في المائدة[7]، (﴿فَرَّطتُ﴾): في الزُّمر[8]، ولزيادة صفة الإطباق

---

(١) وقد جمعها الجمزوري بقوله: (فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال ص١٩):

لِلام (أل) حَالانِ قبل الأحْرُفِ ... أُلاهُمَا إظهارُهـا فلْتعـرِفِ
قبلَ ارْبعٍ مع عَشْرَةٍ خُذْ عِلمَهُ ... مِن ابْغِ حَجَّك وَخَفْ عَقِيمَهُ
ثانِيهِما إدغَامُهَا في أربعِ ... وعَشْرةٍ أيضًا ورَمْزُها فَعِي
طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحْمًا تَفُزْ ضِفْ ذا نِعَمْ ... دَعْ سُوءَ ظَنٍ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرمْ

(٢) الأعراف: ١٧٦ .

(٣) أظهر الثاء عند الذال ابن كثير، ورويس، وهشام، وأدغمها الباقون . (ينظر: التذكرة١/ ٢٣٦)، وقال الداني: ((وأظهر ابن كثير، وورش، وهشام: ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾، واختلف عن قالون، وأدغم ذلك الباقون)) التيسير ص٤٤.

(٤) المرسلات: ٢٠ .

(٥) لا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع الإدغام، فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية معه، وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغامًا محضاً، والوجهان صحيحان، واختار محمد بن الجزري الوجه الثاني وفاقًا للداني، وقياسًا على مذهب ابن العلاء البصري . (ينظر: النشر١/ ١٧٤-٢/ ١٦، والتمهيد لابن الجزري ص١٥٠) .

(٦) الآية ٢٢ .

(٧) الآية ٢٨ .

(٨) الآية ٥٦ .

في الطَّاء على الاستعلاء في القاف وجب إِبقاء الإِطباق في الطَّاء، ولم يجب إِبقاء الاستعلاء[1] في القاف بل جاز[2].

(١) سقط (إبقاء الاستعلاء) من: د٤، م٢.

(٢) ينظر: التحديد ص١٣٨، والموضح ص١٥٠. وقال ملا علي القاري: ((وإنما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء، فيجب إبقاء الأول دون الثاني)) المنح الفكرية ص١٦٢.

بَابٌ في أحْكَامِ النُّونِ وَالمِيمِ السَّاكِنتَينِ وَالتَّنوِين

(وَالنُّونُ السَّاكِنَةِ): يجب إدغامها (وَلَو تَنْوِينًا): نَصَّ عليه مع أَنَّه نون ساكنة أَيضًا، لأَنَّ المتبادر من النُّون السَّاكنة عند الإِطلاق ما يثبُت لَفْظًا، وخطًّا، ووَصلاً، ووقفًا، في آخر الكلمة ووسطها، سواء كانت تلك الكلمة اسمًا، أَو فعلاً، أَو حرفًا، وأَمَّا التَّنوين فالمتبادر منه عند الإِطباق ما يكون ثابتًا في آخر الاسم عند الوصل، لفظًا لا خطًّا[1] إِلاَّ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [آل عمران: ١٤٦] فإِنَّه يُكْتَبُ بالنُّون حيث وقع[2]، (في اللامِ وَالرَّاءِ بِلا غُنَّةٍ)[3]: نحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وهذا مذهب الأَجلَّة من أَئِمة التَّجويد[4]، وهو الذي عليه العمل، (وَجَاءَتْ): الغنَّة فيهما أَيضًا، وذهب إِليه كثير من أَهلِ الأَداء ورووا ذلك عن أَكثر الأَئمة[5] من القرَّاء[6].

---

(١) ينظر: الحواشي المفهمة ص١٠٥، ومرشدة المشتغلين ص٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: النشر ٢/ ١٨. وأَمَّا قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾، و﴿وَلَيَكُونًا﴾، و﴿إِذًا ﴾، فإن رُسَّام المصحف كتبوها بالألف تشبيهاً لها بالنون المنصوب، وكان من حقها أن تكتب بالنون. (ينظر: المقنع ص٥٠، وسمير الطالبين ص٦٥).

(٣) قال الشاطبي في حرز الأماني ص٤٩:

وكلهُمُ التنوينَ والنونَ أدغموا بلا غنةٍ في اللام والرَّا ليَجْمُلا

(٤) ينظر: الرعاية ص٢٣٧، والتحديد ص١١٣، والتمهيد لابن الجزري ص١٦٦.

(٥) في م٢: (وردَّوا ذلك على أكثر الأئمة).

(٦) ينظر: الإقناع ١/ ٢٥١، والنشر ٢/ ١٩. وقال ابن القاصح: ((وقد روي في الغنة عند اللام والراء روايات شاذة يطول ذكرها، والمختار عدم الغنة عند القراء كلهم وفعلها لحنٌ خفيٌ عندهم)) نزهة المشتغلين ص١١٠.

ويجب إدغام النُّون السَّاكنة (وَ): التَّنوين (فِي): الحروف التي يجمعها قولك: (يومَ): وهي ثلاثة أحرف (مَعَهَا): أي: مع[1] الغنَّة، (وَبِدُونِهَا فِي الأَوَّلَيْنِ)[2]: وهما الياء، والواو نحو: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

ثمَّ اعلم أنَّهم قد اختلفوا في الغنَّة[3] الظَّاهرة، عند إدغام النُّون السَّاكنة في الميم، هل هي غُنَّة النُّون المُدغمة؟ أو هي غُنَّة الميم المقلوبة للإدغام، فذهب بعض من القرَّاء والنَّحويين[4] إلى الأَوَّل ترجيحًا للأَصالة، وذهب الجمهور من الفريقين إلى الثَّاني، قال الشَّيخ ابن الجزري: ((هو اختيار الدَّاني والمحققين وهو الصحيح لأَنَّ الأَوَّل قد ذهب بالقلب))[5]، (وَجَازَ الإِظْهَارُ): أي: إظهار النُّون السَّاكنة ولو تنوينًا/ ١٣و/ (أَيضًا): أي: أي: كما يجوز إدغامها، (فِي ﴿طسٓمٓ﴾[6]، وَ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[7]، وَ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾[8])[9]: [8])[9]: وهذا الجواز من خصائص الفواتح، (وَوَجَبَ): إظهار النُّون السَّاكنة في الأَوَّلَيْن الأَوَّلَيْن أي: الياء والواو إذا اجتمع كلُّ واحد منهما مع النَّون (فِي كَلِمَةٍ): واحدة[10] نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿بُنْيَٰنٌ﴾ [الصف: ٤]،

---

(١) سقط (مع) من: ع٢.

(٢) وهي قراءة الإمام حمزة برواية خلف عنه. (ينظر: التذكرة١/ ٢٣٩، والتيسير ص٤٤، والإقناع١/ ٢٤٩، وإبراز المعاني ص٢٠١).

(٣) في نسخة الأصل: (اللغة) وهو خطأ.

(٤) كابن مجاهد وابن كيسان. (ينظر: التحديد ص١١٤، والحواشي المفهمة ص١٠٨).

(٥) النشر٢/ ٢٠.

(٦) الشعراء: ١.

(٧) يس: ١ — ٢.

(٨) القلم: ١.

(٩) أظهر حمزة النون من سِين: ﴿طسٓمٓ﴾، وأدغمها الباقون، وأظهر ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وقالون، وحفص، وأبو جعفر النون من: ﴿يسٓ﴾ عند الواو من: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾، والنون من: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، وأدغمها الباقون. (ينظر: الكشف٢/ ٢١٤-٣٣١، ونزهة المشتغلين ص١١٢-١١٣، والنشر-٢/ ١٤-١٥، ومرشدة المشتغلين ص٧١ وما بعدها).

(١٠) ينظر: نزهة المشتغلين ١١٢، ومرشدة المشتغلين ص٧٥.

و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، وإِنَّما وجب الإِظهار لِئَلا يلتبس بالمضاعف[1]، مثلاً[2] إِنَّ الصِّنوان الذي هو جمع صِنْو بمعنى النَّخلة التي لها رأسان من أَصل واحد على تقدير الإِدغام يلتبس بالصِّوَّان الذي هو ضرب من الحجارة التي فيها الصَّلابة، ولذلك أَظهرها العرب مع الميم في كلمة[3] واحدة حيث قالوا: شاة زنماء، وغنم زنم[4]، ولم يقع يقع في القرآن[5].

(والإِخْفَاءُ): الذي هو صفةٌ من الصِّفات العارضة [للحروف]، **(حَالَةٌ بَيْنَ الإِدْغَامِ وَالإِظْهَارِ لا تَشْدِيدَ فِيهِ)**[6]: وإِنَّما يختار حيث لا يكون بين الحرفين قُرْبٌ حتى يُدغم، ولا بُعْدٌ حتى يُظهر[7]، **(وَيجِبُ)**: أَي[8] الإِخفاء **(فِي تِكْرَارِ الرَّاءِ لا سِيَّمَا الْمُدْغَم)**[9]: لأَنَّ إِظهار تكرارها لَحنٌ يجب الاحتراز عنهُ، وإِلاَّ يلزم أَنْ يكون المُشدَّد منها منها حروفًا، والمُخفَّف حرفين كما سبق، ولو ذكر المصنِّف هذا عند بيان صفة التِّكرار بعد قوله: (وهو في الرَّاء)، لكان أَنسب، لأَنَّ الإِخفاء عند أَصحاب الفن كما بُيِّن حالةٌ

---

(١) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١٦٧، وقال الشاطبي (حرز الأماني ص٤٩):

وعندهُمَا للكلِّ أَظْهِرْ بِكِلْمَةٍ ... مخافةَ إشباهِ المُضاعَفِ أَثْقَلا

(٢) سقط (مثلا) من: ظ .

(٣) سقط (على تقدير الإدغام يلتبس بالصِّوَّان الذي هو ضرب من الحجارة التي فيها الصَّلابة، ولذلك أظهرها العرب مع الميم في كلمة) من: د٣ .

(٤) أصل يدل على تعليق الشيء بالشيء، ويطلق على زَنَمَتَي الأُذن، هنتان تليان الشحمة وتقابلان الوترة، وإذا قطع شيء من أُذن البعير فترك معلقًا يقال: بعير زنم وناقة زنماء . (ينظر: معجم مقاييس اللغة٣/ ٢٩، ولسان العرب١/ ٢٧٥) .

(٥) ينظر: النشر٢/ ٢٠ .

(٦) ينظر: الرعاية ص٢٤١، ومرشدة المشتغلين ص٩٢ . وقال القرطبي في تعريف الإخفاء: ((والإخفاء هو اتصال حرف بحرف ... وبالاتصال يَخفَى ويَستتر، ولهذه العلة لم يكن الإخفاء إلا في حرفي الغنة النون والميم)) الموضح ص١٥٨ .

(٧) ينظر: التحديد ص١١٥ .

(٨) سقط (أي) من: د٣، ع٢ .

(٩) تقدم الكلام عنه .

بين الإدغام والإظهار، وهو من أحكام النُّون السَّاكنة والتَّنوين لا من أحكام الرَّاء، مع أنَّ الإخفاء في تكرار الرَّاء إخفاء صفة التَّكرار منها لا إخفاء ذاتها، والإخفاء المصطلح إخفاء الحرف نفسه، (وَيُخْتَارُ): أي: الإخفاء **(فِي المِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ البَاءِ مَعَ الغُنَّةِ)**[1]: اعلم أنَّ للميم السَّاكنة ثلاثة أحكام[2]:

أحدها: الإخفاء مع الغُنَّة عند الباء نحو: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ﴾ [الفيل: ٤]، وذلك هو المختار، ويجوز فيها الإظهار مرجوحًا.

والثَّاني: الإدغام بالغُنَّة عند ميم مثله نحو[3]: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤].

والثَّالث: الإظهار عند باقي الحروف.

(وَيَجِبُ): أي: الإخفاء **(فِي النُّونِ السَّاكِنَةِ)**: والتَّنوين أيضًا **(مَعَ الغُنَّةِ قَبْلَ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا)**[4] **وَهِيَ: ت، ث، ج، د، ذ، ز، س،/ ١٣ظ/ ش، ص، ض، ط، ظ، ف، ق، ك)**[5]: وجه الإخفاء عند هذه الحروف أنَّ النُّون السَّاكنة والتَّنوين لم يكن قُربُهما من هذهِ هذهِ الحروف كقربِهما من حروف الإدغام حتى يجب إدغامهما فيها، ولم يكن بُعْدهما منها كبعدهما من حروف الإظهار حتى يجب إظهارهما فيها، فوجب إخفاؤهما

---

(١) اختلف العلماء في الميم الساكنة إذا أتى بعدها باء، فمنهم من يخفيها وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر، وبه قال الداني، وإلى بيانها ذهب ابن المنادي وغيره إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي. وفي ذلك أفرد أستاذنا الدكتور غانم قدوري الحمد حفظه الله تعالى بحثًا نفيسًا فلينظر في: (الدراسات الصوتية ص٣٩١ وما بعدها).

(٢) ينظر: التحديد ص١٦٥-١٦٦، والتمهيد للعطار ص٢٩٩-٣٠٠، والطرازات المعلمة ص١٧٥ وما بعدها.

(٣) سقط (نحو) من: ع٢.

(٤) سقط (حرفاً) من: د٣.

(٥) صاغها الجمزوري في أوائل البيت التالي (فتح الأقفال ص٤٩):

صِفْ ذا ثنا كم جاد شخص قد سما ... دم طيِّباً زِدْ في تقى ضَع ظالماً

وصاغها بعض الفضلاء في أوائل هذا البيت:

تَلا ثُمَّ جَا دَرَّ ذَكَا زادَ سَلْ شَذَاً ... صَفَا ضوءُ طاوٍ ظلَّ في قربِ كاملِ

وهذا البيت قد جمعها على الترتيب الذي قدمه الشارح (ينظر: مرشد المشتغلين ص٩٢، والمنح الفكرية ص٢١٥).

عندها[1]، فصارا لا مُدغمين ولا مُظهرين[2]، إلاَّ أَنَّ إخفاءَهما على قدر قربهما منها[3] وبعدهما عنها، فما قَرُبا منه كانا عنده أَخفى مِمَّا بَعُدا عنه، (وَجَازَ) أي: الإخفاء (قَبْلَ الخَاءِ، وَالغَينِ)[4]: اعلم أَنَّ حكم النُّون السَّاكنة ولو تنوينًا عند الحروف السِّتة الحلقيَّة[5] وجوب الإظهار، لكن قد جُوِّزَ إخفاؤها عند الخاء والغين المُعجَمَتَين فبقيت عند الأَربعة الباقية في حكم الإظهار، وذلك لأَنَّ حروف الحلق أَشدُّ علاجًا، وأَصعب إخراجًا، وأَحوج إلى تمكن[6] الصَّوت لها من غيرها، ولذلك لا يمكن النُّطق بهذهِ الأَربعة الباقية التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء وقبلها نون ساكنة مخرجة من الخيشوم، إذ لا علاج ولا اعتماد في إخراجها، وحروف الحلق تحتاج إلى اعتماد في اللسان بخلاف ما إذا كانت النُّون مخرجة من طرف اللسان، إذ يمكن العلاج والاعتماد حينئذ، (**[وَ] الإِظْهَارُ هُوَ الأَصْلُ فِي كُلِّ حَرْفٍ**): (وَ): في كُلِّ (**صِفَةٍ**): من الصِّفات اللازمة والعارضة، وما هو الأَصل لا يستند إلى علة سواه، (**فَيَجِبُ فِيمَا عَدَا مَا ذُكِرَ**): من الإدغام والإخفاء، (**وَمَا يُذْكَرُ**): من القلب، (**إلا مَا أُدْغِمَ**): مما لم يذكر كـ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩] بإدغام الفاء في الباء، و﴿اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] بإدغام الرَّاء في اللام وأَمثال ذلك، (**أَو حُذِفَ**): لعلة اقتضتهُ، فلم يبق في اللفظ رائحته حتَّى

---

(١) سقط (عندها) من: ع٢ .

(٢) سبق تخريج هذا الكلام .

(٣) سقط (منها) من: م٢ .

(٤) وهي قراءة الإمام أبي جعفر المدني، واستثنى بعض أهل العلم عن أبي جعفر: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، و﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، و﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾، فأظهروا النون عنه في هذه المواضع الثلاثة . (ينظر: الإقناع١/ ٢٥٥، والنشر٢/ ١٨) .

(٥) وقد جمعها الشاطبي في أوائل قوله في حرز الأماني ص٤٩ :

..... ألا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيه غُفَّلا

وابن القاصح في أوائل قوله: ((أخي هاك علماً حازَهُ غيرُ خاسِر)) . (ينظر: نزهة المشتغلين ص١٠٧ ومرشدة المشتغلين ص٨٤) .

(٦) في د٤: (تمكين) .

يُتَأَتَّى لك إظهاره نحو: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤] بحذف ياء المتكلم، (**أَوْ قُلِبَ**): إلى حرف آخر، (**أَوْ نُقِلَ**): حركتُهُ إلى ما قبله فصار ساكنًا، (**أَوْ سُهِّلَ**): بأَنْ يجعل بين بين، (**أَوْ أُمِيلَ**): إمالة كبرى أو صغرى، (**أَوِ اخْتُلِسَ**): حركته بتبعيضها، فيكون تَحقُّق كلِّ ذلك إِمَّا (**وُجُوبًا**): فيصادم وجوب الإظهار، (**أَوْ جَوَازًا**): فيجوز الإظهار أَيضًا ولا يجب، (**وَمَوضِعُهُ الصَّرْفُ وَالخِلافُ**): أي: كُتُب علم الصَّرف/ ١٤و/ والخلاف، كالشَّافية والشَّاطبية.

(**القَلْبُ**): الذي هو صفة من الصِّفات العارضة للحروف، (**قَلْبُ النُّونِ السَّاكِنَةِ**): ولو تنوينًا، (**مِيمًا مُخْفَاةً مَعَ الغُنَّةِ قَبْلَ البَاءِ**)[1]: لِعُسْرِ الإتيان بالغنَّة في النُّون والتَّنوين، ثمَّ إطباق الشَّفتين لأَجل الباء نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وإِنَّما لم يدغم لاختلاف نوع المخرج، وقلة التَّناسب فتَعَيَّن الإِخفاء، وتُوصِل إليه بقلب النُّون ميمًا لأَنَّهُ شارك الباء مخرجًا والنُّونَ غنَّة[2].

---

(١) وسواء اتصلت النون بالباء في كلمة، أو انفصلت عنها في كلمة أخرى نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾، و﴿مِنۢ بَعْدُ﴾. (ينظر: الرعاية ص٢٤٠، ونزهة المشتغلين ص١١٣).

(٢) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١٦٨، ومرشدة المشتغلين ص٨٩.

بَابٌ فِي المُدُود

(المَدُّ): الذي هو صفة من الصِّفات العارضة للحروف، (زِيَادَةٌ فِي حُرُوفِ اللِينِ)[1]: اعلم أَنَّ الحروف التي[2] هي: الواو والياء والأَلِف إِذا كانت ساكِنة وكانت حركة ما قبلها من جنسها تُسمى حروف المدِّ واللين، وإِذا لم تكن حركة ما قبلها من جنسها [بل كانت فتحة] لا تسمى حروف المدِّ بل تُسمى حروف اللين، فالأَلِف مدٌّ ولين دائِمًا لأَنَّها لا تكون إِلاَّ ساكنة، ولا تكون حركة ما قبلها إِلاَّ من جنسها، وأَمَّا الواو والياء فإِنْ كانت حركة ما قبلهما مِن جنسهما فهما[3] حرفا مدٍّ ولينٍ أَيضًا، وإِلاَّ فحرفا لين فقط[4][5].

والمد يَشمل كلا النَّوعين على ما سنقفُ عليه إِنْ شاء الله [تعالى]، وإِنَّما سُمِّيت هذه الحروف حروفَ المدِّ، لأَنَّهنَّ يخرجن من جوف الفم والحلق، وليس لهُنَّ حيِّز

---

(١) لم نجد مَن ذكر تعريف المد بهذه الصيغة من تخصيص لحروف اللين بالمد، ولكن ذُكِر بصيغة مقاربة لما ذكره المصنف فقيل: هو عبارة عن زيادة المد في حروف المد . (ينظر: الطرازات المعلمة ص١٨٩، وجهد المقل ص٢١٣) . قال المرامي: ((وحروف اللين أعم منها، لأنه يطلق عليها وعلى الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما، فيصدق حروف اللين على حروف المد بخلاف العكس، لِما يلزم من وجود الخاص وجود العام ولا تنعكس، وهذا الباب يشمل كلا النوعين، فلهذا قال المصنف رحمه الله: زيادة في حروف اللين)) الدرج السليم ٣٣ظ.

(٢) في د٢، م٢: (حروف العلة التي) .

(٣) سقط (وأَمَّا الواو والياء فإِنْ كانت حركة ما قبلهما مِن جنسهما فهما) من: م٢ .

(٤) في د٤: (...إلا من جنسها بخلاف أختيها فإنهما إذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما فهما يكونان حرفا مد ولين أيضا، وإلا فحرفا لين فقط) .

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة ص١١٢، المنح الفكرية ص٢٢٠ .

يستقررنَ فيه بل ينتهين إلى الهواء، ولا ينتهين إلى حيِّز أصلاً، فلذلك يقبلنَ المدَّ إلى انقطاع الصَّوت وَهُنَّ بالصَّوت أشبه، فلولا تصعُّد الأَلِف وتَسفُّل الياء واعتراض الواو لَمَا تَمَيَّزن عن الصَّوت، والأَلِف حيث[1] لزمتْ هذه الطَّريقة لم يختلف حالها، وأَمَّا أُختاها فعند مفارقتهما إياها صار لهما تحيُّز ومن ثَمَّة[2] كان لهما مخرجان عند الجمهور كما سبق، وأَمَّا تسميتُهُنَّ حروف اللين فلخروجِهِنَّ بلين من غير كُلفَة على اللسان، وذلك لاتساع مخرجِهِنَّ، فإنَّ كلَّ حرف مساوٍ لمخرجهِ إلاَّ هذهِ الحروف فإنَّها دون مخرجها، ومخرجها أوسع منها ولهذا قبلَت الزِّيادة على المدِّ الطَّبيعي إذ المدُّ نوعان: أَصليٌّ، وفرعيٌّ.

أَمَّا **الأَصلي** فإشباع الفتحة، أَو الكسرة، أَو الضَّمة، وهو المدُّ الطَّبيعيُّ الذي/ ١٤ظ/ يلزم هذه الحروف ولا ينفك عنها، وأَمَّا **الفرعي** وهو المراد ههنا فزيادة على[3] المدِّ الطَّبيعي، الذي لا يقوم ذات حرف المدِّ بدونه، والقصر عبارة عن ترك تلك الزِّيادة وإبقاء المدِّ الطَّبيعي على حاله، كذا قال الشَّيخ ابن الجزري[4]، وقال الإمام الجعبري: ((وفي حروف المدِّ مدٌّ أَصلي، وفي حرفي اللين مدٌّ، ما يُضبَطُ كَلٌّ منهما بالمشافهة، والإخلال بشيءٍ منه لحن ... ثُمَّ قال: ... وهذا معنى[5] قول مكِّي[6]: وفي اللين من المدِّ بعض ما في حروف المدِّ))[7]، (**وسببه**): أَي: سبب المدِّ اثنان:

---

(١) سقط (حيث) من: م٢ .

(٢) في م١: (ثم) .

(٣) سقط (على) من: ع١ .

(٤) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص٦٨ .

(٥) سقط (معنى) من: ع١ .

(٦) في م١: (وهذا بعض ما قول مكي) .

(٧) الجعبري ومنهجه في كنز المعاني ٢/ ٣٣٨، ونصُّهُ: ((... تجويد في حروف المدِّ مدٌّ أَصلي، وفي حرفي اللين مدٌّ ما، يُضبَطُ كَلٌّ منهما بالمشافهة، والإخلال بشيءٍ منه لحن، وهذا معنى قول مكِّي: في حرفي اللين من المد مدٌّ ما، بعض ما في حروف المد، وقد نص عليه سيبويه)) .

أَحدهما: (مَعْنَوِيٌّ)[1]: وقوله: (تَعْظِيمٌ): بدل من معنوي، أي: سببه المعنوي تعظيم ومبالغة في النَّفي الواقع (في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]): و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، (وَمُبَالَغَةٌ): صِرفةٌ في النَّفي الكائن (في كُلِّ لا التَّبرِئَةِ): والجنسيَّة نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، وهو سبب قوي مقصود عند العرب وإِنْ كان سببًا ضعيفًا عند القرَّاء .

(وَ): ثانيهما: (لَفْظِي)[3]: وهو أَقوى عند القراء، قال الشَّيخ ابن الجزري في النَّشر: النَّشر: ((القوة والضَّعف في السَّبب يتفاضل كلٌّ منهما، فأَقواهما ما كان لفظيًا ... ثم قال: ... وإِنَّما قلنا اللفظي أَقوى من المعنوي لإجماعهم عليه))[4] ، فعلى هذا كان الأولى أن يقدم اللفظيَ على المعنوي كما فعله أَصحاب الفن، إِلاَّ أَنَّ المصنِّف قدَّم المعنوي تعظيمًا، لمواقعه وموارده ونظرًا إِلى اجتماعهما في أَحسن[5] الكلمة التي هي كلمة التَّوحيد، (وَلَو تَغَيَّرَ): ذلك السَّبب اللفظي بتحريك السَّاكن إِنْ كان السَّبب السُّكون نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] بتحريك الميم في الوصل، وبجعل الهمزة بين بين إِنْ كان السَّبب الهمزة، ولا يُقدح في سببيتها وإِنْ كُسِرت سَوْرَتُها، وقوله: (هَمْزٌ): بدل

---

(١) ينظر: النشر ١/ ٢٦٨، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٣٣٦ .

(٢) الصافات: ٣٥ .

(٣) انظر: أقسام المد الفرعي في كتب التجويد التالية: (التمهيد لابن الجزري ص١٧٣ وما بعدها، والحواشي المفهمة ص١١٢ وما بعدها، والمنح الفكرية ص٢٢٠ وما بعدها، وتحفة الطالبين ص٣٩ وما بعدها، وجهد المقل ص٢١٥ وما بعدها) .

(٤) ١/ ٢٧٣ .

(٥) في د٤: (حُسن) .

من لفظي، أي: سببه اللفظي همزٌ واقع (بَعْدَهَا): أي: بعد[1] حروف اللين (في كَلِمَتِهَا): أي: كلمة حرف اللين (سِوَى): كلمة (﴿مَوْبِلًا﴾): في سورة الكهف[2]، (و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾): في سورة التكوير[3]، (فَيُسَمَّى): هذا النَّوع من المدِّ مدًا (مُتَّصِلاً): لاتصال الهمزة بكلمة حرف اللين مدًّا كان ذلك الحرف أو لينًا، نبَّه على هذا التَّعميم الإمام الجعبري، (أَو): همزٌ واقع بعد حرف اللين (فِي): كلمة (أُخْرَى): غير كلمة حرف اللين، (فَمُنْفَصِلاً): أي: فيسمى هذا النَّوع من المدِّ مدًّا منفصلاً، (أَو): همز واقع (قَبْلَهَا): أي: قبل حرف/ ١٥و/ اللين[4] نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿إِيمَـٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿أُوتُوا﴾ [البقرة: ١٠١] (إِنْ لم يَكُنْ): الهمز (بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ): كـ﴿قُرْءَانٌ﴾ [البروج:٢١]، و﴿مَسْـُٔولًا﴾[5][الإسراء: ٣٤]، (وَلم يَكُنْ المَدُّ): أي: حرف المدِّ (مُبْدَلاً مِنَ التَّنْوِينِ): في الوقف نحو: ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، (وَلا): كان حرف المدِّ (أَلِفُ: ﴿يُؤَاخِذُ﴾[6]): خاصة.

(وَسَاكِنٌ): عَطْف على قوله: (همز)، أي: والسبب اللفظي للمدِّ أيضًا حرف ساكن واقع (بَعْدَهَا): أي: بعد[7] حرف المدِّ، (لازِمٌ)[8]: سكونه وقفًا ووصلاً نحو:

---

(١) سقط (بعد) من: ظ.

(٢) الآية ٥٨.

(٣) الآية ٨.

(٤) وهذا يسمى بمد البدل. (ينظر: الحواشي الأزهرية ص٨٩، وتحفة الطالبين ص٤٦).

(٥) في نسخة الأصل: ﴿مَوْبِلًا﴾، وهو خطأ.

(٦) فاطر: ٤٥.

(٧) سقط (بعد) من: د٤.

(٨) ينقسم المد اللازم إلى أربعة أقسام وهي: أولاً: المد اللازم الكلمي المثقل، وهو أن يوجد بعد حرف المد حرف مدغم نحو: ﴿دَآبَّةٍ﴾، ثانياً: المد اللازم الكلمي المخفف، وهو أن يوجد بعد حرف المد حرف ساكن نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾، ثالثًا: المد اللازم الحرفي المثقل، وهو أن يوجد حرف المد في حرف من فواتح السور هجاؤه ثلاثة أحرف ثالثها مدغم في ما بعده مثل: مد اللام من: ﴿الٓمٓ﴾، رابعًا: المد اللازم الحرفي المخفف، وهو أن يوجد حرف المد في حرف من فواتح السور هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها ذلك الحرف. (ينظر: تحفة الطالبين ص٤٢-٤٣، وجهد المقل ص٢١٨).

﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، في قراءة من يُسَكِّن الياء في الوصل[١] أيضًا[٢]، (أَوِ عَارِضٌ): سكونه (لِلْوَقْفِ): نحو: ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، (أَوِ الإِدْغَامُ الكَبِيرُ): اعلم أنَّ الحرف الأوَّل من الحرفين المتلاقيين إنْ كان ساكنًا غير محتاج إلى الإسكان للإدغام فهذا الإدغام لِقِلَّة العمل فيه يُسمى صغيرًا، وإنْ كان متحركًا ثُمَّ أُسْكِن للإدغام فهذا الإدغام لكون العمل فيه أَزيدَ من الصَّغير يُسمَّى كبيرًا[٣]، مثالهُ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ - ٤]، ﴿قَالَ لَهُمُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] في قراءة[٤] أبي عمرو[٥].

(وَهُوَ): أي: المدُّ مُطلقًا باعتبار المرتبة طُولي، اعلم أَنَّ قول المصنِّف فيما بعد طوليًا، وكذا التَّوصيف بمشبع وإنِ اقتضى أَنْ تكون هذهِ العبارة وما بعدها أعني وُسْطِيٌّ على صيغة النِّسبة إلاَّ أَنَّ استعمال أَهلِ الفنِّ على صيغة التَّفضيل مثل صُغرى وكُبرى، فيكون المعنى وهو أي: المد على مراتب (طُولِيٌّ[٦]): والمدُّ في هذهِ المرتبة (مُشْبَعٌ): من غير إفحاش وخروج عن منهاج العربيَّة، نَصَّ على ذلك الشَّيخ ابن الجزري في النَّشر[٧]، (وَوُسْطِيٌّ): غير مشبع، (وَجَاءَ): فيه (أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ): إشباع، ثُمَّ

---

(١) في ع١: (واحد) وهو تحريف.

(٢) وهي قراءة الإمام نافع بخلاف عن ورش. (ينظر: السبعة ص٢٧٤، والتيسير ص٩٠).

(٣) ينظر: النشر ١/ ٢١٥ وما بعدها، وجهد المقل ص١٨٣.

(٤) ينظر: السبعة ص١١٦ وما بعدها، والإقناع ١/ ١٩٦.

(٥) هو زبَّان بن العلاء بن عامر بن العريان بن عبد الله المازني، قرأ بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة بن خالد، وقرأ بالبصرة على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم والحسن، توفي رحمه الله تعالى بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك. (ينظر: معجم الأدباء٤/ ٢٦٥، والعبر١/ ١٧١، ووفيات الأعيان٣/ ٤٦٩).

(٦) سقط (طولي) من م٢.

(٧) ١/ ٢٤٧.

دونه، ثُمَّ دونه، ثُمَّ دونه، وليس بعد هذهِ المرتبة[1] إلاَّ القصر يعني: أَنَّ أَعلى المراتب ثلاث أَلِفات، ثُمَّ ينقص نصف أَلِف في كُلِّ مرتبة حتَّى ينتهي إِلى القصر، فيكون المرتبة الأولى: أَلِفًا ونصفا[2]، والمرتبة الثَّانية: أَلِفين، وللمرتبة الثَّالثة: أَلِفين ونصفًا، والمرتبة الرَّابعة: ثلاث أَلِفات، وقيل أَعلى المراتب أَلِفان، ثُمَّ ينقص في كلِّ مرتبة ربع أَلِفٍ[3] حتَّى ينتهي إِلى القصر، فتكون المرتبة الأُولى: أَلِفًا وربعًا، والمرتبة الثَّانية: أَلِفًا ونصفًا، والمرتبة الثَّالثة: أَلِفًا وثلاثة أَرباع، والمرتبة الرَّابعة: أَلِفين، وهذا كُلُّه تقريب لا تحديد، ولا يضبط إلاَّ بالمشافهة من أَفواه المشايخ، والسَّماع من الأستاذ الرَّاسخ، ثُمَّ الإِدمان عليه[4]،/ ١٥ظ/ (وَهُو): أَي: المد باعتبار الحُكم (**لازِمٌ في السَّاكِنِ اللازِمِ**[5] **المَدِّي**): يعني أَنَّ المدَّ لازم إِذا جاء بعد حرف المدِّ ساكن لازم في حالتي الوصل والوقف، سواء كان ذلك السَّاكن مدغمًا[6] نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ءَآلضَّـَٰٔلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]، و﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، أو غير مدغم[7] نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعين من سورة يونس[8]، وما يأتي في أَوَائل السُّور، وإِنَّما سُمِّي هذا النَّوع من المدِّ لازمًا، للزوم حاله عند كُلِّ القراء، ولزوم سببه الذي هو السُّكون.

---

(١) سقط (المرتبة) من: ع٢.

(٢) في ب، ظ، د٢، د٤: (ونصفها).

(٣) في د٣: (الألف).

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة ص١١٦، المنح الفكرية ص٢٣٣.

(٥) في د٤: (اللازم الساكن).

(٦) وهذا يسمى بالمد المثقل الكلمي. انظر: (تحفة الطالبين ص٤٢-٤٣، وجهد المقل ص٢١٨).

(٧) وهذا يسمى بالمد المخفف الكلمي. ينظر: المصدران السابقان.

(٨) الآية ٥١-٩١.

ثُمَّ اعلم أَنَّ القرَّاء اتفقوا على إِشباع المدِّ للساكن في فواتح السُّور، واختلفوا في قَدْرِ مدِّ غير الفواتح، فمنهم مَنْ مدَّ قدر أَلِفٍ فيكون مع المدِّ الأَصلي قدر أَلِفين، ومنهم مَنْ مدَّ قدر أَلِفين فيكون مع المدِّ الأَصلي قدر ثلاث أَلِفات كالفواتح واختاره المصنِّف، ولهذا قال (**طُولِيًا**): أَي: حال كون ذلك المدُّ طوليًّا[1] مشبعًا من غير إِفراط، ووجه هذا المدِّ ما تقرَّر في الصَّرف من عدم جواز اجتماع السَّاكنين في الوصل، بل لا بُدَّ من تحريك أَحدهما، أَو حذفه، أَو زيادة مدِّه ليصير في حكم المتحرك[2]، (**وَوَاجِبٌ فِي الْمُتَّصِلِ الْمَدِّي طُولِيًا عِنْدَ الْجَمْهُورِ**)[3]: من القرَّاء (**وَجَاءَ**): فيه (**الْمَرْتَبَتَانِ**): السَّابقتان أَيضًا وهما: الطُّول والتَّوسط، (**وَ**): المراتب (**الأَرْبَعَةُ**): السَّابقة أَيضًا، يعني أَنَّ المدَّ واجب إِذا جاء بعد حرف المدِّ همزة، وكانا مجتمعين في كلمة واحدة نحو: ﴿ **مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً** ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقد سَبَقَ أَنَّ هذا النَّوع من المدِّ يُسمَّى متصلاً، لاتصال الهمزة بكلمة حرف المدِّ.

ثم إِنَّ القرَّاء بعدما اتفقوا على اعتبار أَثر الهمزة، وهو زيادة المدِّ المُسمَّى عندهم بالمدِّ الفرعي، اختلفوا في مقداره للتفاوت في مراعاة سنن القراءة، والذي نقلهُ السَّخاوي[4] عن الشَّاطبي[5] وهو المختار عند المصنِّف اعتبار مرتبتين: طُولى لورش[6]

---

(١) سقط (أي: حال كون ذلك المد طولياً) من: د٣، ظ.

(٢) ينظر: النشر١/ ٢٤٩، والمنح الفكرية ص٢٢٥-٢٢٦.

(٣) ذكره ابن الجزري في: النشر١/ ٢٤٧، وينظر: الحواشي الأزهرية ص٨٧.

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الصمد، عَلَم الدين أبو الحسن الهمداني، قرأ على الشاطبي وغيره، كان إمامًا في النحو واللغة والتفسير والأدب، محققًا، بصيرًا بالقراءات، توفي رحمه الله تعالى بدمشق سنة ثلاث وأربعين وست مائة للهجرة. (ينظر: وفيات الأعيان٣/ ٣٤٠، وغاية النهاية١/ ٥٠٢، وبغية الوعاة٢/ ١٦٠).

(٥) هو الإمام أبو محمد، وقيل: أبو القاسم، القاسم بن فيرُّه بن خلف الرعيني الأندلسي الضرير، صاحب التصانيف الكثيرة، والمنظومات الشهيرة، ومن أبرزها قصيدة: حرز الأماني ووجه التهاني)، كان عالماً بالقراءات، والتفسير، والنحو، والحديث، توفي رحمه الله تعالى بمصر سنة تسعين وخمس مائة للهجرة. (ينظر: بغية الوعاة٢/ ٢١٧، وغاية النهاية٢/ ٢٠).

(٦) هو عُثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو المصري قارئ أهل مصر، قرأ القرآن على الإمام نافع عدة ختمات، وهو الذي لقَّبه بورش لشدة بياضه، وقيل: بطائر اسمه الورشان، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة. (ينظر: سير أعلام النبلاء٩/ ٢٩٥، ومعرفة القراء١/ ٣٢٤).

وحمزة[1]، ووسطى للباقين[2]، وإذا اعتبرت مراتبهم في التَّرتيل والتَّوسط والحدر يُلخَّص منها أربع مراتب: فأطولهم مدًّا في هذا النَّوع حمزة وورش، ثمَّ عاصم[3]، ثمَّ ابن عامر[4] والكسائي، ثمَّ أبو عمرو وابن كثير[5] وقالون[6]، واختلفوا في مقدار هذهِ المراتب، فقيل فقيل أعلاها ثلاث أَلِفات، ثُمَّ ينقص في كلِّ مرتبة نصف أَلِف حتَّى ينتهي إلى القصر،/ ١٦و/ وقيل أعلاها أَلِفان، ثمَّ ينقص في كُلِّ مرتبة ربع أَلِف حتَّى ينتهي إلى القصر، وهذا كلُّهُ تقريب لا تحديد كما سبق، ووجه المدِّ في هذا النَّوع أَنَّ حرف المدِّ ضعيف خَفيٌّ، والهمزة حرف قوي صعب، فزيد في المدِّ تقوية للضَّعيف عند مجاورة

---

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن رِبْعِيٍّ التَّيْمِي الزَّيَّات، قرأ القرآن على الأعمش، و حِمْران بن أَعْيُن، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرِهم، توفي رحمه الله تعالى سنة ست وخمسين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك. (ينظر: معرفة القراء١/ ٢٥٠، وطبقات القراء ص٩٢، وغاية النهاية١/ ٢٦١).

(٢) وبه أخذ ابن الجزري، وقد نقل هذا الكلام كلا من: ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص١١٦، وملا علي القاري في المنح الفكرية ص٢٣٠.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود الأسديٌّ مولاهم الكوفي، واسم أبيه: بهدلة، وقيل: هي أمه، ويكنى أبا بكر، قرأ القرآن على زِر بن حُبيش، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وعشرين ومائة للهجرة، وقيل سنة ثمان وعشرين، وقيل غير ذلك. (ينظر: معرفة القراء١/ ٢٠٩، وغاية النهاية١/ ٣٤٧).

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، قال عن نفسه: ((قُبض رسول الله ﷺ ولي ستتان))، قرأ قرأ على معاوية، وواثلة بن الأسقع، وقيل أنه قرأ على عثمان رضي الله عنه توفي رحمه الله تعالى سنة ثمانية عشر ومائة للهجرة. (ينظر: طبقات القراء ص٧٤، ومعرفة القراء الكبار١/ ١٨٦).

(٥) هو عبدُ الله بن كثير الدَّاري مولى عَمرو بن علقمة الكِنانيِّ، عرض القرآن على مجاهد بن جبر، ودِرباس مولى عبد عبد الله بن عباس رضي الله عنه توفي رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائة للهجرة، خلافًا لابن الباذش. (ينظر: وفيات الأعيان٣/ ٤١، والعبر١/ ١١٦).

(٦) هو أبو موسى عيسى بن مينا المدني، لقَّبَهُ نافع بقالون لجَودة قراءته ومعناه بالرومية (جيد)، انتهت إليه إمامة النحو والقراءة بالحجاز في زمانه، وكان أصمَّ لا يسمع شيئًا، إلا أنه كان يَردُّ على مَن يقرأ عليه لحنَه وخطأَه مِن حركة شفتيه، تُوفيَ رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائتين للهجرة. (ينظر: معرفة القراء١/ ٣٢٦، والعبر١/ ٣٠٠، وغاية النهاية١/ ٥٠٣).

القوي، وقيل ليُتمكن من اللفظ بالهمزة على حقها، وإنَّما سُمِّي واجبًا، لأَنَّ جميع القراء أجمعوا على مدِّهِ، وإنِ اختلفوا في مراتبه، ولا يجوز قصره حتى لو قُصِرَ لكان لَحنًا[1].

(وَجَائِزٌ فِيمَا عَدَاهُمَا): أي: فيما عدا اللازم والواجب، يعني أَنَّ المدَّ جائز في موضعين:

أحدهما: فيما جاء حرف المدِّ منفصلاً عن هذه[2] الهمزة، بأَنْ يكون حرف المدِّ[3] في آخر الكلمة والهمزة في أَوَّل[4] كلمة أُخرى نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [الزمر: ٤١]، و﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكوثر: ١].

وثانيهما: فيما جاء بعد حرف المدِّ ساكن عارض للوقف، سواء كان سكونه محضًا أو إشمامًا لا رومًا، لأَنَّ حكمه حكم الوصل.

(وَ): المدُّ الذي سببه هو السبب (**المَعْنَوِي، وُسْطَى**): لا يبلغ الإشباع، (**وَجَاءَ المَرْتَبَتَانِ وَ**): المراتب (**الأَرْبَعُ فِي المُنْفَصِلِ المَدِّي**): لا اللينِي، (وَ): جاء (**المَرْتَبَتَانِ**): أي: الطُّول والتَّوسط [فقط] (**فِي السَّاكِنِ العَارِضِ المَدِّي**)[5]: اعلم أَنَّ القرَّاء اختلفوا في كلٍّ من نوعي المدِّ[6] الجائز[7]، فمنهم مَنْ يقصر ومنهم مَنْ يمدُّ، فورش وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي يمدُّونه بلا خلاف، وابن كثير والسُّوسي يقصرانِه بلا خلاف،

---

(١) ما ذُكر من جمل وعبارات عن مراتب المد المتصل، منصوص عليها بحروفها في: الحواشي المفهمة ص١١٦، المنح الفكرية ص٢٣٣.

(٢) سقط (هذه) من: د٣، ع٢.

(٣) سقط (المد) من: ع١.

(٤) سقط (أول) من: ع١، ع٢.

(٥) سقط (لا اللينِي وَجاء المرتبتان أي: الطُّول والتَّوسط فقط في الساكن العارض المدي) من: م٢.

(٦) سقط (المد) من: ع١.

(٧) ينظر: القواعد المقررة ص١٢٠ وما بعدها.

وقالون والدُّوري[1] يقصرانهِ ويمدانهِ بحسب اختلاف الروايتين عنهما، ثُمَّ القائلون بالمدِّ في المنفصل تفاوتوا في مقدارهِ على مراتبهم في التَّرتيل والتَّوسط والحدر حسبما[2] ذُكر في المتَّصل، وأطولهم مدًّا في هذا القِسم حمزة وورش، ثمَّ عاصم، ثمَّ ابن عامر، والكسائي، ثمَّ قالون والدُّوري في أحد وجهيهما، ثمَّ ابن كثير والسُّوسي وقالون والدُّوري في ثاني وجهيهما، فيحصل منها خمس مراتب، لكن[3] المرتبة الأخيرة هي مرتبة المدِّ الأصلي العاري[4] عن المدِّ الفرعي، وذلك لأنَّه لمَّا لم يقل أحد بالقصر في المُتَّصل جعلوا فيه المراتب أربعًا، ولمَّا قال البعض بالقصر في المنفصل جعلوا فيه المراتب[5] خمسًا، فعدُّوا المدَّ الأصلي منها، وقَدْرُ مدِّ كلِّ مرتبة على الاختلاف المذكور في في المتَّصل، فعلى المذهب الأوَّل/ ١٦ظ/ قدر المدِّ[6] الأطول ثلاث أَلِفات، ثمَّ ينقص نصف أَلِف في كل مرتبة حتَّى ينتهي إلى القصر، وعلى المذهب الثَّاني قدر المدِّ الأطول أَلِفان، ثمَّ ينقص في كلِّ مرتبة ربع أَلِف حتَّى ينتهي إلى مرتبة القصر، ووجه القصر فيه: إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومهِ باعتبار الوقف[7]، ووجه المدِّ اعتبار اتصال الهمزة لفظًا في الوصل ولِمَا روي عن أنس[8] أَنَّهُ سُئِلَ عن قراءة النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام، فقال: كان

---

(١) هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، والدوري نسبة إلى (الدور) محلة ببغداد، طال عمُرُه وقُصِدَ من الآفاق لعلو سنده وسَعَة علمه، قرأ على إسماعيل بن جعفر، والكسائي، وحمزة بن القاسم، ويحيى بن المبارك وغيرهم، توفي رحمه الله تعالى سنة ست وأربعين ومائتين للهجرة. (ينظر: معجم الأدباء٤/ ١٢٩، ومعرفة القراء ١/ ٣٨٦، وغاية النهاية١/ ٢٥٥).

(٢) في ع١: (كما).

(٣) في ع٢: (لكون).

(٤) في نسخة الأصل، ود٣: (العارض) وهو تصحيف.

(٥) سقط (أربعًا ولمَّا قال البعض بالقصر في المنفصل جعلوا فيه المراتب) من: م١.

(٦) سقط (المد) من: ظ.

(٧) سقط (ووجه القصر فيه إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومهِ باعتبار الوقف) من: د٤.

(٨) في ع١: (رضي الله تعالى عنه).

كان عليه الصَّلاة والسَّلام[1] يَمُدُ صوته مَدًّا، وهذا الخبر عام في المتَّصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المدِّ.

وأمَّا[2] المدُّ[3] الجائز الذي كان فيه السُّكون بعد حرف المدِّ عارضًا للوقف، فقد أُشِير[4] فيما سبق إلى أنَّ فيه ثلاثة أوجه: الطُّول، والقصر، والتَّوسط، وجه الطُّول اعتبار اعتبار السُّكون العارض وحمله على اللازم، ووجه القصر عدم اعتبار السُّكون العارض[5] مع أنَّ الوقف يجوز فيه اجتماع السَّاكنين مطلقًا[6]، فيُستغنى عن المدِّ الذي أتى لرفع[7] ذلك، ووجه التَّوسط مراعاة الطَّرَفين اعتباراً لوجود اجتماع السَّاكنين[8] مع مع حَطِّه عن رُتبة اللازم لكونه عارضًا، والطُّول والتَّوسط مأثوران فيه وقصره ضعيف[9].

(وَ): كذلك جاء المرتبتان في (المدِّ الَّذِي بَعْدَ الهَمْزَةِ): نحو: ﴿أُوتُوا﴾ [سبأ: ٦]، و﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، (وَ): في (المُتَّصِلِ اللِينِي): أيضًا نحو: ﴿سَوْءِ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] [في الوصل][10]، وكلا الوجهين لورش من طريق الأَزرق (غَيرُ

---

(١) سقطت عبارة (عليه الصلاة والسلام) من: د٢، م١، ع١.

(٢) سقط (وأما) من: د٣.

(٣) سقط (المد) من: ع١.

(٤) في م٢: (تقدم).

(٥) سقط (وحمله على اللازم، ووجه القصر عدم اعتبار السُّكون العارض) من: م٢.

(٦) في ظ: (... الساكنين مطلقا سواء كان السكون لازماً أو عارضاً).

(٧) في ب، د٢، د٣، د٤، ع٢: (لدفع).

(٨) سقط (مطلقًا فيُستغنى عن المدِّ الذي أتى لرفع ذلك، ووجه التَّوسط مراعاة الطَّرَفين اعتباراً لوجود اجتماع السَّاكنين) من: د٣.

(٩) ما ذُكر من جمل وعبارات عن مراتب المد الجائز، منصوص عليها بحروفها في: الحواشي المفهمة ص١١٧-١١٨، المنح الفكرية ص٢٣٥ وما بعدها.

(١٠) سقط (في الوصل) من: ب، ظ، م١، م٢، ع١، ع٢.

كلمة ﴿ سَوْءَٰتِكُمْ ﴾[1] فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فيه التَّوَسُّط[2]، وَ): أَيضًا جاء المرتبتان في (السَّاكِنِ اللازِمِ اللِينِي): كـ{عين} في فاتحتي مريم والشُّورى[3]، (وَقَلاَّ): أَي: المرتبتان، والتَّذكير باعتبار كونِهما عبارة عن الطُّول والتَّوسط (في السَّاكِنِ العَارِضِ اللِينِيِّ سِيَّما الطُولى): فإِنَّهُ أَقل من الوسطى نحو: ﴿مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤]، ﴿وَٱلصَّيْفِ ﴾ [قريش: ٢]، والحاصل أَنَّ كلاً من الواو والياء إِذا انفتح ما قبله مثل: ﴿خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤]، و﴿فَوْتَ ﴾[4][سبأ: ٥١]، و﴿ بَيْنَ ﴾ [البقرة: ٦٦]، و﴿أَيْنَ ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وغير ذلك فقصرهُ أَولى من مدِّه، ومدُّه شاذٌ ضعيف[5]، إِلاَّ أَنْ يكون السَّاكن الموقوف عليه همزة نحو: ﴿ سَوْءٍ ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿ شَيْءٍ ﴾ [الطور: ٣٥]، أَو لازمًا كـ{عين} في أَوَّل مريم والشَّورى ففيهِ ثلاثة أَوجه: الإِشباع، والتَّوسط، والقصر، وههنا تفصيلات وتطويلات إِنْ شِئتَ الإِحاطة بها فعليك بالمطوَّلات[6].

---

(١) الأعراف: ٢٦.

(٢) ينظر: النشر ١/ ٢٧٠.

(٣) وفيهما وجه ثالث وهو القصر صرح به أهل الأداء كابن الجزري في الطيبة ص٤٣ فقال:

.....وَنَحْوُ عَينٍ فالثَّلاثَةُ لَهُمْ

(٤) وفي نسخة الأصل، وع٢: (موت) وهي ليست من القرآن.

(٥) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٩٣، والمنح الفكرية ص٢٣٧.

(٦) ينظر: الكشف ١/ ٦٨، والإقناع ١/ ٤٧٦، والنشر ١/ ٢٧٠ وما بعدها.

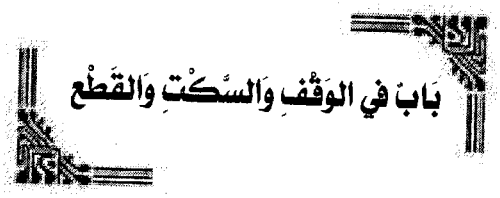

بَابُ فِي الوَقْفِ وَالسَّكْتِ وَالقَطْعِ

ثُمَّ إِنَّ المصنَّف بعد ما ذكر التَّجويد وأَحكامَه، عَقَبَهُ بذكر الوَقْف، لكونهِ من أَهمِّ ما يُعتنى بشأَنهِ،/ ١٧و/ إِذ يظهر بهِ إِعجاز كلام الله تعالى ابتداء وانتهاء، ويكون من النَّصيحة لكتاب الله تعالى، فقال: (الوَقْفُ): الذي هو صفة من الصِّفات العارضة[١] للحروف (قَطْعُ الصَّوتِ مَعَ التَّنَفُّسِ)[٢]: اعلم أَنَّ ههنا ثلاثة أَلفاظ: الوَقْفُ، والسَّكتُ، والقَطْعُ، فعند كثير من المتقدمين كلها عباراتٌ مترادفةٌ، يراد بها الوقف المعروف المعرَّف[٣]، وأَمَّا عند المتأَخرين فالوقف: ما وقفتَ عليه آنِفًا، والسَّكت: ما سيجيء، والقطع: قطع القراءة والفراغ عنها، والانتقال منها إِلى حالة[٤] أُخرى سوى القراءة، فلا بد أَنْ يكون على[٥] رأْس آية، وأَنْ لا يكون الشُّروع في القراءة بعدَه إِلاَّ بالاستعاذة[٦].

---

(١) سقط (العارضة) من: ب .

(٢) لم نجد تعريفًا للوقف بهذا المعنى فيما توفر لدينا من مصادر، وقد عرَّفه ابن الناظم على أنه: ترك الإتيان به، لأنه وقف عن الحركة أي: تركها . انظر: (الحواشي المفهمة ص١١٩) . إلا أن ملا علي القاري رد ذلك بقوله: ((إن هذا الحد غير جامع لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكنًا من أصلها كـ﴿لَمْ يَلِدْ﴾، و(إن)، و(في)، ونحوهما، فالأولى أن يقال: لأنه وقف على الكلمة ولم يتعدَّها)) المنح الفكرية ص٢٤٥ .

(٣) سقط (المعرف) من: ع١ .

(٤) في د٢: (حاجة) .

(٥) سقط (على) من: د٣ .

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن١/ ٢٩٩، وجهد المقل ص٢٤٧ .

(وَالأَصْلُ فِيهِ السُّكُون): حتَّى لو وُقِفَ على الحركة التَّامَّة لكان خطأً، وإِنَّما كان السُّكون أَصلاً فيه لأَنَّهُ ضدُّ الابتداء، فيجب أَنْ تكون علامتُهُ ضدَّ علامة الابتداء، ولأَنَّ المقصود منهُ الاستراحة، وسقوط الحركة أَبلغ في[1] حصول الاستراحة، (وَ): قد (جَاءَ الإِشْمَامُ): فيه أَيضًا، (وَهُو الإِشَارَةُ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ سُكُونِ الحَرْفِ)[2]: إِلى حركة الحرف من غير صوت، لكن إِذا ضُمَّ الشَّفتان يُترك بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النَّفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيَعلَم أَنَّك أَردت بضمِّهما الحركة، فهو شيء تختص بإِدراكه العين دون الأُذُن، لأَنَّهُ ليس بصوت حتى يُسْمَع وإِنَّما هو تحريك عضو، فلا يدركهُ الأَعمى، واشتقاقه من الشَّمِّ[3]، كأَنَّك أَشممت الحرف رائحة الحركة بتهيئة العضو للنُطق بها، والغرض منهُ: الفرق بين ما هو متحرك في الوصل ثمَّ أُسْكِنَ للوقف، وبين ما هو ساكن في كُلِّ حال[4]، وهو من بين الحركات الثَّلاث إِنَّما يكون (فِي الضَّمِ): فقط، (وَ): جاء (الرَّوْمُ): أَيضًا (وَهُو الإِتْيَانُ بِبَعْضِ الحَرَكَةِ)[5]: فلهذا ضَعُفَ صوتها لقصر زمانها، ويسمعها القريب المصغي لأَنَّها صوت[6]، دون البعيد لأَنَّها غير تامَّة[7]، وبهذا القيد يفارق الاختلاس[8] إِذ هو: النُّطق بالحركة بصوت خَفِيٍّ

---

(١) في م٢: (من) وهو خطأ.

(٢) ينظر: التحديد ص١٧٠، والتمهيد لابن الجزري ص٧٣. وفي اللغة: هو أصل يدل على المقاربة والمداناة. (ينظر: معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٧٥، ولسان العرب١٢/ ٣٢٥).

(٣) والشَّم حس الأنف. (ينظر: المصدران السابقان).

(٤) قوله: ((لكن إِذا ضُمَّ الشَّفتان ... حال)) بنصه من الحواشي المفهمة ص١٦٢، والمنح الفكرية ص٣١٦ مع تغيير تغيير لبعض الكلمات.

(٥) بنصه من الطرازات المعلمة ص٢٤١. وعرفه الداني على أنه: ((تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، معظمها، فيُسمع لها صويت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه)) التحديد ص١٦٩.

(٦) سقط (صوت) من: ظ.

(٧) بنصه من: المنح الفكرية ص٣١٦.

(٨) وفي اللغة: هو الاختطاف والالتماع والأخذ في نُهْزَة ومخاتلة، من خلس يخلس خلسًا. (ينظر: العين١/ ٤٣٢، ومعجم مقاييس اللغة٢/ ٢٠٨، ولسان العرب٦/ ٦٥).

لا ببعض الحركة[1]، وقيل هما يشتركان في التبعيض، لكن الثَّابت من الحركة في الرَّوم أَقلُّ من المحذوف، وفي[2] الاختلاس أَكثر، وقُدِّر ذلك بثلثي الحركة، ولا يضبطه إلاَّ المشافهة، وبينهما عموم وخصوص، فالاختلاس أَعمُّ، لأَنَّهُ يتناول الحركات الثَّلاث، ولا يختص/ ١٧ظ/ بالآخر، والرَّوم أَخصُّ لأَنَّهُ إِنَّما يكون في الوقف لا في الوصل، و(في **الضَّمِ وَالكَسْرِ**): لا في الفتح، لخفة الفتحة وسرعتها في النُّطق، (**وَيمَتَنِعَانِ**): أَي: الرَّوم والإِشمام (**في هَاءِ التَّأنِيثِ وَمِيمِ الجَمْعِ وَالحَرَكَةِ العَارِضَةِ**): وإِنَّما يوقف على[3] جميع ذلك بالسُّكون، وذلك لأَنَّ الأَصل في الوقف السُّكون، وإِنَّما يجوز فيه الرَّوم والإِشمام بشروط مخصوصة، وإِذا لم توجد تلك الشُّروط لا يجوز فيه الرَّوم والإِشمام[4] أَصلاً، وإِنَّما يجوز فيه السُّكون فقط[5]، وذلك في عدة[6] مواضع:

أَولها: هاء[7] التَّأنيث، فإِنَّ تاء التَّأنيث التي تُرسم بالهاء نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨]، ٨]، و﴿نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١] لا يوقف عليها إِلاَّ بالهاء السَّاكنة، ولا يجوز فيها الرَّوم والإِشمام لأَنَّ المراد من الرَّوم والإِشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل، والهاء لَمَّا لم تكن موجودة في الوصل، لم يُتصوَّر لها الحركة، حتَّى يُحتاج إِلى بيان حركتها في الوقف بالرَّوم والإِشمام، بل الموجودة في الوصل هي التَّاء المعدومة في الوقف، وأَمَّا التي ترسم بالتَّاء نحو: ﴿رَحْمَتُ﴾ [هود: ٧٣]، و﴿نِعْمَتَ﴾ [إبراهيم: ٢٨]، فعند من يقف عليها

---

(١) وعُرف على أنه: الإسراع بالحركة إسراعا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن. (ينظر: التحديد ص٩٥، والموضح ص١٩٢).

(٢) في م٢: (وقيل).

(٣) في د٣: (في).

(٤) سقط (والأشمام) من: ظ.

(٥) في م٢: (... السُّكون فقط أي: في عدم وجود تلك الشروط).

(٦) في ع١: (أربعة).

(٧) في ظ: (تاء).

بالتَّاء[1] يجوز فيها الرَّوم والإِشمام[2]، فلهذا قال المصنِّف هاء التَّأنيث، ولم يقل تاء التَّأنيث.

وثانيها: ما كان ساكنًا في الوصل[3] نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، و﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦]، و﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ومنهُ ميم الجمع فلا يجوز فيه الرَّوم والإِشمام، لأَنَّ الرَّوم والإِشمام[4] إِنَّما يكونان في المتحرك دون السَّاكن، وأَمَّا مَنْ قرأَ ميمَ الجمع بالضَّمِّ والصِّلة في الوصل[5]، فلا يجوز على قراءته الرَّوم والإِشمام أَيضًا عند الحافظ أَبي عمرو الدَّاني[6]، وأَبي القاسم الشَّاطبي، إِذ لا حركة لها في الوصل[7]، وإِنَّما هي لأَجل واو الصِّلة، وأَجازهما مكِّيٌّ قياسًا على هاء الضَّمير وَرَدَّهُ الشَّيخ ابن الجزري في النَّشر[8].

وثالثها[9]: ما كان [متحركاً] في الوصل بحركة عارضة إِمَّا للنقل نحو[10]: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، ﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٢- ٣]، وإِمَّا لالتقاء السَّاكنين نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، و﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ومثله ميم الجمع نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤] فلا يجوز فيه الرَّوم والإِشمام، لأَنَّ الحركة إِنَّما عَرضت لساكن لقِيَهُ حالة الوصل، فلا يعتدُّ بها، لأَنَّها تزول بالوقف، لذهاب المقتضى، فلا حاجة لبيانها إِلى الرَّوم والإِشمام، ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، لأَنَّ كسرة الذَّال إِنَّما عَرضَت لأَجل إِلحاق التَّنوين، فإِذا زال التَّنوين في الوقف تعود

---

(١) سقط (بالتاء) من: ظ.

(٢) ينظر: النشر ٢/ ٩٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٩١.

(٤) سقط (لأن الروم والإشمام) من: ع٢.

(٥) وهم ابن كثير وقالون وأبو جعفر. (ينظر: النشر ١/ ٢١٤، والقواعد المقررة ص٢٧٤-٢٧٨).

(٦) ينظر: التيسير ص٢٧

(٧) في د٣، د٤، ع٢: (الأصل).

(٨) ٢/ ٩١.

(٩) ينظر: النشر ٢/ ٩١-٩٢.

(١٠) سقط (نحو) من: ظ.

الدَّال/ ١٨ و/ إلى أصلها الذي هو السُّكون، لزوال المقتضى بخلاف كسرة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وضمة: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإنَّ هذهِ الحركة وإنْ كانت لالتقاء السَّاكنين لكن السَّاكن لكونه من نفس الكلمة لا يزول في الوقف.

ورابعها[1]: ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غير منوَّن نحو: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، (**وَالْمُخْتَارُ مَنْعُهَا فِي هَاءِ الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ بَعْدَ ضَمٍّ**): نحو: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ [طه: ٥٨]، (**أَوْ**): بعد (**وَاوٍ سَاكِنَةٍ**): نحو: ﴿عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، (**أَوْ**): بعد (**كَسْرٍ**): نحو: ﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾[2] [البقرة: ٩٦]، (**أَوْ**): بعد (**يَاءٍ سَاكِنَةٍ**): نحو: ﴿لِأَبِيهِ﴾ [الأنعام: ٧٤]، (**وَ**): المختار (**جَوَازُهُمَا فِيمَا عَدَاهَا**)[3]: نحو: ﴿لَهُۥ﴾ [البقرة: ١٠٧]، و﴿عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، و﴿مِنْهُ﴾[4] [البقرة: ٦٠]، و﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ [النحل: ١٢١].

(**وَهُو**): أي: الوقف باعتبار حُسن الانتظام من جهة اللفظ والمعنى، أربعة أقسام[5]:

القسم الأوَّل: (**قَبِيحٌ إِنْ لم يَتِمَّ المَعْنَى**): بأنْ يكون على كلام غير مفيد، لتعلُّق ما بعده بما قبله لَفظًا ومعنى، مثل أنْ يوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى المبتدأ دون الخبر، وعلى الموصول دون الصِّلة، وعلى الرَّافع دون المرفوع، وعلى المرفوع دون الرَّافع،

---

(١) ينظر: النشر ٢/ ٩١-٩٢.

(٢) سقط (بعد كسرٍ نحو: ﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾) من: ع١.

(٣) ما كتب عن الروم والاختلاس، وعن الحالات التي يمتنع فيها الروم والإشمام منقول بتصرف من الحواشي المفهمة ص١٦١ وما بعدها، والمنح الفكرية ص٣١٧ وما بعدها.

(٤) سقط (منه) من: د٣.

(٥) ينظر: التحديد ص١٧٤، والتمهيد لابن الجزري ص١٧٧، الحواشي الأزهرية ص٩٥، وتحفة الطالبين ص٦٠، وجهد المقل ص٢٥٠.

وعلى النَّاصب دون المنصوب، وعلى المنصوب دون النَّاصب، وغير ذلك مِمَّا لم يتم المعنى، لتعلق ما بعده بما قبله لَفظًا ومعنى، كالوقف على بسم، من: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، وعلى الحمد، من: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وعلى مالك، أو على يوم[1]، من: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وحكْمُهُ أَنْ لا يُوقف عليه أَصلاً، **(إِلا أَنْ يُضْطَرَّ)**: إلى ذلك كانقطاع النَّفس ونحوه من تعليم وامتحان، فحينئذ يجوز الوقف على أي كلمة كانت، وإِنْ لم يتم المعنى، لكن يجب الابتداء من الكلمة التي وُقِف عليها، وقد يكون بين القارئ والمقرِئ وقف اختبار وامتحان، ويقال له أَيضًا وقف تعريف واضطرار لإِتمام المعنى، بل لتعليم القارئ وامتحانه كيف يقف إِذا اضطُرَّ، لأَنَّه قد يضطر إِلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف، وقول الأَئِمة لا يجوز الوقف على كذا، إِنَّما يريدون به الوقف الاختياري الذي يَحسُن في القراءة ويقع في التِّلاوة حال الاختيار، ولا يُريدون به كونه حرامًا، أَو مكروهاً، إِذ ليس في القرآن من وقفٍ واجب بحيثُ لو لم يقف القارئُ عليه يأَثم، ولا من وقف حرام بحيث إِنْ وقَفَ عليه القارئُ يأَثم[2][3]، لأَنَّ الوقف والوصل لا يدلان على معنى حتَّى يختل بذهابهما، إِلاَّ أَنْ يكون لذلك الوقف والوصل سبب يستدعي تحريمه، كأَنْ يقصد القارئُ ترك الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١١]، ويصل إِليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] ويقف هنا، وكأَنْ يتعمَّد الوقف/ ١٨ظ/ على: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وعلى: ﴿إِنِّى كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وأَمثال ذلك من غير ضرورة، فحينئذ يَحْرُمُ، إِذ لا يصدر هذا التعمُّد والقصد من المسلم الواقف على المعنى، وأَمَّا غير الواقف على

---

(١) سقط (أو على يوم) من: ع١ .

(٢) سقط (ولا من وقف حرام بحيث إِنْ وقَف عليه القارئُ يأَثم) من: م٢ .

(٣) قال بن الجزري (المقدمة ص٤٤):

وَلَيسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ ... وَلاَ حَرَامٌ غَيرَ مَالَهُ سَبَبْ

المعنى[1] ففي الأَمر سَعَةٌ عليه، إذ لا يُتصوَّر منه التعمد، لكن الأَحسن لهُ الاحتياط في أمثال ذلك حذرًا عن مجرَّد الإيهام .

(وَ): **القسم الثَّاني** من الوقف: (**حَسَنٌ إِنْ تمَّ**): المعنى، (**وَتَعَلَّقَ**): ما وُقِف عليه (**بِمَا بَعْدَهُ لَفْظًا**): بأَنْ يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإِعراب، مثل أَنْ يكون صفة، أَو معطوفًا، لكن بشرط أَنْ يكون ما قبله بحيث يُحْسَنُ السُّكوت عليه، كالوقف على: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، وعلى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وما أَشبه ذلك، لأنَّ المعنى يفهم من ذلك من غير احتياجه إِلى ما بعده، وإِنْ [كان] ما بعده محتاجًا إِليهِ من جهة الإِعراب، وإِذا كان لهذا الوقف وللوقف الاضطراري تعلُّق بما بعدهما من جهة اللفظ يُبتدأُ بما قبلهما، (**فَلا يُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُمَا، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ**): ما وُقف عليه (**رَأْسَ آيةٍ**): فحينئذ يُبتدأُ بما بعده، فهذا اختيار أَكثر[2] أَهل الأَداء لما رُوِي عن أُم سَلَمَة أَنَّ النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام[3] كان إِذا قرأَ قطَّعَ قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ثمَّ يقف، ثمَّ يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثمَّ يقف، ثمَّ يقول: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ثمَّ يقف، وهذا حديث حسن رواه المشايخ المُحدِّثون[4]، ومن العلماء مَنْ عدَّ ذلك سُنَّة، وقال هو الأَفضل وإِنْ تعلق بما بعده، واختاره البَيهَقِيُّ[5] وغيره، وقالوا: واتِّباع هدي رسول الله وسنَّتِهِ أَولى، والمراد إِذا لم يتعلق ما بعده بما قبله تعلقًا

---

(١) سقط (وأَمَّا غير الواقف على المعنى) من: م٢ .

(٢) سقط (أكثر) من: ع٢ .

(٣) في ع٢: (عليه السلام) .

(٤) ينظر: سنن أبي داود٤/ ٦٥، وسنن ابن ماجة١/ ٣١٢ .

(٥) هو الإمام شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، حافظ جليل، وفقيه أصولي كبير، صاحب السنن وغيرها، توفي رحمه الله تعالى بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربع مائة . (ينظر: طبقات الشافعية٤/ ٨ ، وسير أعلام النبلاء٣٥/ ١٤٥) .

ظاهرًا لا يصحُّ[1] المعنى بدونه، كقوله تعالى في سورة البقرة[2]:﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾، فإنَّ تتفكرون رأس آية، لكن لا يُحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه بما قبله تعلُّقًا لا يصحُّ المعنى بدونه، ويُعلم من هذا أنَّ ما يفعله جهلة القرَّاء من الوقف على غير، من: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعلى الذين، من: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وعلى مِن، في: ﴿مِن شَرِّ﴾ [الفلق: ٢] دون الوقف على ما قبل هذهِ المذكورات استدلالاً بِرَقَمِ السَّجاوندي[3] على ما قبلها بِحَرْفِ {لا}[4] وقفٌ قبيحٌ ليس له وجه، لأَنَّ الوقف على رأس الآية سُنَّة، فلا يَمنعك عنها رَقْمُ الآخرين[5]، بحيثُ يفضي إلى الوقف القَبيح بوقوع الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه، وبين الموصول وصلته، وبين حرف الجرِّ/ ١٩ و/ ومجروره، مع ترك العمل بالسُّنَّة، وأقبح من ذلك الوقف على حِكاية قول الكفار، ثُمَّ الابتداء بِقولهم[6]، كالوقف على قولهِ تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا﴾ في موضعين من سورة المائدة[7]، ثمَّ الابتداء بما بعده، وهو في موضع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: ١٧]، وفي موضع آخر[8]:﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، ٧٣]، وكالوقف على قولهِ تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ في سورة المائدة[9]، وفي سورة التَّوبة[1]،

---

(١) في م٢: (لا يقبح).

(٢) الآية: ٢١٩-٢٢٠.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي المقرئ، المفسر، النحوي، له تفسير حسن للقرآن، وكتاب علل القراءات في مجلدات، والوقف والابتداء في مجلد كبير يدل على تبحره، توفي رحمه الله تعالى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة. (ينظر: طبقات المفسرين١/ ٢٧٤، والأعلام٦/ ١٧٩).

(٤) والمراد بـ(لا) هنا علامة الوقف والابتداء في رسم المصحف.

(٥) في نسخة الأصل: (الأخيرين) وهو خطأ.

(٦) في د٣، د٤: (بمقولهم).

(٧) الآية: ١٧.

(٨) سقط (آخر) من: ع٢.

(٩) الآية: ٦٤.

ثمَّ الابتداء بِما بعده، وهو في سورة المائدة: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وفي سورة التَّوبة: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، لاستحالة المعنى بفصل ذلك عَمَّا قبله، ومثله في القبح الوقف على قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ [المنافقون: ٦]، و﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨]، ومَا أَشبه ذلك لفساد المعنى بفصل ذلك عَمَّا بعده، ومَن انقطع نَفَسُهُ ووقف على ذلك وجب عليه أَنْ يرجع إِلى ما قبله، ويصل الكلام بعضَهُ ببعض، فإِنْ لم يفعل يكون آثمًا، لأَنَّ ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تَعمَّده أَحَدٌ لخرج بهِ عن دين الإِسلام، لكونهِ افتراء على الله [تعالى] وجهلاً به، ومن ثمَّة[2] اشترط كثيرٌ من أَئِمة القراء على المجيزين أَنْ لا يجيزوا أَحدًا إِلاَّ بعد إِتقانه معرفة الوقف والابتداء، وقد جاء عن عليٍّ رضي الله عنه في قولهِ تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، أَنَّه قال: ((التَّرتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف))[3].

(وَ): **القسم الثَّالث** من الوقف: (**كَافِ إِنْ**): تَمَّ المعنى، و(**تَعَلَّقَ**): بما بعده (**مَعْنًى فَقَطْ**): كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وعلى قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وعلى قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] إِلى غير ذلك.

(وَ): **القسم الرَّابع** (**تَامٌّ إِنْ**): تَمَّ المعنى، و(**لَمْ يَتَعَلَّقْ**): بما بعده أَصلاً، لا لَفظًا ولا معنى، وهذا الوقف كثيرًا ما يكون في الفواصل، ورؤوس الآي، كقولهِ تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، وغير ذلك من الآيات التي يَتِمُّ المعنى عندها، وقد يكون هذا الوقف قبل انقضاء الفاصلة، كقولهِ تعالى حكايةً:

---

(١) الآية: ٣٠.

(٢) في م١، ع٢: (ثمَّ).

(٣) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص٥٢-٦٠.

﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، هنا تمَّ كلام بلقيس، ورأس الآية قولُهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة كقولهِ تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِ﴾ [الصافات: ١٣٧ - ١٣٨]، رأس الآية: مصبحين، والتَّمام: بالليل، لأنَّه معطوف عليه من جهة المعنى، إذِ المعنى: إنَّكم لتمرُّون عليهم في الصُّبح والليل،/ ١٩ظ/ وإذا لم يكن لهذا الوقف وللوقف الكافي تعلُّق بما بعدهما من جهة اللفظ (فَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُمَا): ولا يبتدأُ بما قبلهما على عكس ما كان في الوقف الحسن والاضطراري، ولله درُّ المصنِّف حيث سعى في ضبط أحوال الوقف بعبارة يسيرة مفيدة لِمَعَانٍ كثيرة، مع كون الوقوف عليها غير عسيرة.

(السَّكْتُ: قَطْعُهُ): أي: قطع الصَّوت (بِلا تَنَفُّسٍ)[1]: وبهذا القيد يفارق الوقف كما وقفت عليه، (وَحُكْمُهُ حُكْمُ الوَقْفِ): في كونه تارة للاستراحة، وتارة لدفع[2] الالتباس، قيل: لو سَكَتَّ عن هذا لصح السُّكوت عليه جدلاً، ولأَمِنَ من الالتباس، لأَنَّ المتبادر من [هذا] الحكم ما يصير إليه الحرف حين السَّكت عليه، ففي هذا الحكم السَّكتُ يخالف الوقف، مثل سَكْتِ حمزة على: ﴿شَيۡـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] بالتَّنوين من غير إبداله أَلفًا[3]، والوقف خِلاف ذلك، وإِنْ كان في رِواية حَفْصٍ[4] عن عاصم السَّكت على: ﴿عِوَجَا﴾ في سورة الكهف[5] بإبداله أَلِفًا[6] فتأَمَّل.

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن١/ ٢٩٩، وجهد المقل ص٢٤٧.

(٢) في ب، د٢، د٣: (لرفع).

(٣) ينظر: التيسير ص٦٢.

(٤) هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسديّ مولاهم الكوفي، كان ربيباً لعاصم، وروى عنه القراءة عرضًا وسماعًا، توفي رحمه الله تعالى سنة ثمانين ومائة للهجرة. (ينظر: معجم الأدباء٤/ ١٢٧، ومعرفة القراء١/ ٢٨٧، وغاية النهاية١/ ٢٥٤).

(٥) الآية ١.

(٦) ينظر: النشر١/ ٣٢٩.

قال الشَّيخ ابن الجزري في النَّشر: ((الصحيح أَنَّهُ مقيد بالسَّماع والنَّقل، فلا يجوز إلاَّ فيما صحَّت الرِّواية فيه لمعنى مقصود بذاته ... وقيل: يجوز في رؤوس الآي مُطلقًا حالة الوصلِ لقصد البيان))[1]، وحَمَلَ بعضهم الحديث الواردَ عن أُمِّ سَلَمَة[2] على هذا، واختاره المصنِّف أيضًا، فلذلك قال: (**وَجَاءَ فِي رُؤُوسِ الآيِ مُطْلَقًا وَفِي غَيرِهَا سَمَاعًا**): أي: مسموعٌ مرويٌّ (**عَنْ حَفْصٍ**): في أحد وجهيه (**فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ**[3]):

أَحدُها: قولهِ تعالى في سُورة الكهف[4]:﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ ، فإِنَّ السَّكْتَّ ههنا لبيان أَنَّ ما بعدهُ وهو قوله تعالى: ﴿ قَيِّمًا ﴾ [الكهف: ٢]، ليس مُتَّصِلاً بما قبله، بل هو منصوب بفعل مُضمَرٍ أعني {أنزله} .

وثانيها: قوله تعالى في سورة يس[5]:﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ ، فإِنَّ السَّكْتَ ههنا لبيان أَنَّ كلامَ الكفارِ قد انقضى، وما بعده وهو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ٥٢]، ليس من كلامهم، بل هو من كلام الملائكة أو المؤمنين .

وثالثها: [قوله تعالى][6] في سورة القيامة: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾ [القيامة: ٢٧] .

ورابعها: قوله تعالى في سورة المطفِّفين: ﴿ كَلَّا بَلْۜ رَانَ ﴾ [المطففين: ١٤]، فإِنَّ السَّكْتَّ على: {مَنْ} في الأَوَّل، وعلى: {بل} في الثَّاني، لبيان أَنَّ كلاً منهما مع ما بعده ليس بكلمة

---

(١) ١/ ١٩٢ .

(٢) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطِّعُ قراءته آية آية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثمَّ يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ثمَّ يقف)) . وقد تقدم تخريجه .

(٣) الكشف٢/ ٥٥ـ٥٦، التيسير ص١١٥ـ١١٦ .

(٤) الآية: ١ .

(٥) الآية: ٥٢ .

(٦) سقطت عبارة: (قوله تعالى) من: ظ .

واحدة، بل كلاً منهما مع ما بعده كلمتان، إذ عند الوصل وعدم السَّكْت/ ٢٠و/ يدغم النُّون واللاَّم في الرَّاء التي بعدهما، فيُتَوَهَّم أَنَّ كلاً منهما مع ما بعده كلمة واحدة على صيغة: فعَّال، (**وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ[1] عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ[2]، وَعَنْ حَمْزَةَ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ[3]**): منفصلاً كان السَّاكن أَو متصلاً نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وشيءٌ ممَّا ذُكِرَ لم يكن لازمًا على المصنِّف بيانه، لأَنَّ موضعه علم الخلاف، لكِنَّه تبرَّع تفضلاً منه وتكرمًا.

---

(١) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، قرأ القرآن على أبي هريرة وابن عباس ومولاه عبد الله بن عياش، وصلَّى بابن عمر، وروى عنه القراءة نافع المدني، وقد اختلفوا في سنة وفاته، فقيل: توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: ثمان وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثلاثين ومائة للهجرة، وقيل غير ذلك. (ينظر: وفيات الأعيان٦/ ٢٧٥-٢٧٦، ومعرفة القراء١/ ١٧٢، وغاية النهاية٢/ ٣٨٢).

(٢) ينظر: المستنير٢/ ١٣، والنشر١/ ٣٢٩.

(٣) ينظر: القواعد المقررة ص٣٠٤.

بَابٌ فِي كَيفِيَةِ التِّلاوَةِ

ثُمَّ زاد في التَّفضُّل والتَّكرُّم، وشَرَعَ في بيان كَيفيَّة القراءة فقال: (كَيفِيَّةُ التِّلاوَةِ): لها حالات (ثَلاثٌ):

أَحدُها: (التَّحْقِيقُ): وهو عند الجمهور بمعنى التَّرتيل، ولهذا فسَّره به فقال: (أَي: تَرْتِيلٌ): وفرَّق بعضهم بينهما بأَنَّ التَّحقيق: يكون للرياضة، والتَّعليم، والتِّمرين، على أَنَّه مِن: حقَّقْتُ الشيء تحقيقًا، إِذا بَلَغْتُ حقيقتَه، وهو عبارة عندهم عن إِعطاء كلِّ حرف حقه من غير زيادة ولا نُقصان، والتَّرتيل يكون للتدبُّر والتَّفكر، على أَنَّهُ من: رَتَّلَ فُلانٌ كلامَهُ إِذا أَتْبَعَ بعضه بعضًا على مُكْثٍ وتفَهُّمٍ من غير عجلة، فكلُّ تحقيقٍ ترتيل، من غير عكس[1].

(وَ): ثانيها:(تَدْوِيرٌ أَي: تَوَسُّطٌ)[2]: بين التَّحقيق الذي مَرَّ، والحدر الذي هو قوله.

(وَ): ثالثها: (حَدْرٌ أَي: إِسْرَاعٌ)[3]: وهو عندهم عبارة عن إِدراج القراءة وتخفيفها بالقصر، والتَّسكين، والاختلاس، والبدل، والإِدغام الكبير، ونحو ذلك مِمَّا

---

(١) ينظر: التحديد ص٧٠ وما بعدها، والتمهيد لابن الجزري ص٦١.

(٢) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٣٥، والمنح الفكرية ص١١٩.

(٣) ينظر: لسان العرب٤/ ١٧٢.

صحَّت بهِ الرواية[1]، وهو إنَّما يُستعمَل مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثير الحسنات إذا كان للقارئ بكلِّ حرف عشر حسنات[2][3]، لا بإدماج الحروف ومحقها وإزالتها عن مخارجها كما نبَّهَ عليه المصنِّف بقوله: (**وَلْيَتَحَفَّظْ فِي الأَوَّلِ**): الذي هو التَّحقيق، (**عَنِ التَّمْطِيطِ**): بالمبالغة في الغُنَّات، وتوليد الحروف من الحركات، وتحريك السَّواكن، وتكرير الرَّاءات، (**وَفِي الأَخِيرِ**): الذي هو الحدر، (**عَنِ الإِدْمَاجِ**): في الحروف ومَحْقِها، (**فَإِنَّ القِرَاءَةَ**): كما قيل: (**بِمَنْزِلَةِ البَيَاضِ إِنْ قَلَّ**): بالإدماج (**صَارَ سُمْرَةً، وَإِنْ زَادَ**): بالمبالغة المذكورة (**صَارَ بَرَصًا**): قال إمام المحقِّقين حمزة الكوفي لبعض مَن سمعه يبالغ في ذلك: ((أَمَا عَلِمتَ أَنَّ ما كان فوق الجُعُودَة[4] فهو قَطَطٌ[5]، وما كان فوق البياض فهو بَرَصٌ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة))[6]، (**وَالكُلُّ**): من هذه الحالات/ ٢٠ظ/ الثَّلاث المعرَّاة عن التَّمطيط والإدماج (**جَائِزٌ وَ**): لكنْ من بينها: (**التَّدْوِيرُ مُخْتَارٌ**): بقضيَّة كون خير الأُمور أَوساطُها[7].

---

(١) وعرَّفه الداني على أنَّه: ((سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف)) التحديد ص٧١، وقال عنه عبد الوهاب القرطبي: ((هو القراءة السهلة السمحة الرتلة العذبة الألفاظ اللطيفة المأخذ)) الموضح ص٢١٣، وقال العطار في تعريفه: ((وحدر القراءة حطُّها عن التحقيق والترديد والترجيع والترسل والتقطيع)) التمهيد ص١٨٥، أمَّا ابن الجزري فقد قال: ((سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف)) التمهيد ص٦٢.

(٢) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٦٩.

(٣) روى الترمذي في سننه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: ((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول آلم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف)) ٥/ ١٧٥.

(٤) من جَعْد وهو تقبُّض في الشيء، يقال: شعر جعد وهو خلاف السَّبْط. (ينظر: العين١/ ٢٤٤، ومعجم مقاييس اللغة١/ ٤٦٢، ولسان العرب٣/ ١٢١).

(٥) هو الشَّعَرُ الذي ينزوي وكأنه قُطَّ قطًّا أي: قطع قطعًا، كشعر الزنجي الذي يكون شديد الجعودة. (ينظر: معجم مقاييس اللغة٥/ ١٢، ولسان العرب٧/ ٣٨٠).

(٦) ينظر: التحديد ص٨٨، والتمهيد للعطار ص١٣٠ وما بعدها.

(٧) في د٤، م٢، ع٢: (أوسطها).

واختلفوا في أَنَّ الأَفضل هل هو التَّرتيل مع قِلَّة القراءة، أَو السَّرعة مع كثرتها؟ فذهب البعض إِلى الثَّاني استدلالاً بحديث ابن مسعود رضي الله عنه[1] عن رسول الله عليه الصلاة والسلام[2]: ((مَنْ قرأَ حرفًا من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أَمثالها)) وفي رواية: ((فله بكل حرف عشر حسنات))[3]، قال الشَّيخ ابن الجزري: ((والصَّحيح، بل الصَّواب ما عليه معظم السَّلف والخلف، [وهو] أَنَّ التَّرتيل والتَّدوير[4] مع قلَّة القراءة أَفضلُ من السَّرعةِ مع كثرتها لأَنَّ المقصود من القرآن[5] فَهْمُهُ، فَهْمُهُ، والفقه فيه، والعمل به، وتلاوتُهُ، وحفظُهُ وسيلةٌ إِلى فَهم معانيه، وقد جاء ذلك منصوصًا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما[6]، وسُئِلَ مجاهد[7] عن رجلين: قرأَ أَحدهما البقرة[8]، والآخر البقرة وآل عمران في الصَّلاة وركوعهما وسجودهما واحد واحد أَيُّهما أَفضل؟ فقال: الذي قرأَ البقرة وحدها أَفضل))[9].

ثمَّ نَقَلَ الشَّيخ ابن الجزري عن بعض الأَئِمة: ((إِنَّ] ثواب التَّرتيل والتَّدبُّر أَجلُّ وأَرفع قدرًا، وإِنْ كان [ثواب] كثرة القراءة أَكثر عددًا، فالأَوَّل كمن تصدَّق بجوهرة عظيمة، أو أَعتق عبدًا قيمتُهُ نفيسة جدًا، والثَّاني كمن تصدَّق بعدد كثيرٍ من الدَّراهم،

---

(١) سقطت عبارة: (رضي الله عنه) من: ظ، م١ .

(٢) في ع١، ع٢: (النبي عليه السلام) .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه٥/ ١٧٥، وسعيد بن منصور في سننه١/ ١٧، وابن أبي شيبة في مصنفه٦/ ١١٨ .

(٤) في د٤، ع٢: (والتدبر) .

(٥) في د٣: (القراءة) .

(٦) سقطت عبارة (رضي الله عنهما) من: م١، ع٢ .

(٧) هو مجاهد بن جبر، أحد أعلام التابعين، والأئمة المفسرين، قرأ على عبد الله بن السائب، وعبد الله ابن عباس، وأخذ عنه القراءة عرضًا ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو بن العلاء، توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث ومائة . (ينظر: معرفة القراء١/ ٦٦ ، وغاية النهاية٢/ ٤٠) .

(٨) في ب: (البقرة وحدها)، وسقط بعض كلام مجاهد من: د٢ .

(٩) النشر١/ ١٦٥-١٦٦ .

أو أعتق عددًا من العبيد قيمتهم رخيصة[1]، قال الإمام الغزالي[2] ما معناه: إنَّ التَّرتيل مُستحَبٌّ[3] للعجمي الذي لا يفهم معنى القرآن، لأَنَّ ذلك أقرب إلى التَّوقير والاحترام، وأشدُّ تأثيرًا من الهذرمة والاستعجال))[4]، فاستحباب التَّرتيل ليس بمجرَّد التَّدبُّر والإمعان، بل له وللتَّوقير والاحترام.

وأمَّا الجهر والإسرار فكلاهما جائِزان منقولانِ عن النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام[5][6]، وأيُّهما اقترن بنيَّةٍ صالحة كان أولى، [ولكن عند عدم خلوص النية من الرياء كان الإسرار أولى].

وأمَّا القراءة بالأَنغام فإنْ كانت بأَلحان العرب فَحَسَن، وإنْ كانت بأَلحان أهل[7] الفسق والأَنغام المستفادة من الموسيقى، فإنْ كانت مع المحافظة على صحةِ الأَلفاظ فمكروهة وإلاَّ فحرام، لِمَا رُوِيَ في سُنَنِ[8] النَّسائِي[9]، والموطأ عن حُذيفة عن النَّبي عليه

---

(١) في د٤: (أو أعتق عبدًا من العبيد قيمته رخيصة).

(٢) هو الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، بالتشديد نسبةً إلى صناعة الغزل والتخفيف نسبةً إلى بلدة غزالة، ولد بطوس سنة خمسين وأربع مائة، وتوفي رحمه الله تعالى سنة خمس وخمس مائة للهجرة. (ينظر: سير أعلام النبلاء٣٧/ ٣٠٢، وطبقات الشافعية٦/ ٩٢، والأعلام٧/ ٢٢).

(٣) في ع٢: (مستحسن).

(٤) النشر١/ ١٦٦.

(٥) في ع٢: (عليه السلام).

(٦) روى أبو داوود١/ ٤٢٣، والترمذي٢/ ٣٠٩، وابن حبان في صحيحه٣/ ٦ عن أبي قتادة: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة فإذا هو بأبي بكر يصلي يخفض من صوته، قال: ومر بعمر بن الخطاب وهو يصلي رافعاً صوته، قال: فلما اجتمعا عند النبي صلى الله عليه وسلم، قال لأبي بكر: يا أبا بكر مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك، قال: قد أسمعتُ من ناجيتُ يا رسول الله، قال وقال لعمر: مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك قال فقال: يا رسول الله أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان)).

(٧) سقط (أهل) من: ع٢.

(٨) في د٤: (أبي داود والنسائي).

(٩) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، صاحب السنن، سمع من الإمام اسحق اسحق بن راهويه وغيره، توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وثلاث مائة. (ينظر: سير أعلام النبلاء٢٧/ ١٣٢، وطبقات الشافعية٣/ ١٤).

عليه الصَّلاة والسَّلام أَنَّه[1] قال: ((اقرؤوا القرآن بلحونِ العرب، وإِيَّاكم ولحون أَهل الفسق والكبائِر، وفي رِواية: أَهل العِشق[2] والكِتَابين[3]، فإِنَّه سيجيء أَقوام من بعدي يُرَجِّعُون القرآن ترجيع الغناء والرَّهبانية/ ٢١و/ والنَّوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم))[4]، والمراد من أَلحان العرب القراءة بالطَّبع كما كانوا يفعلون، والمراد من أَلحان أَهل الفسق الأَنغام المستفادة من الموسيقى، والأَمر **الأَوَّل**: محمولٌ على النَّدب، **والثَّاني**: أَعني التَّحذير إِنْ حَصَلَ معهُ المحافظة على صحة الأَلفاظ فعلى الكراهة، وإِلاَّ فعلى التَّحريم[5]، والمراد من القوم الذين لا يجاوز القرآن حناجرهم الذين لا يتدبَّرونه، ولا يعملون به[6].

---

(١) سقط (أنه) من: ع٢ .

(٢) في د٣: (الفسق) .

(٣) أي: اليهود والنصارى .

(٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط٨/ ١٠٨، وقال الذهبي في ميزان الإعتدال٢/ ٣١٣: ((والخبر منكر))، وذلك لتفرد بقية بن الوليد به عن الحصين بن مالك الفزاري، وهو يدلس عن الضعفاء . (ينظر: العلل المتناهية لابن الجوزي١/ ٥٥، ولسان الميزان٢/ ٣١٩، وفيض القدير٢/ ٨٤) .

(٥) ينظر: الأنجم الزواهر ص٢٣ .

(٦) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٧١ مع إضافة بعض الكلمات . وانظر: التمهيد لابن الجزري ص٥٥، وبدع القراء القراء ص١٠، والبيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان ص١٣ وما بعدها .

تنبيهات

اعلم أَنَّ لفظ التَّنبيه إِنَّما يُستعمل فيما يكون الحكم المذكور[1] بعدهُ بديهيًّا، أَو معلومًا من الكلام السَّابق، وههنا لَمَّا كانت الأَحكام الآتية معلومة مما سبق أَطلق عليها التَّنبيهات، فكأَنَّه قيل: تنبَّه أَيُّها الطَّالب الصَّادق عن غفلتك، فاستمع لِمَا يُتلى عليك من الأَحكام التي كانت معلومة مما أُلقي إِليك، فإِنَّ النَّاس في ذلك بين مُحْسنٍ مأَجور، ومُسيءٍ آثمٍ أَو معذور، فانظر ممَّن أَنت، فإِنْ كُنْتَ مِمَّن هو مجوِّدٌ مُحسِن، فاشكر اللهَ تعالى فإِنَّك مأَجور، وإِنْ كُنْتَ ممَّن هو مستغنٍ بِنفسهِ، مُستبدٌّ برأيه، مُتَّكِلٍ على ما أَلِفَهُ من حفظهِ، مستكبرٍ عن الرَّجوع إِلى عالم يوقفه على تصحيح لَفظه، فلا شكَّ أَنَّك مُقصِّرٌ مغرور، ومُسيء آثم غير[2] معذور، فأَمَّا[3] إِنْ كُنْتَ ممن لا يطاوعُهُ اللسان، أَو لا يجد من يهديه إِلى الصَّواب بالبيان، فاعلم أَنَّ الله [تعالى] لا يكلفُ نَفْسًا إِلاَّ وسعها[4]، لكن يجب عليك[5] أَنْ تجتهد جهدك لعلَّ الله يحدث بعد ذلك أَمرًا، فإِنَّ العمل بالتَّجويدِ فرضٌ لازمٌ[6] لكُلِّ مَنْ يقرأ القرآن لا سيَّما في الصَّلاة، لأَنَّهُ تعالى أَنْزَلَ القرآنَ بالتَّجويد

---

(١) سقط (الحكم) من: ع٢ .

(٢) سقط (غير) من: د٤ .

(٣) سقط (فأما) من: ب .

(٤) ما ذُكر من جمل وعبارات منقول بحروفها من كتاب النشر ١/ ١٦٧ .

(٥) سقط (عليك) من: ع٢ .

(٦) في ع١: (فرض عين لازم) .

حيث قال: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[الفرقان: ٣٢]، أي: أنزلناه بالتَّرتيل وهو التَّجويد[1][2]، إذ سُئِل علي رضيَ الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، فقال: ((التَّرتيل هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف))[3]، فإذا كان التَّجويد فرضًا فيه يكون ما ينافيهِ وهو اللحن حرامًا فيه، كما قال الإمام البزازي[4][5]: ((اللحن فيه حرامٌ بلا خلاف، قال قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]))[6].

ثُمَّ اللحن يأتي في لغة العرب على معان[7]، والمراد بهِ ههنا الخطأ والميل عن[8] الصَّواب، وهو جليٌّ وخفيٌّ، ولكلِّ واحدٍ منهما حدٌّ يخصُّهُ، وحقيقةٌ يمتاز بها عن صاحبه، فأَمَّا الجليُّ: فهو خطأٌ يطرأُ على الألفاظ فيخلُّ بالمعنى والعُرْف، وأَمَّا الخفيُّ:/ ٢١ظ/ فلا يُخِلُّ بالمعنى وإِنَّما يُخِلُّ بالعرفِ[9]، بيانُ ذلك أَنَّ اللحن الجليَّ يُخِلُّ إخلالاً ظاهرًا يشتركُ في معرفته علماءُ القراءة وغيرهم، إذ هو تغييرُ كلِّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم إلى إعراب غيرهِ، أو تحريفُ المبنى[10] عمَّا قُسِمَ له من الحركة والسكون، أو تبديلُ حرف، أو نقصُه، أو زيادته، واللحنُ الخفيُّ لا يُخِلُّ

---

(١) سقط (التجويد) من: ع٢ .

(٢) ينظر: تفسير أبي السعود٦/ ٢١٦، وروح المعاني١٩/ ١٥ .

(٣) ينظر: التمهيد لابن الجزري ص٦٠، والحواشي المفهمة ص٦٤ .

(٤) هو الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري - وقيل الكردي - الخوارزمي الشهير بالبزازي، وابن البزازي، فقيه حنفي كبير، صاحب المؤلفات الكثيرة كالجامع الوجيز، وآداب القضاء، توفي سنة سبع وعشرين وثمان مائة للهجرة . (ينظر: الأعلام٧/ ٤٥ ، ومعجم المؤلفين٣/ ١٧٧) .

(٥) سقط (كما قال الإمام البزازي) من: د٢ .

(٦) ذُكِر هذا النص في الفتاوى البزازية، وقد تعذر علينا الحصول على المصدر .

(٧) ينظر: لسان العرب١٣/ ٣٧٩، والتمهيد لابن الجزري ص٧٥ .

(٨) في ب: (على) .

(٩) بنصه من: الحواشي المفهمة ص٦٥ .

(١٠) في د٤: (المنهي) وهو تحريف .

إخلالاً ظاهراً بل إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة، إذ هو مثل: تكرير الراءات، وتطنين النُّونات، وتغليظ اللامات وتسمينها وتشويبها الغُنَّة، وغير ذلك من تَرك الإدغام والإخفاء والإظهار والإقلاب والتَّفخيم والتَّرقيق والمدِّ الفرعي اللازم أو الواجب، فإنَّ ذلك كله وإنْ لم يُخِلَّ بالمعنى - بل إنَّما يُخِلُّ باللفظ لفساد رونقه وذهاب حُسنِه[1] - لكنَّه يخلُّ بالفصاحة ويورثُ القباحةَ، ولا قائل بعدم فصاحة القرآن من أَهل الإيمان، ومن أَجل ذلك حُرِّمَتْ هذهِ التَّغييرات[2].

وشَرَع المصنِّف في بيان كلا اللحنين والتَّحذير عنهما، سائقًا كلامه على ترتيب حروف الهجاء فقال: (**لِيَتَحَفَّظ عَنْ تَلَفُّظِ الهَمْزَاتِ المُحَقَّقَةِ بِالتَّسْهِيلِ**): أي: بجعلها بين بين، (**وَ**): عن (**حَذْفِهَا**): وإعدامها (**عِنْدَ سُرْعَةِ القِرَاءَةِ**): (**وَ**): عن (**تَفْخِيمِهَا قَبْلَ**): الحرف[3] (**المُفَخَّمِ**): يعني أَنَّ الهمزة لِمَا فيها من الشَّدة والجهر يلزم بيانها، لا سيَّما إذا جاء بعدها حرف يجانسها ويقارنها[4] في المخرج نحو: ﴿**أَعُوذُ**﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿ **ٱهۡدِنَا**﴾ [الفاتحة: ٦]، ولكن يجب التَّحفُّظ عن تفخيمها مطلقًا، وإنْ وقع بعدها حرف مُفخَّم، سواءٌ كان ذلك الحرف المفخَّم حرف استعلاء نحو: ﴿**ٱلطَّلَٰقَ**﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿**ٱصۡطَفَىٰ**﴾ [البقرة: ١٣٢]، أَو اللامَ المفخَّمَ نحو: ﴿**ٱللَّهُ**﴾ [البقرة: ٧]، ﴿**ٱللَّهُمَّ**﴾ [المائدة: ١١٤]، أَو الرَّاءَ نحو[5]: ﴿**أَرَءَيۡتَ**﴾ [الكهف: ٦٣].

---

(١) ما أورده الشارح رحمه الله تعالى من جمل وعبارات آنفًا نُصَّ عليها في التمهيد لابن الجزري ص٧٦ وما بعدها، والحواشي المفهمة ص٦٥-٦٦.

(٢) في ظ: (التعبيرات) وهو تصحيف.

(٣) في د٤: (تلك).

(٤) سقط (الحرف) من: ظ.

(٥) في ظ، ع١: (ويقاربها).

(٦) وكتاب الرعاية لمكي القيسي مشحون بالتنبيه على تصحيح التلفظ بالهمزات. ينظر: الصفحة ١١٩ وما بعدها.

(وَ): ليتحفَّظ أيضًا (عَنْ تَفْخِيمِ الأَلِفَاتِ المُرَقَّقَةِ): وهي التي تقع بعد الحروف المرققة، فإنَّ الأَلِف وإنْ كانت من الحروف المستفلة، لكنَّها لاحتياجها إلى ما قبلها وعدم استقلالها تتبع ما قبلها في التَّرقيق والتَّفخيم، فالأَلِفات إذا وقعت بعد الحروف المرققة يلزم ترقيقُها، ويجب التَّحفُّظ عن تفخيمها (وَ): تفخيم (مَا قَبْلَهَا): نحو: ﴿مَٰلِكِ﴾[الفاتحة: ٤]، و﴿ءَامَنَ﴾[البقرة:١٣]، و﴿جَآءَ﴾[النساء:٤٣]، و﴿تَابَ﴾[المائدة: ٣٩] وغيرها، فمن أراد أَنْ يعرفَ مرتبة ترقيق[1] الأَلِفات الواقعة بعد المستفلة، فليتلفَّظ[2] بميم: ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وباء: ﴿بَشَرًا﴾ [هود: ٢٧]، وهمزة: ﴿أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، وجيم: ﴿جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ثمَّ لْيُشبع فتحها على حال ترقيقها فيتولَّد منه أَلِفٌ فَلْيرقِّقها موافقة لترقيق/ ٢٢و/ فتحة ما قبلها مستقيمة من غير تعويج، وليُفهم[3] منه حدَّ ترقيق[4] أَلِفِ: ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿جَآءَ﴾ [النصر: ١]، و﴿تَابَ﴾ [الفرقان: ٧١]، وغيرها من الأَلِفات الواقعة بعد سائر الحروف المرقَّقة.

ومَنِ استَعْمَلَ هذا الميزان من صاحب الذَّوق السَّليم، والطَّبع المستقيم، يتخلص من الإفراط والتَّفريط، ويتبيَّن عنده أَهل الغلط وأَهل التَّجويد، فإنَّ بعض أَهل الغلطِ يرقِّقون مِيمَ: ﴿مَٰلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ويُفخِّمون أَلِفها، ولا يُتبعونها لأَصلِها أعني: ما قبلها، وهم قليلون، وغلطهم من جهة واحدة، وهي: تفخيم الأَلِف، وبعضهم يُفخِّمونها مع أَلِفها، وهم الأَكثرون، وغلطهم من جهتين: تفخيم الأَلِف وتفخيم ما قبلها، والشَّيخ ابن الجزري خطَّأَ في النَّشر من لم يفرق بين أَلِف: {قال}، و{حال}، فقال: ((والدَّليل على غُلْظِ طبعه أَنَّه لا يُفرِّقُ بين تفخيم أَلِف: قال، وترقيق أَلِف:

---

(١) في د٢: (ترقق).

(٢) في ع٢: (فاليتحفظ).

(٣) في ب: (ويُعلَم).

(٤) سقط (فتحة ما قبلها مستقيمة من غير تعويج، وليُفهم منه حدَّ ترقيق) من: ع٢.

حال، فكثير من قُرَّاء الزمان يتلفظون أَلِف: حال مُفخَّمًا كأَلِف: قال، وبعضهم يتلفظون أَلِف: قال مرقَّقًا[1] كأَلِف: حال، وكلاهما مخالفان للقاعدة، والحاصل أَنَّ ترقيق الأَلِف وتفخيمَهَ يُعرفُ بتطبيق قاعدة: تبعيَّة الأَلف لما قبله))[2].

(وَ): عن (**الْمُبَالَغَةِ فِي تَرْقِيقِهَا حَتَّى تَصِيرَ إِمَالَة صُغْرَى**): اعلم أَنَّ الإِمالة أَنْ يُصْرَفَ الفتح إِلى جانب الكسر، والأَلِف إِلى جانب الياء، فإِنْ كان جانب الكسر غالبًا على جانب الفتح، وجانب الياء غالبًا على جانب الأَلِف فهي: إِمالةٌ كُبرى، وإِنْ كان جانب الفتح غالبًا على جانب الكسر، وجانب الأَلِف غالبًا على **جانب الياء فهي: إِمالةٌ صُغرى**، (**وَكَذَا**): يجب التَّحفُّظ (**عَنْ تَفْخِيمِ كُلِّ**): مرقَّق (**مجَاوِرٍ لِلْمُفَخَّمِ مِنَ الْمُنْخَفِضِ**): نحو: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف:١٩]، و﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٨٠]، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿مُخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَّرَضٌ﴾ [محمد: ٢٩]، و﴿مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، وأَمثال ذلك[3].

قال الشَّيخ ابنُ الجزري في النَّشر: ((فإِذا أَحكم القارئُ النُّطق بكلِّ حرف على حِدَةٍ مُوفِّيًا حقه، فليُعْمِلْ نفسه بإِحكامه حالة التَّركيب، لأَنَّهُ ينشأُ من التَّركيب ما لم يكن حالة الإِفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة لا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس، ومقارب، وقويٍّ، وضعيف، ومفخَّم، ومرقَّق، فيجذب القوي الضعيفَ، ويغلب المفخمُ المرقق، فيصعب على اللسان النَّطق بذلك

---

(١) سقط (مرققاً) من: ع٢.

(٢) النشر ١/ ١٧١.

(٣) قال ابن الجزري في مقدمته ص٢٤-٢٥:

فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ ... وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الأَلِفِ

وهَمْزَ ٱلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا ... اللهِ ثُمَّ لاَمَ للهِ لَنَا

وَلْيَتَلَطَّفْ وعَلَى اللهِ وَلاَ الضْ ... وَالمِيمِ مِنْ مُخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ

على حقه إلاَّ بالرِّياضة الشَّديدة حالة التَّركيب، فمَنْ أحكم صحة التلفظ حالة التَّركيب حصل له/ ٢٢ظ/ حقيقة التَّجويد بالإتقان والتَّدريب))[1]، وحاصل ما ذكره الشَّيخ أنَّ القارئ لا يكون من أهل التَّجويد إلاَّ بأنْ يصحِّح تَلفُّظَ الحروف مركبَّة كما صحَّح تلفُّظَها مفردة، فلو كان الحرف من الحروف المستفلة يجب عليه أنْ يرقِّقها مركَّبة كترقيقها مفردة بلا فرق بينهما، مثلا يجب عليه أنْ يرقِّق مِيمَ: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَطْلِعَ﴾ [الكهف: ٩٠] كترقيق ميم: ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، من غير فرق بينهما، وكذا ترقيق سائر الحروف المستفلة، ولو كانت من المستعلية يجب عليهِ التَّطبيق بين تفخيمها مركبة، وبين تفخيمها مفردة، مثلاً يجب عليه أنْ يُفخِّم قَافَ: ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١]، كتفخيم قَاف[2]:﴿وَقَضْبًا﴾ [عبس: ٢٨] من غير[3] فرق بينهما، ويُشاهد قباحة تفخيم الحروف المُستفلة مَن اعتاد ترقيقها[4]، وعدم مشاهدة البعض قَبَاحَة تفخيم بعضها كتفخيم الميم من نحو: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَلِكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]، والتَّاء من [نحو]: ﴿تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] حاصلٌ من أنْ يكون مأنوسًا بالتَّفخيم، وكذلك يشاهد تغيير جميع هذه المذكورات أَهلُ الفصاحةِ، ولذلك ذكر علماء العربيَّة في فَنِّ التَّصريف: مخارج الحروف، والصِّفات، وسائر ما يجب عند أَهلِ الفصاحةِ من نحو: الإدغام، والإخفاء، والإظهار، والإقلاب[5].

---

(١) النشر ١/ ١٧٠.

(٢) سقط (قاف) من: ع٢.

(٣) سقط (غير) من: ع٢.

(٤) سقط (ويُشاهد قباحة تفخيم الحروف المُستفلة مَن اعتاد ترقيقها) من: ع٢.

(٥) في ب: (والقلب).

(وَعَنْ مَدِّ نَحْوِ: ﴿عَلِيمًا﴾[1] فِي الوَقْفِ كَمَا يَفْعَلُه بَعْضُ الجَهَلَةِ): المترسِّمين برسم علماء القراءة، (بَلْ قَدْ يَزِيدُ): بعض المفرِّطين منهم (فِي مَدِّهِ هَمْزًا): ثُمَّ يُقلقل فيه، فينظر يمينًا وشمالاً ويعدُّ ذلك فضلاً وكمالاً، (وَكَذَا[2] كُلُّ مَا لم يُوجَدْ فِيهِ سَبَبُ المَدِّ): يجب التَّحفُّظ عن مدِّه، (وَعَنْ تَجَاوُزِ الحَدِّ فِيمَا وُجِدَ[3] [فيه][4] سَبَبُهُ): ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(وَ): ليتحفَّظ أيضًا (عَنْ تَلَفُّظِ البَاءِ بِلا جَهْرٍ كَالفَارِسِيِّ): يعني أنَّ الباء وإنْ كانت فيها صفة الجهر والشِّدة إلاَّ أنَّها لكونها من الحروف المنخفضة يجب ترقيقها، لكن لا بالتَّفريط حتَّى تذهب شدَّتُها وجهرها وتصير كالباء الفارسي، بل يلزم الحِرْصُ على إظهار الشَّدة والجهر الذي فيها نحو: ﴿وَنَطِلُ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و﴿وَبِذِى﴾ [النساء: ٣٦]، لا سِيَّما إذا كانتْ ساكنة نحو: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ [البقرة: ٤٥]، أو جاورت حرفًا خفيًّا[5] نحو: ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

---

(١) النساء: ١١.

(٢) في م١: (وكذا يجب التحفظ عن مد).

(٣) سقط (وجد) من: ظ.

(٤) سقط (فيه) من: ب، ع٢.

(٥) وأصل ذلك كله هو ما قاله ابن الجزري في مقدمته ص٢٥:

وَبَاءَ بَرْقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِذِي ... وَاحْرِصْ عَلَى الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ الَّذِي فِيهَا ... ...

وقد أمر الشارح هنا بترقيق الباء، وإظهار جهرها وشدتها في المواضع التي ذكرها آنفًا، وقال ابن الناظم في شرحه للبيت أعلاه: ((وبيَّن باء: ﴿بِهِمْ﴾، و﴿وَبِذِى﴾، لمجاورتها حرفًا خفيًا وهو الهاء)) الحواشي المفهمة ٧٦. وقد اعترض عليه، لأن العبارة مسوقة للأمر بترقيق الباء ومحاذرة تفخيمه لا تبيانه. (ينظر: المنح الفكرية ص١٤١).

(وَعَنْ عَدَمِ بَيَانِ القَلْقَلَةِ): فيه وفي غيره من حروفها (فِي): حال (السُّكُونِ): لا سِيَّما في سكون الوقف، (وَ): عن (المُبَالَغَةِ فِيهِ): أي: في بيان القلقلة (حَتَّى يَتَحَرَّكَ، أَو يُشَدَّد)[1].

اعلم أَنَّ حروف القلقلة على ما سبق خمسة أَحرف وهي: {ب، ج، د، ط، ق} وهنَّ في حال سكونهنَّ يلزم بيان قلقلتهنَّ بيانًا ظاهرًا،/ ٢٣و/ وعند سكون الوقف كنَّ إِلى البيان أَحوج، لكن لا بالمبالغة حتَّى تحصل الحركة أَو التَّشديد، فمثال الباء السَّاكنة لغير الوقف: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، وللوقف: ﴿فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٨]، ومثال الجيم السَّاكنة لغير الوقف: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، وللوقف: ﴿خُرُوجٍ﴾ [غافر: ١١]، ومثال الدال السَّاكنة لغير الوقف: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، وللوقف: ﴿لَشَدِيدٌ﴾ [الرعد: ٦]، ومثال الطَّاء السَّاكنة لغير الوقف: ﴿أَطْعَمَهُم﴾ [قريش: ٤]، وللوقف: ﴿مُحِيطٌ﴾ [آل عمران:١٢٠]، ومثال القاف السَّاكنة لغير الوقف: ﴿مُّقْمَحُونَ﴾ [يس: ٨]، وللوقف: ﴿شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧].

(وَعَنْ قَلْقَلَةِ غَيرِ حُرُوفِهَا): كما يفعله بعض الجهلة في لام: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ونون: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وغَين: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] وأَمثالها.

(وَ): ليتحفَّظ أَيضًا (عَنْ إِضَاعَةِ شِدَّةِ التَّاءِ): حتَّى يصير رِخوة، كما ينطق بها بعض النَّاس، وربَّما يشمُّها سينًا لا سِيَّما إِذا كانت ساكنة نحو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وخصوصًا إِذا تكرَّرت نحو: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، و﴿نَتَوَلَّوْاْ﴾ [هود: ٥٢]، و﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، (وَ): عن (المُبَالَغَةِ فِيهَا): أي: في شِدَّة التَّاء حالَ سكونها كما

---

(١) وقال ابن الجزري(المقدمة ص٢٦):

وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إِنْ سَكَنَا ... وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

يشير إلى هذا القيد قوله: (حَتَّى يَصِيرَ كَالْمُتَحَرِّكِ، وَعَنْ إِضَاعَةِ هَمْسِهِ حَتَّى يَصِيرَ كَالدَّالِ)[1]:

(وَ): ليتحفَّظ أيضًا (عَنْ تَلَفُّظِ الثَّاء كَالسِّينِ): كما يفعله أكثر العوام[2].

(وَ): عن تلفظ (الجِيمِ بِلا جَهْرٍ كَالفَارِسِيِّ): يعني أَنَّ الجيم وإِنْ كان الجهر والشِّدة من صفاته، إلاَّ أَنَّهُ لكونه من الحروف المستفلة يلزم ترقيقُهُ، لكن لا بالمبالغة حتَّى يذهب جهرُهُ وشدَّتُهُ ويصير كالجيم الفارسيِّ، بل يجب التَّحفُّظ عن إزالة جهرِهِ نحو: ﴿ٱجْتَمَعُوا۟﴾ [الحج: ٧٣]، و﴿ٱجْتَنَبُوا۟﴾ [الزمر: ١٧]، (وَ): عن (إِضَاعَةِ شِدَّته): حتَّى يصير ممزوجًا بالشَّين[3].

(وَعَنْ تَلَفُّظِ الحَاءِ كَالهَاءِ، أَو الخَاءِ): كما هو[4] دأْبُ أكثرِ العوام، (وَ): عن (إِدْغَامِ نَحْو: ﴿وَسَبِّحْهُ﴾[5]): وذلك لِمَا اشتهر فيما بينهم من أَنَّ الحلقيَّ لا يُدغم فيما هو أدخل منه، والهاء أدخلُ من الحاء، فيجب التَّحفُّظ عن الإدغام، ولأَنَّ حروف الحلق لصعوبتها بعيدة عن الإدغام، (وَ): عن (عَدَمِ بَيَانِ نحو: ﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾[6])[7]: و﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[هود: ٤٨].

---

(١) انظر: الرعاية ص١٧٩-١٨١.

(٢) وإذا تكررت الثاء وجب بيانها نحو قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾، ونحوه مخافة أن يدخل الكلام إخفاء، وإذا وقعت الثاء الساكنة قبل حرف استعلاء كالخاء وجب بيانها لضعفها وقوة الاستعلاء بعدها نحو قوله: ﴿أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾. (ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١٢٢).

(٣) ينظر: الموضح ص١٨٣.

(٤) سقط (هو) من: ظ.

(٥) الإنسان: ٢٦.

(٦) البقرة: ٩٦.

(٧) انظر: التحديد ص١٢٦.

(وَعَنْ تَرْقِيقِ الخَاء)[1]: كما يفعله أكثر الجهلة من القرَّاء في نحو[2]: ﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿خَٰلِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] وأمثالها.

(وَعَنْ إِضَاعَةِ جَهْرِ الدَّالِ السَّاكِنَةِ حَتَّى يَصِيرَ كَالتَّاءِ)[3]: في نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

(وَعَنْ تَلَفُّظِ الذَال كَالزَّاء، أَو الظاءِ)[4]: في نحو: ﴿ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام:٩١] / ٢٣ظ/، و﴿أَنذَرْهُم﴾ [القمر: ٣٦]، لا سِيَّما في نحو: ﴿مُّنذِرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢]، و﴿مَخْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا﴾ [يس: ٧٢][5]، لِئَلا يلتبس بنحو: ﴿مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨]، و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧].

(وَعَنْ إِظْهَارِ تِكْرَارِ الرَّاءِ لا سِيَّما المُشَدَّدَة)[6]: لأَنَّ إظهار تكرارها لحنٌ يجب الاحتراز عنه، وإلاَّ يلزم أَنْ تكونَ المشدَّدة حروفًا، والمخفَّفة حرفين، (وَ): عن (تَفْخِيمِهِ وَتَرْقِيقِهِ فِي غَيرِ مَحَلِّهِمَا): وقد بُيِّن مَحِلُّهُما فيما سبق، قال الشَّيخ ابن الجزري في النَّشر: ((وبالغ قومٌ في إخفاء تكريرها مشدَّدة فأَتى بها مُحْصَرَمَة[7] شبيهة بالطَّاء، مثل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، وذلك خطأٌ لا يجوز))[8].

---

(١) ينظر: الرعاية ص١٤٢. ويجب بيانه إذا التقى بالشين أو التاء، وإلا انقلب غينًا نحو: ﴿تَخْشَىٰ﴾، و﴿مُخْتَلِفٌ﴾. (ينظر: التحديد ص١٢٨).

(٢) سقط (نحو) من: ع٢.

(٣) انظر: الرعاية ص١٧٦. وكذلك إذا سكنت قبل الحاء، والقاف، والفاء، يجب بيانها لئلا تصير تاءً، مثل: ﴿ٱلْمُدْحَضِينَ﴾، و﴿ٱلْوَدْقَ﴾، و﴿ٱدْفَعْ﴾، وإذا سكنت بعد الجيم يراعيها أيضاً لئلا تصير تاءً نحو: ﴿فَتَهَجَّدْ﴾. (ينظر: التحديد ص١٣٩).

(٤) انظر: الرعاية ص١٩٩، والتمهيد لابن الجزري ص١٣٢.

(٥) في نسخة الأصل: (وذللنا) وليس هو من القرآن.

(٦) انظر: الموضح ص١٤٣.

(٧) في ع١،ع٢: (مخضرمة) وهو تصحيف.

(٨) ١/ ١٧٣.

(وَعَنْ تَلفُّظِ الزَّاي كالذَّالِ، وَالظَّاءِ بِلا صَفِيرٍ)[1]: نحو: ﴿تَزْدَرِيَ﴾ [هود: ٣١]، و﴿مَا كَنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

(وَ): عن تلفظ (السِّينِ كَالثَّاءِ كَذَلِكَ): أي: بلا صفير، (وَ): عن (تَفْخِيمِهِ): حتَّى تصير كالصَّاد، فإنَّ السِّين والصَّاد مخرجهما واحد، فلا يتميز أحدهما عن الآخر إلاَّ بتميُّز الصِّفة، فإنَّ السِّين في قولهِ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ﴾ [التحريم: ٥] لا يتميَّز عن الصَّاد في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١] إلاَّ بترقيق الأوَّل وإعطائه صفة الانفتاح، وتفخيم الثَّاني وإعطائهِ صفة الانطباق[2].

(وَعَنْ إِضَاعَةِ تَفَشِّي الشِّينِ)[3]: حتَّى يصير كالسِّين في نحو: ﴿فَبَشَّرْنَهُ﴾ [الصافات: ١٠١]، و﴿ٱشْتَرَىٰهُ﴾[4] [البقرة: ١٠٢].

(وَعَنْ): إضاعة (صَفِيرِ الصَّاد وَإِطْبَاقِهِ): في نحو: ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [البلد: ١٧].

(وَعَنْ عَدَمِ إِخْرَاجِ الضَّادِ مِنْ مَخْرَجِهِ): إذ ليس في الحروف مثله، وقَلَّ مَنْ يُحسنُهُ لا سِيَّما إذا جاور ظاءً[5]، نحو: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧]،

---

(١) وإذا أتى بعد الزاي أو قبلها جيم، أو جاء بعدها تاء، أو دال نحو: ﴿يُزْجِى﴾، و﴿ٱلرِّجْزَ﴾، و﴿كَنَزْتُمْ﴾، و﴿تَزْدَرِيَ﴾، وجب بيانها لئلا يقترب لفظها من السين، وذلك لأن السين مؤاخية للزاي فيسارع اللسان إلى اللفظ بها. (ينظر: الرعاية ص١٨٣).

(٢) في ب، ع١: (الإطباق).

(٣) خصوصًا إذا كان مشددًا. (ينظر: التحديد ص١٣١).

(٤) في نسخة الأصل: (اشتريناه) وليس هو من القرآن.

(٥) وكذا إذا جاور جيمًا، أو نونًا، أو لامًا، أو راءً، أو تاءً، أو ذالاً نحو: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾، و﴿إِنَّا عَرَضْنَا﴾، و﴿فَضْلًا﴾، و﴿وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾، و﴿أَفَضْتُمْ﴾، و﴿وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾. (ينظر: التحديد ص١٦٢، والمنح الفكرية ص١٩٥).

٢٧]، (وَ): عن (تَرْقِيقِهِ): خصوصًا في مثل قوله تعالى: ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

(وَعَنْ جَعْلِ الطَّاءِ كَالتَّاءِ)[1]: لا سيَّما في مثل قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨].

(وَعَنْ إِعْطَاءِ الصَّفِيرِ لِلْظَّاءِ حَتَّى يَصِيرَ كَالزَّاءِ الْمُفَخَّمِ): في نحو: ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦].

(وَعَنْ تَلَفُّظِ العَين كَالهَمْزَةِ وَعَدَمِ بَيَانِهِ)[2]: في مثل قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

(وَعَنْ تَرْقِيقِ الغَينِ وَعَدَمِ بَيَانِهِ): في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، لا سيَّما عند مقارنته القاف[3] نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(وَعَنْ تَلَفُّظِ الفَاءِ كَالوَاوِ)[4]: في نحو: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، (وَ): عن (إِدْغَامِهِا في نحو: ﴿أَفْوَاجًا﴾[5]): فيصير أَفَّاجا[1] كما يفعله أكثر الجهلة، (و): عن

---

(١) لا سيما إذا سكنت وأتى بعدها فاء، أو سين مثل: ﴿تُطْفَةٍ﴾، و﴿فَوَسَطْنَ﴾، لأنَّ همس السين يجذب الطاء إلى التاء. (انظر: الموضح ص١٨٩).

(٢) ينظر: الرعاية ص١٣٦. وإذا سكنت العين وأتى بعدها (هاء) وجب التحفظ بإظهارها لئلا تقرب من لفظ (الحاء)، نحو: ﴿مَعَهُمْ﴾، وكذا إن التقت بسائر حروف الهمس. (ينظر: الموضح ص١٨٦).

(٣) وكذا إذا لقيت حرفًا من حروف الحلق وجب بيانها نحو: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾، لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين الذي هو قبله، والقاف بعده، فيخشى أن يبادر اللفظ إلى الإخفاء والإدغام، وإذا وقع بعد الغين الساكنة شين وجب بيانها لئلا تقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة كقوله: ﴿يَغْشَى﴾. (ينظر: التمهيد لابن الجزري ص١٤٧).

(٤) ينظر: التحديد ص١٦٤.

(٥) النبأ: ١٨.

(قلقلته أو السَّكْت عليه): أي: {الفاء}، (لِيَمْتَازَ عَنِ الوَاوِ، فَلا يُدْغَمُ وَلا يُخْفَى): بل يكون مدمجًا بلا إفراط ولا تفريط.

(وَعَنْ تَرْقِيقِ القَافِ وَجَعْلِهِ كَالكَافِ): لا سيَّما فيما التقيا نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، و﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

(وَعَنْ إِضَاعَةِ شِدَّةِ/ ٢٤و/ الكَافِ وَعَنْ تَفْخِيمِهِ)[1]: في نحو: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾[فاطر: ١٤].

(وَعَنْ إِدْغَامِ اللامِ، أَو إِخْفَائِهِ في نحو: ﴿جَعَلَنَا﴾[3])[4]: و﴿ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]، و﴿وَظَلَّلْنَا﴾[5][الأعراف: ١٦٠]، (وَ): عن (المُبَالَغَةِ في بَيَانِهِ بِالقَلْقَلَةِ): حرصًا على الإظهار.

(وَعَنْ إِخْفَاءِ المِيمِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الفَاءِ وَالوَاوِ، وَعَنْ إِدْغَامِهِ، وَعَنْ تَحْرِيكِهِ لِيَتَبَيَّنَ)[6]: ويظهر في مثل قوله تعالى: ﴿كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾[الفيل: ٢]، ﴿لَهُمْ فِيهَا﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومِنَ النَّاس مَنْ يجعل مثل هذا الواو ميمًا محضًا، فيقول: {عليهمَّلا الضَّالين}، وبئس ما صنع.

---

(١) سقط (فيصير أفاجا) من: ظ.

(٢) وإذا أتى بعد الكاف حرف استعلاء وجب التحفظ ببيانها لئلا تلتبس بلفظ القاف كقوله تعالى: ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ﴾، ونحوه. انظر: (التمهيد لابن الجزري ص١٥١).

(٣) البقرة: ١٢٥.

(٤) ينظر: الرعاية ص١٦٢-١٦٣.

(٥) في نسخة الأصل، ع١: (ظللتم) وليس هو من القرآن.

(٦) انظر: الرعاية ص٢٠٦، والموضح ص١٦٤-١٦٥.

(وَعَنْ عَدَمِ إِعْطَاءِ الشِّدَةِ للنُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الوَاوِ وَاليَاءِ فَيَكُون مَخْفِيًّا أَو مُظْهَرًا): في نحو: ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١١٠]، (وَعَنْ إِظْهَارِهَا في مَقَامِ الإِخْفَاءِ، وَعَنْ إِخْفَائِهِ في وَقْفِ نحو: ﴿يَعْمَلُونَ﴾[1]): و﴿يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، وما أشبه ذلك حتَّى يظنَّ أنَّه لم يُلفظ بهِ.

(وَعَنْ تَفْخِيمِ وَاوِ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾[2]): و﴿يَشْهَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٦١]، وأمثال ذلك، (وَ): عن تفخيم (مَا قَبْلَه): من الميم والدَّال وغيرهما، يعني: أنَّ من التَّفخيمات الغير المطابقة لقواعد التَّجويد، تفخيم الواو في مثل: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]، مع كون الواو من المستفلة وحكمه التَّرقيق، فإنَّ من له ذوق سليم ينظر إلى مرتبة ترقيق الميم والدَّال من { يعلم}[3]، و{ يشهد}، ويرقِّق الواو موافقًا لترقيق ضمِّها، وأمَّا أهل الغلط فبعضهم يرقِّقون ما قبله ويفخِّمونه ولحنهم من جهة واحدة، وبعضهم يفخِّمونهما معًا وغلطُهم من جهتين، وقد غَلَطَ بعضُ أهل التَّفخيم بما ذُكِرَ في بعض رسائل التَّجويد من التَّحذير عن تفخيمات العجم وترقيقات العرب، ولم يَفْهَم ما المراد بهما، وإنَّما المراد بتفخيمات العجم: الفتح الشَّديد الممنوع[4] الذي اعتاده أهل التَّفخيم، والمراد بترقيقات العرب: الإمالة الصُّغرى[5] التي هي لغة بعض قبائِل العرب العرب في محلِّها، والمراد من التَّحذير عنهما: أنْ يُقرأ بالفتح المتوسط في محله[6] لا بالفتح الشَّديد ولا بالإمالة، وسيجيء بيان كلِّ ذلك عن قريب إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) النور: ٢٤.

(٢) يوسف: ٤٦.

(٣) في ع٢: (ويعلم من يعلم) وهو تصحيف.

(٤) في ب: (المصنوع) وهو خطأ.

(٥) سقط (الصغرى) من: ع٢.

(٦) سقط (في محله) من: ع١.

(وَعِنْ تَحْرِيكِ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الوَقْفِ): في نحو: ﴿ رَحْمَةً ﴾ [آل عمران: ٨]، و﴿نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١]، فإنها وإنْ كانت تاء لكنها يوقف عليها بالهاء، فيلزم التَّحفُّظ عن تحريكها إذ ليس لها حركة، وإنَّما الحركة في الوصل للتَّاء وقد زالتْ،/ ٢٤ظ/ (وَ): عن (زِيَادَةِ الهَمْزَةِ بَعْدَهَا): كما هو شأنُ بعض الجهلة، (وَ): عن (عَدَمِ بَيَانِهَا): فإنَّ بعض النَّاس يقف[1] على الميم، من: ﴿رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨] مثلاً، فيقول: {رَحْمَ} بفتح الميم من غير بيان هاء التَّأنيث.

(وَ): عن (تَلَفُّظِ الهَاءِ كَالحَاءِ لا سِيَّمَا فِي وَقْفٍ مِثْلِ: ﴿بَرَهُۥ﴾[2])[3]: إذ يتغير المعنى حينئذ، فيكون مخالفًا[4] لمراد الله تعالى.

(وَعَنْ عَدَمِ إِتمَامِ التَّشْدِيدِ سِيَّمَا فِي الوَقْفِ عَلَيهِ): أي: على[5] الحرف الذي فيه التَّشديد نحو: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، و﴿جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠]، (وَ): عن (تَحْرِيكِهِ): أي: تحريك الحرف المشدَّد الموقوف عليه (لِيَظْهَرَ التَّشْدِيدُ): كما هو ديدن بعضِ الجهلةِ.

(وَعَنْ عَدَمِ إِتمَامِ السُّكُونِ وَمَزْجِهِ بِالحَرَكَةِ فِي نَحْوِ: ﴿أَنعَمْتَ﴾[6]، و﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾[7]): كما يفعله عامة النَّاس، (وَ): عن (السَّكْتِ عَلَيهِ): أي: على الحرف الحرف الذي فيه السُّكون ليظهر سكونُه.

---

(١) في ع٢: (فإن بعض من يقف).

(٢) البلد: ٧.

(٣) وكذلك إذا وقعت الهاء قبل حاء أو بعدها وجب إظهارها والتحفظ من لفظها كالحاء، إذ هي قريبة المخرج من الحاء وأضعف منها، وذلك مثل: ﴿وَسَيِّئَهُۥ﴾، و﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾. (ينظر: الرعاية ص١٣٢-١٣٣).

(٤) في ع١: (مغايرًا).

(٥) سقط (على) من: ع٢.

(٦) الفاتحة: ٧.

(وَعَنْ عَدَمِ إِتمامِ الحَرَكَةِ وَالتَّلفُّظِ بالاخْتِلاسِ): وهو تبعيض الحركة وعدم إتمامها (سِيَّمَا في بَابَي الضَّمَّتَينِ وَالكَسْرَتينِ المُتَجَاوِرَتَينِ): نحو[2]: ﴿الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، و﴿الْإِبِلِ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

(وَعَن إِتباعِ المَكْسُورِ المَضْمُوم وَبِالعَكْسِ إِذَا اجْتَمَعَا): أي: إذا[3] اجتمع الضَّمُّ والكسر، أو المضموم والمكسور.

(وَعَنْ إِمَالَةِ الفَتْحَةِ إِلى الكَسْرَةِ فِيمَا كَانَ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ): نحو: ﴿لَدَيْهِ﴾ [الكهف: ٩١]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، و و﴿كَيْفَ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَيْنَ﴾ [البقرة: ١٤٨].

والحاصل أنَّ القارئ يجب عليه[4] التَّحفُّظ عن عدم إخلاص الحركات والسَّكنات بعضها عن بعض، بسبب إمالة بعضها إلى بعض، كإمالة فتحة نحو[5] لام: ﴿عَلَيْهِ﴾، ودال: ﴿لَدَيْهِ﴾، وكاف: ﴿كَيْفَ﴾، وباء: ﴿بَيْنِ﴾ إلى الكسرة، وكالإشمام على السّاكن الذي بعده ضمَّةٌ مثل كاف: ﴿يَكْنُبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، وتاء: ﴿يَتْلُونَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وعن تفخيمها وتفخيم محلها (خَوفًا عَنِ الإِمَالَةِ):

اعلم أنَّ الشَّيخ ابن الجزري بيَّن الفتح والإمالة في النَّشر فقال: ((الفتح عبارة عن فتح القارئ فمه بلفظ الحرف))[6]، ثمَّ قال: ((وهو[7] ينقسم إلى فتحٍ شديد وفتح

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) سقط (نحو) من: ع٢.

(٣) سقط (إذا) من: ع١.

(٤) سقط (عليه) من: ع١.

(٥) سقط (نحو) من: ع١.

(٦) النشر ٢/ ٢٣.

(٧) سقط (وهو) من: ع٢.

متوسط، فالشَّديد هو نهاية فتح[1] الشَّخص فمه بذكر الحرف، ولا يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب، وإنَّما يوجد في لغة[2] عجم الفرس، ولا سيَّما أهل خُراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النَّهر أكثر، ولمَّا جرت طباعهم عليه من لغتهم استعملوه في اللغة العربيَّة، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتَّى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوعٌ منه في القراءة كما نصَّ عليه أئمتنا[3] وهو/ ٢٥و/ التَّفخيم المحض))[4]، ثمَّ قال: ((وممن نبَّه على هذا الفتح المحض الأُستاذ أبو عمرو الدَّاني في كتابه {الموضح} حيث قال: والفتح المتوسط هو مابين الفتح الشَّديد والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح))[5].

ثمَّ قال الشَّيخ: ((فالإمالة أنْ تنحوَ بالفتحِ نحوَ الكسرة، وبالألِف نحو[6] الياء كثيرًا وهو المحض، وقليلاً وهو بين اللفظين))[7]، ثمَّ قال: ((فهي بهذا الاعتبار[8] تنقسم تنقسم أيضًا إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلتاهما جائزتان في القراءة جاريتان في لُغَةِ العرب، والإمالة الشَّديدة يجتنب معها القلبَ الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتحِ المتوسط وبين الإمالة الشَّديدة))[9].

---

(١) سقط (فتح) من: ع٢.

(٢) سقط (لغة) من: ع١.

(٣) سقط (أئمتنا) من: ع٢.

(٤) النشر ٢/ ٢٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) سقط (نحو) من: ع٢.

(٧) النشر ٢/ ٢٤.

(٨) في ع١: (وهي بهذه العبارة).

(٩) المصدر نفسه.

هذا كلامُهُ، وبَعْضُ مَنْ استعمل الفتح الشَّديد من أَهلِ[1] التَّفخيمِ يَزعمُ أَنَّهُ الفتح المتوسط وهو غلطٌ نشأَ من تفسير المشايخ الفتحَ الشَّديد بقولهم: هو نهاية فتح الشَّخص فمه بذكر الحرف، وذلك البعض يقصد نهاية فتح فَمِهِ، ويُمثِّلُ الفتح الشَّديد بلفظه[2] الخارج عن حدِّ[3] الفتح، ونُطقه القريب إِلى جانب الضَّم والواو، فينسبُ من استعمل[4] الفتح المتوسط إِلى الإِمالة، كلاَّ إِنَّهُ غلطٌ وتجاوزٌ عن حدِّ الفتح، لأَنَّ الفتح إِذا صُرِفَ إِلى جانب الضَّمِّ يخرج عن حدِّ الفتح الشَّديد أَيضًا، لأَنَّه قسمٌ من مطلق الفتح، فكما أَنَّ الفتح إِذا صُرِف إِلى جانب الكسر يخرج عن حدِّ الفتح المتوسط كذلك إِذا صُرِفَ إِلى جانب الضَّمِّ يخرج عن حدِّ الفتح الشَّديد، والحاصل أَنَّ الفتح الشَّديد الممنوع ليس بخارج عن حدِّ الفتح، نعم يجب على القارئ أَنْ يحترز في محلِّ الفتح المتوسط عن الإِمالة، كما يجب عليه أَنْ يحترز عن الفتح الشَّديد، وإِنَّما يُعلمُ ذلك بميزان القاعدة لا بالنُّطق عن الهوى، فما دام فتح الحرف[5] ثابتًا على حاله أَي: خالصًا من التَّفخيم ومن الميل إِلى جانب الكسر فهو فتحٌ متوسط، أَي: بين الفتح الشَّديد وبين الإِمالة الصغرى، والمعيار في ذلك فتحة نون: ﴿وَنَأَىٰ﴾ [الإسراء: ٨٣]، فإِنَّ من له ذوقٌ سليم إِذا نظر إِلى فتحة نونه كيف يتلفظ بالتَّرقيق، ولا يقول أَحدٌ من القوم إِنَّهُ إِمالة بل يعترفون بأَنَّهُ فتحٌ خالص أَي: فتحٌ/ ٢٥ظ/ متوسط، ويُقرُّون[6] بهذا الفتح لأَهل الفتح الفتح المتوسط من القرَّاء[7]، وبإِمالة هذا الفتح إِلى جانب الكسر لأَهل الإِمالة من

---

(١) سقط (أهل) من: ع٢ .

(٢) في ع٢: (بغلطه) وهو تحريف .

(٣) سقط (حد) من: ع٢ .

(٤) سقط (ونُطقه القريب إِلى جانب الضَّم والواو، فينسبُ من استعمل) من: ع٢ .

(٥) في م١: (فتح الألف) .

(٦) في ع١: (يقرؤون) .

(٧) وهي رواية شعبة عن الإمام عاصم . (ينظر: الاستكمال ص٥٠٣ ، والإقناع١/ ٣١٠) .

القرَّاء[1]، يُفهم منه مرتبة ترقيق أَلِف: ﴿نَآيِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، أو﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] باتِّباع أَلِفه لِمَا قبله بتلفظهِ مطابقًا لِمَا قبله في التَّرقيق مستويًا[2] مستقيمًا من غير[3] تعويج إِلى جانب التَّفخيم ولا إِلى[4] جانب الكسر والياء على قاعدة تبعيَّة الأَلِف لِمَا قبله، فيتحقق عنده الفتح المتوسط بِلا إِفراط ولا تفريط، وقال الشَّيخ في النَّشر أَيضًا: ((إِنَّ أَصل الخلل الوارد على أَلْسنة القرَّاء في هذه البلاد وما التَحق بها هو إِطلاق التَّفخيمات والتَّغليظات على طريقةٍ أَلفتْها الطباعات تُلُقِّيَتْ[5] من العجم واعتادتها النَّبَط واكتسبها بعض العرب، حيث لم يوقفوا على الصَّواب ممن يُرجع إِلى علمِه ويُوثق بفضله وفهمه انتهى))[6]، والمراد بقولهِ: ((في هذهِ البلاد)) بلاد الرُّوم بدلالة تأَليفه النشر في بلدة برؤوسه كما صرَّح به في آخره، والمراد بقوله[7]: ((وما التحق بها)) بلاد سائِر الأَعاجم، فحاصل معنى كلامه أَنَّ الخلل حاصلٌ [في أَلْسنة قراء بلاد الروم وبلاد سائر الأعاجم][8] وفي أَلْسنة بعض قرَّاء العرب بسبب استعمالهم التَّفخيمات والتَّغليظات على طريقة أَلِفتها طباعُهُم، وأَنَّ هذهِ الطَّريقة تُلقِّيت من العجم واعتادتها النَّبط الذين هم قوم ينزلون البطايح بين العراقين واكتسبها بعض العرب، وأَنَّ هذا الخلل صدر عنهم من حيثُ إِنهم لم يتعلَّموا الصَّواب من الأُستاذ الحاذق، وقد تبيَّن من كلامهِ أَنَّ أَكثَر غلطات قُرَّاء الزمان[9] في تفخيمهم الحروف المرقَّقة، ومع كون مثل هذا

---

(١) وهي رواية خلاد عن الإمام حمزة، وقرأ الإمام حمزة برواية خلف عنه، والإمام الكسائي بإمالة النون والهمزة . (ينظر: الاستكمال ص٥٠٤ ، والإقناع١/ ٣٠٩-٣١٠) .

(٢) في د٤: (مسنونا) .

(٣) سقط (غير) من: ب .

(٤) سقط (جانب التَّفخيم ولا إِلى) من: ب .

(٥) سقط (تلقيت) من: ع٢ .

(٦) ١/ ١٧٠ .

(٧) سقط (بقوله) من: ع١.

(٨) سقط (في أَلْسنة قراء بلاد الروم وبلاد سائر الأعاجم) من: ع١، ع٢.

(٩) سقط (قراء الزمان) من: د٢ .

الخلل حاصلاً في ألْسنتهم يعترضون بجهلهم أو عنادهم على الذين أخذوا القرآن من المجوِّد الحاذق، وتعلَّموا طريق إعطاء الحروف حقَّها ومستحقَّها من التَّفخيمات، والتَّرقيقات، وسائر الصِّفات، ويقدحون فيهم لاعتيادهم بالتَّفخيمات، ويقولون: هم يرققون[1] المرققات على الإفراط، ويتلفظون[2] الألِفات على الإمالة، وليس تلفُّظهم كما كما قالوا لا على الإفراط ولا على الإمالة، وإنَّما هو على الحد المعيَّن والقَدْر المبيَّن، يفهمه من له ذوقٌ سليم وطبعٌ مستقيم بتطبيقِهِ للقواعد المذكورة، بل تلفظ القادحين/ ٢٦و/ على التَّفريط والفتح الشَّديد وهو مكروهٌ في القراءة، ومَعِيبٌ في كلام الفصحاء يجب التَّحفُّظُ عنْهُ.

(وَعَنْ إِشْبَاعِ الفَتْحَةِ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنهُ شِبْهُ أَلِفٍ مُمَالٍ، سِيَّمَا فِي وَقْفٍ مِثْلِ: ﴿يَوْمِ﴾[3]، يَوْمِ﴾[3]، وَ﴿خَيْرٌ﴾[4]): فإنَّ مَنْ لا معرفة لهُ[5] بالتَّجويد يَمُدُّ فتحتَي ياء: ﴿يَوْمِ﴾ [الفاتحة: [الفاتحة: ٤]، وخاء: ﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤] غلطًا مِن مدِّ الواو في ﴿يَوْمِ﴾، والياء في ﴿خَيْرٌ﴾[6].

(وَعَنْ إِعْطَاءِ حُكْمِ الوَقْفِ بِدُونِ قَطْعِ الصَّوتِ مِنَ التَّسْكِينِ، وَقَلْبِ تَاءِ[7] التأنيث التأنيث هَاءً، وَالتَّنْوِينِ أَلِفًا، وَنحوِ ذَلِكَ): يعني أنَّ جَعْلَ الحرف[8] المُتحرك من آخر الكلمة ساكنًا في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وقلب تاء التَّأنيث هاءً في مثل قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٧]، وقلب التَّنوين ألفًا في مثل قولهِ تعالى: ﴿وَقَالَ

---

(١) سقط (هم يرققون) من: ظ.

(٢) في ع١: (يتغلطون).

(٣) الفاتحة: ٤.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) سقط (له) من: ع٢.

(٦) سقط (والياء في ژ ں ژ) من: ع٢.

(٧) سقط (تاء) من: ع١.

(٨) سقط (الحرف) من: ع١.

صَوَابًا ﴾ [النبأ: ٣٨]، لكون كلٍّ منها من أحكام الوقف، يلزم أنْ يكون بقطع الصَّوت مع التَّنفُّس، وأمَّا إذا كانَ بدونهما بل كان بالوصل إلى ما بَعدَهُ وهو في **الأول**: قولُهُ تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ [الكوثر: ٢]، وفي **الثَّاني**: قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم ﴾ [الهمزة: ٨]، وفي **الثَّالث**: قولُهُ تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [النبأ: ٣٩] فيجب التَّحفُّظ عن ذلك كلِّهِ.

اللهمَّ ارزقنا العصمةَ عن الخطأ والخَطَل[1][2]، والتَّوفيقَ لما تحبُّهُ وترضاه، من قول وعمل، خصوصًا في تِلاوة كتابك الكريم، ولا حولَ ولا قُوةَ إلا بالله العليِّ العظيم[3]./ ٢٦ظ/

---

(١) في د٢، د٣، د٤، م١، ع١: (الخلل).

(٢) هو المنطق الفاسد، والكلام الكثير المضطرب. (ينظر: معجم مقاييس اللغة٢/ ١٩٧، ولسان العرب١١/ ٢٠٩). العرب١١/ ٢٠٩).

(٣) كُتب في نهاية النسخة ب: (تمت تمت)، وكُتب في نهاية نسخة الأصل د١: (كتبه الفقير الحقير، المعترف بالفجر والتقصير، الحسين بن الحسن بن السليمان غفر الله تعالى ذنوبهم وسائر المسلمين، وقد وقع الفراغ عند أذان العصر من يوم الجمعة العشر الأوسط من صفر المبارك المنتظم من شهور سنة ثلاث وسبعين بعد الألف من هجرة مَن له الفخر والشرف، عليه أفضل الصلوات والسلام)، وكُتب في نهاية النسخة د٤: (تمَّ الكتاب، بعون الملك الوهاب، والحمد لله وحده)، وكُتب في نهاية النسخة ظ: (إنه هو المعين، تمت النسخة المباركة بعون الله الملك العلام)، وكُتب في نهاية النسخة م١: (قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة مصطفى بن مولود في شهر شعبان من يوم الرابع والعشرون في وقت الضحى لسنة مائة وألف)، وكُتب في نهاية النسخة ع١: (تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يوم السبت في وقت الضحى في تاريخ ١٠٩٦هـ)، وكُتب في نهاية النسخة ع٢: (تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في شهر رجب، سنة أربع وثلاثون مائة وألف، الخط باقي والعمر فاني، العبد عاصي الرب عافي).

فهرس الأعلام

١. ابن عامر ٱلشامي	١١٨ – ١١٩ – ١٢٠
٢. ابن كثير	١١٨ – ١١٩ – ١٢٠
٣. أبو عمرو بن ٱلعلاء ٱلبصري	١٣٨
٤. الأزرق	٩٢
٥. أم سلمة	١٢٩ – ١٣٣
٦. البركوي	٥ – ١٨ – ١٩ – ٢٧ – ٥٥ – ١٦٥
٧. البزازي	١٤٢
٨. البيهقي	١٢٩
٩. الجاربردي	٢٠ – ٦٥ – ١٦٨
١٠. الجعبري	٢٠ – ٦٨
١١. حذيفة بن ٱليمان	١٣٨
١٢. حفص	١٣٢ – ١٣٣
١٣. الخليل بن أحمد ٱلفراهيدي	١٦٩
١٤. الداني	٢٠ – ٦٤ – ١٠٦ – ١٢٦ – ١٥٧ – ١٧٠
١٥. الدوري	١٢٠
١٦. السجاوندي	١٣٠
١٧. السخاوي	١١٧ – ١٧٠
١٨. السوسي	٩١ – ٦٩ – ١١٩ – ١٢٠
١٩. سيبويه	٢١ – ٦٤ – ٧١ – ٧٣ – ١٦٩
٢٠. الشاطبي	١١٧ – ١٢٦ – ١٦٦ – ١٦٨
٢١. عبد ٱلله بن عباس	١٣٧
٢٢. عبد ٱلله بن مسعود	١٣٧
٢٣. عاصم	١١٨ – ١١٩ – ١٢٠ – ١٦٥
٢٤. الغزّالي	١٣٨
٢٥. الفرّاء	٧٢
٢٦. قالون	١١٨ – ١٢٠

٢٧. الكسائي	١٠١
٢٨. مجاهد بن جبر	١٣٧
٢٩. محمد بن ألجزري	٢٠ – ٢١ – ١٦٧
٣٠. مكي ألقيسي	٦٤
٣١. النسائي	١٣٨
٣٢. ورش	١١٧

فهرس المصادر

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .
- مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، الإصدار الأول، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

المخطوطة:

- الدرج السليم لحفظ الدر اليتيم، لمحمد فائز بن إبراهيم المرامي، المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم: ٤٢٣ .
- الدر اليتيم، لمحمد بن بير علي البركوي، المحفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم: ٣٩٨٦ & ٢ .

المطبوعة:

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي ت٦٦٥هـ، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، (د.ت) .

٢. الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٣. الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملاً كاملاً: لابن غلبون أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ت٣٨٩ هـ، تحقيق ودراسة: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٤. الأعلام، لخير الدين الزِرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م .

٥. الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ت٥٤٠هـ، حققه وقدم له: د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية (مركز إحياء التراث الإسلامي)، ط٢، مكة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٦. الأنجم الزواهر في تحريم القراءة بلحون أهل الفسق والكبائر: لزين الدين بركات بن أحمد بن محمد الشافعي المعروف بابن الكيَّال ت٩٢٩ هـ، تحقيق وتعليق: مشعل المطيري، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان .

٧. بدع القراء القديمة والمعاصرة: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، دار الفاروق، المملكة العربية السعودية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٨. بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة الخانجي، مصر ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٩. البيان لحكم قراءة القرآن بالألحان: أيمن رشدي سويد، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٠. التحديد في الإتقان والتجويد: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت٤٤٤هـ، دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
١١. تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري المصري السمانودي، تحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٢. التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٣. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٤. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٥. التمهيد في علم التجويد: ابن الجزري، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٦. التمهيد في معرفة التجويد: لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٨. الجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩. الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، مع تحقيق نموذج من الكنز، تأليف: أحمد اليزيدي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٠. جهد المُقِل: لمحمد بن أبي بكر المَرْعَشِي الملقَّب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمّان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢١. حرز الأماني ووجه التهاني، للقاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، دار الكتاب النفيس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٢. الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، تحقيق: محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق.

٢٣. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة: لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، قدم له: الشيخ محمد كريِّم راجح، حققه وعلق عليه: عمر عبد الرزاق معصراني، ط١، الجفَّان والجابي للطباعة والنشر ١٤٢٦هـ.
٢٤. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، للدكتور غانم قدُّوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٥. الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف: لأبي المعالي محمد بن أبي الفرج فخر الدين الموصلي، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٢٦. الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، لعلي محمد الصلابي، ط١، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٧. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن.
٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩. السبعة في القراءات: لابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة (د.ت).
٣٠. سر صناعة الاعرب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٣١. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ علي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٢. سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٣٣. سنن أبي داوود، لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٣٤. سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حُمَيِّد، ط٢، دار الصميدعي، الرياض ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٥. السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات: لمحمد بن عبد السلام القشيري، تحقيق: محمد خليل هراس، طبعة دار الفكر.
٣٦. سير أعلام النبلاء: للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٧. الشافية، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
٣٨. شرح الشافية، لفخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي، طبعة حجرية قديمة سنة ١٣٠٥ هـ.
٣٩. شرح المقدمة الجزرية، للدكتور غانم قدُّوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٤٠. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠م.
٤١. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٤٢. صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البُغا، ط٣، دار ابن كثير، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٣. صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
٤٤. طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب، بيروت - ١٤٠٧ هـ.
٤٥. طبقات القراء: لأمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن بيرم السَّلار، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٤٦. طبقات المفسرين: للداوودي (أحمد بن محمد الأدنوي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط١، المملكة العربية السعودية ١٩٩٧-١٤١٧هـ.
٤٧. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم الأزهري، تحقيق: د. نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٨. طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد المعروف بـابن الجزري، ضبطه وراجعه: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
٤٩. العبر في خبر من غبر: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).
٥٠. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي، قدم له، وضبطه: الشيخ خليل الميس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥١. غاية النهاية في طبقات القراء: لمحمد بن الجزري، عني بنشر: ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٥٢. الفائق في غريب الحديث: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة - لبنان.

٥٣. فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، لسليمان الجمزوري، الشهير بـالأفندي، صححه وعلق حواشيه: الشيخ علي محمد الضباع، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٥٤. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: علوم القرآن - مخطوطات التجويد، الطبعة الثانية، عمان ١٩٩٤م.

٥٥. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ط٢، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٤٠٢هـ.

٥٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: محمد عبد الرؤوف المناوي، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٧. القواعد المقررة والفوائد المحررة: لمحمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم المشهداني، ط١، مكتبة الرشد ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٨. الكتاب، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

٥٩. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.

٦٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي القيسي، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٤م.

٦٢. اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، دار صادر، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٦٣. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٦٤. لسان الميزان: لابن حجر، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦٥. مرشدة المشتغلين في أحكام الميم الساكنة والتنوين، لمحمد بن سالم المصري الطبلاوي، تحقيق: د. محيي هلال السرحان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦٦. المستنير في القراءات العشر: ابن سوار (أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله البغدادي ت٤٩٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عمار أمين الدَّدو، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٦٧. مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد - الرياض١٤٠٩هـ.
٦٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، تحقيق: د. عمر فاروق الطبَّاع، ط١، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٩. المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٧٠. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا.
٧١. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٢. معجم المؤلفين: لعمر رضا كحَّالة، ط١، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
٧٣. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٧٤. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، طبعة دار الكتاب العربي.
٧٥. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
٧٦. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار عطوة للطباعة.
٧٧. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لملا علي القاري بن سلطان بن محمد الهروي المكي، تحقيق: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٧٨. منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه، والمسماة (المقدمة الجزرية): لابن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط١، دار المنهاج، جدة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٧٩. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، دراسة وتحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٨١. نزهة المشتغلين: لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح العذري، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
٨٢. النشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت) .
٨٣.هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، إستانبول سنة ١٩٥١م، أعادت طبعه بـالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .
٨٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٨٥. وَفَيَاتُ الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلّكان، شمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د. ت) .

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمـــــة	٥
القسم الأول: الدراسة	٧
الفصل الأول: الرومي حياته وآثاره وعصره	٩
أولاً: اسمه ونسبه	٩
ثانيًا: مولده ووفاته	١١
ثالثًا: ثقافته	١١
رابعًا: مؤلفاته	١٢
خامسًا: عصره	١٣
الفصل الثاني: دراسة في كتاب شرح الدر اليتيم في التجويد	١٥
أولاً: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف	١٥
ثانيًا: موضوع الكتاب	١٦
ثالثاً: رسالة الدر اليتيم	١٧
رابعًا: منهج الشارح	١٩
خامسًا: مصادره	٢٠
الفصل الثالث: وصف النسخ الخطية و منهج التحقيق	٢٣
أولاً: وصف النسخ الخطية	٢٣
ثانيًا: منهج التحقيق	٢٩
ثالثًا: نماذج من صور المخطوطات	٣١
القسم الثاني: النص المحقق	٥٣
مقدمة الشارح	٥٥
باب في تعريف التجويد	٦٣
باب في مخارج الحروف	٧١

باب في صفات الحروف ٨١
باب في تفخيم اللام والراء والألف ٩١
باب في الإدغام ٩٩
باب في أحكام النون والميم الساكنتين والتنوين ١٠٥
باب في المدود ١١١
باب في الوقف والسكت والقطع ١٢٣
باب في كيفية التلاوة ١٣٥
تنبيهات ١٤١
فهرس الأعلام ١٦٣
المصادر والمراجع ١٦٥
فهرس المحتويات ١٧٣